جـــامعة مـحمد الصـــد يق بـــن يحـــي – جـيجـل-

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة

قســـم العلـــوم السياسيـــة

والعـــلاقـات الدولية

إستـــراتيجية أمـــن الطـــاقـة الـروســي

بـــعد الـــحرب الـــبـــاردة

- بـــحـر قـــزويـــن -

مذ كـرة مكـملة لنـيل شـهـادة الـماستـر فـي الـعلوم الـسياسية

تـــخصص : دراسـات أمنيـة واستراتجيـة

إعـــداد الطلبـة :

بـــــوجردة عبد الحكيـم

صـــــلاح إشـراق

إشـــراف الأستاذة :

بـــوريب خـديجـة

لـــجنة المنـــاقشـــة :

1- بـوشناق لطيفة .....**رئـيسا**

2- بـوريب خديجة .....**مشرفا مقررا**

3- بـوسنان سفيـان.....**منـاقشا**

السنـــــــة الجـــامعيـــة : 2016 – 2017

الإهـــــــــــداء

نهـــــــدي عملنـــــــا المتواضـــــع :

إلى الوالـــــــدين العزيزيـــــن ولجـــميع أفراد الأســـــرة مـــــن الإخـــوة والأخـــوات.

إلـــى زمـــــلاء الدراســـــة والبحـــــث عـــــن المعرفـــــة

إلـــى كـل مـــــــن يفكـــــر ويـــريد أن يرتـــــقي

شكـــر و تقـــدير

من خلال هذا العمل نتقدم بالشكر للأستاذة : بوريب خديجة التي قبلت الإشراف على هذا العمل بالرغم من إنشغالاتها الكثيرة . كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة العلوم السياسية لجامعة جيجل الذين أشرفوا على تدريسنا والذين قدموا لنا النصائح التي أفادتنا في مسار بحثنا.

مقدمـــــــة

مهدت حقبة ما بعد الحرب الباردة لنمودج تفككي شكل بداية تغيير نسقي وهيكلي للنظام العالمي حيث أضحى الأخير أكثر ديناميكية وإنكشافية في العلاقات بين الوحدات المؤسسة لمتغيرات الحركية المحددة لمكانة ووضع الفواعل المرتبطة به.

فقد أظهر السياق العام للتفاعلات العالمية تغييرا في نمطية التصورات و ترتيب الإستراتجيات المحددة للوضع الجيوبوليتيكي للدول والفواعل الجديدة المشاركة لها في قراراتها وسلوكياتها في ظل بروز قضايا فسحت المجال للتعقيد في الدراسات الأمنية والإستراتجية لإرتباطها بالمنطق الجيو إقتصادي المرتبط بأجديات التعامل مع القضايا الأمنية.

فالمتغير الطاقوي على المستوى العالمي كمورد إستراتيجي وأحد القدرات القومية المشكلة لمجالات تحرك الدول ، مثّل المقاربة الأكثر شمولية ومصداقية في تفسير التفاعلات العالمية وتحليل نمطية وآليات التعاون والصراع . فالتنافس على موارد الطاقة والإستقلال الطاقوي يعتبران من ضمن القضايا محل نقاش أكاديمي لما لهما من إنعكاسات على الترتيبات الأمنية للدول خاصة في المناطق ذات الكثافة الطاقوية كمنطقة بحر قزوين التي تعتبر مورد إستراتيجي في مجال الطاقة ومنطقة محورية في إستراتجيات الفواعل لغرض تحقيق أمنها الطاقوي الذي برز على الساحة الدولية مع زيادة التقدم الإقتصادي و العولمة ، وتطور لفترة ما بعد الحرب الباردة محتكما لديناميكية التطور في مفهوم الأمن فقضية الطاقة ضمن القضايا الرئيسية المشكلة للتفاعلات الدولية حيث تحظى بأهمية بالغة للدول لحساسيتها وتأثيرها على محوريتها كفاعل في القضايا الدولية ، فالمتغير الطاقوي عادة ما يحرك الحكومات ويصنف ضمن الأولويات على مستوى الأجندة وتصورات الفواعل ، فروسيا كفاعل طاقوي ينظر في تحقيق أمن الطاقة كنمودج للهيمنة والتموضع ورسم إستراتجيات بناءها الإقتصادي

والعسكري وعودتها الجيوسياسية للساحة العالمية،لكون الطاقة قضية محورية في الرؤية الروسية وأداة إستراتجية يراد لها أن تستخدم بفعالية في السياسة الروسية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع لارتباطه بقضية أساسية في العلاقات الدولية وهي قضية الأمن بأبعاده المتشعبة خاصة البعد الإقتصادي كمتغير محوري في تفاعلات القوى بعد تراجع البعد التقليدي المحتكم للممارسة العسكرية ، ويبرز البعد الإقتصادي أكثر إذا ما ارتبط بمتغير الطاقة كمؤشر تقاس عليه مدى محورية و مكانة الدولة في سلم القوى العالمي ، و تزداد هذه الأهمية بربط الطاقة بمتغير الأمن فالموضوع يسلط الضوء على أمن الطاقة خاصة إذا ما اقترن بمنطقة جيوبوليتيكة كمنطقة قزوين وفاعل محوري على الساحة العالمية كروسيا.

أسباب إختيار الموضوع :

- الأسباب الموضوعية :

كون الموضوع من ضمن الدراسات الإستراتجية ومتغير رئيسي في العلاقات الدولية

- تأثير متغير الطاقوي في رسم الإستراتجيات وتحديد الرؤية المستقبلية للدول دفعنا للتعمق في مدى أهميته في إدارة العلاقات الدولية .

- التركيز على أمن الطاقة الروسي في منطقة بحر قزوين راجع للدور المحوري الذي تلعبه المنطقة على الساحة الدولية والإقليمية وتبني روسيا لقضية الرهان الطاقوي في رسم خياراتها المستقبلية .

- الأسباب الذاتية :

- قلة الكتابات الأكاديمية حول أمن الطاقة الروسي في منطقة بحر قزوين دفعنا للبحث في القضية لمعرفة أبرز تداعياتها .

- العودة الروسية لمسرح العلاقات الدولية من البوابة السورية ألهمنا لإعادة إحياء التحليل والتعمق في كيفية إعادة صياغة السياسات الدولية بعد العودة الروسية ومحاولة بعثها لدورها التقليدي عالميا من منطلق السياسة الطاقوية.

دراسات سابقة :

تعتبر منطقة بحر قزوين ذات أهمية جيوسياسية وإقتصادية للفاعل الروسي، وتكتسي أهميتها لغناها بالموارد الطاقوية خصوصا النفط ، حيث تعددت الكتابات بشأن موضوع الدراسة إذ يمكن الإشارة لبعض الدراسات التي مثلت منطلقا أساسيا في بلورت فكرة عن الموضوع محل الدراسة .

- كتاب بعنوان " أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية " لمؤلفه **عمرو عبد العاطي** ركز على متغير أمن الطاقة وتعدد الرؤى حول مضامينه ودوره في بناء إستراتجيات الدول خاصة في المناطق الحيوية .

- كتاب " أمن الطاقة وآثاره الإستراتجية " **لخديجة عرفة محمد** الذي تناول في جزء منه التصور الروسي لأمن الطاقة وآلية توظيفها للمتغير الطاقوي لخدمة أهداف سياستها الخارجية .

– كتاب " التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين " **لدياري مجيد صالح** فضلا عن دراسة بعنوان " الصراع الإستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على المنطقة : 1991– 2007 لصاحبها " **عبد الناصر سرور** " ، الذي تناول التصور الروسي مع إبراز المحاور الكبرى لإستراتيجيته الطاقوية مستقبلا.

إشكالية الدراسة :

تعالج هذه الدراسة إشكالية "أمن الطاقة " في ضوء الإستراتجية الطاقوية الروسية لمرحلة معقدة في العلاقات الدولية، فمرحلة مابعد الحرب الباردة شكلت تحديات كبرى خاصة في المجال الطاقوي أين أصبحت المقاربة الأكثر وضوحا في تفسير التفاعلات الدولية ، فاستراتيجيات الدول تصاغ وفقا لمتغير "أمن الطاقة " وكيفية تحقيقه، وعليه قمنا بصياغة الإشكالية على النحو التالي :

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح تساؤلات فرعية لفهم الموضوع :

كيف يمكن تفسير التوجه الروسي نحو إعادة وضع استراتيجيات مرتبطة بأمن الطاقة في منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة ؟.

1– كيف ساهمت ديناميكية مفهوم الأمن في صياغة تصورات الأمن الطاقوي ؟

2– كيف أثرت الأهمية الإستراتيجية لبحر قزوين على التوجهات الطاقوية الروسية؟

3– كيف أثر التصور الروسي لأمن الطاقة على علاقاتها الخارجية ؟

حدود الإشكالية :

تنحصر الدراسة في المجالين :

أ- المجال المكاني : يشمل الحيز المكاني للدراسة منطقة بحر قزوين كحيز جغرافي مرتبط بإقليم آسيا الوسطى والقوقاز

ب- المجال الزماني :

ينحصر مجال الدراسة الزماني من فترة مابعد الحرب الباردة إلى الفترة الحالية.

الفرضيات :

إنطلاقا من اشكالية البحث المتمحورة حول "أمن الطاقة " في الإستراتجية الروسية والأسئلة الفرعية قمنا بوضع فرضيات تعد بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات وهي كالتالي :

إن التوجه الطاقوي لمنطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة مرتبط بالتصورات الجيوسياسية للفاعل الروسي.

1- ساهمت محورية منطقة بحر قزوين في صياغة التصور الروسي للطاقة في المنطقة.

2- إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين وضبابية إطارها القانوني شكلت ضغطا على وضعها الجيوسياسي.

3- بحث روسيا في أمن الطاقة ساهم في توتر علاقاتها الخارجية مع القوى الفاعلة في منطقة بحر قزوين.

الإطار المنهجي للدراسة :

يعد المنهج بمثابة القاعدة الأساسية لمختلف البحوث العلمية ، بحيث تفرض طبيعة الموضوع تبني مجموعة من المناهج الأمثل لتفسيره والإلمام بمختلف جوانبه ، وعليه تم إعتماد المناهج التالية :

أ-المنهج المقارن :

تبنينا للمنهج كان لأجل معرفة الإختلافات المشكلة لسياسات القوى الفاعلة في منطقة بحر قزوين والمقارنة بين سلوكيات الفاعلين الطاقويين حول المسائل الطاقوية المحورية.

ب -المنهج التاريخي :

يسمح لنا بالعودة لأساسيات الموضوع قصد توضيح الأهمية الطاقوية لروسيا ومنطقة بحر قزوين تاريخيا ، ومعرفة الخلفية التاريخية لأزمة الطاقة ودورها في التأثير على علاقات القوى في منطقة بحر قزوين .

جـ- المنهج الوصفي :

توظيفه لغرض الإحاطة بجوانب الموضوع وتحليله ، قصد التعرف على مدلولاته والتنبؤ بتطوراته.

د- منهج دراسة حالة :

الدراسة الجزئية لمنطقة بحر قزوين وأهميتها الأكاديمية كحالة لها مميزاتها من حيث تفاعلات القوى وتجسيد أجندتها.

هـ- المنهج الإستقرائي :

يمكننا من خلاله إستخلاص الإحداثيات التي تحكم تحركات وسلوك القوى الفاعلة وتحديد توجهاتها وكونه يساعد في إظهار الجوانب المتعلقة باستراتيجيات الفواعل .

هيكلة الدراسة : لدراسة موضوع إستراتجية أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة – بحر قزوين قمنا بتفصيل الخطة المنهجية الأنسب لبلوغ الأهداف العلمية والعملية وتقديم صورة موضوعية ومنطقية للموضوع من خلال تقسيمها لثلاثة فصول أساسية :

1- **الفصل الأول :** يعتبر بمثابة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة على إعتبار أمن الطاقة إستمرار للتطور الحاصل في مفهوم الأمن ،حيث تناولنا مسار حركية مفهوم الأمن وصولا لمقاربة الأمن الطاقوي .

2- **الفصل الثاني :** يبرز أهمية أمن الطاقة في المفهوم الروسي وميكانيزمات تحصيله في منطقة بحر قزوين التي تطرقنا لأهميتها الإستراتيجية وبعدها الجيوإقتصادي وتضارب رؤية وتصورات الفواعل حولها.

3- **الفصل الثالث :** يسلط الضوء على أبرز الإنعكاسات للتفاعل الدولي والإقليمي في منطقة بحر قزوين وأثر مخرجاتها على طبيعة العلاقات بين القوى وتأثير الإستراتيجية الطاقوية الروسية على بنية علاقاتها الخارجية ، كما تطرقنا لتداعيات الأزمات الدولية على إستراتيجية الأخيرة.

صعوبات الدراسة :

تلاقت الدراسة وعدة صعوبات شكلت تحديات بالنسبة لنا ، ويمكن إجمالها في :

– تزامن الدراسة مع أزمات سياسية إقتصادية (إنخفاض أسعار، تداعيات الأزمة الأوكرانية) شكلت مؤشر لديناميكية الفاعل الروسي على المستويين الإقليمي والدولي ماسبب صعوبة في الإلمام بالأراء العلمية والأكاديمية الثابثة التي يمكن توظيفها في الدراسة .

– وجود نقص في المراجع المتعلقة بالموضوع محل الدراسة والتي يمكن الإعتماد عليها كقاعدة معطيات وإن وجدت فهي أجنبية المصدر يصعب الإلمام بها مقارنة بطبيعة الموضوع والمعايير المقترحة لإنجازه.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري لأمن الطاقة

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية المتسم بالتميز والتطور، حيث حظي بمكانة متميزة في النقاشات الأمنية المعاصرة، تقاسمتها الأوساط الأكاديمية والعلمية والسياسية ماجعله من ضمن أصعب المفاهيم التي تناولها التحليل العلمي لكونه من المفاهيم التي لا تلقى إجماع أكاديمي.

سنتتبع في هذا الفصل أبرز المتغيرات الدالة على حركية المفهوم وتطوره في حقل العلاقات الدولية وكيفية تجاوب التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية مع ديناميكية المفهوم ومحورية إنعكاساته على تصورات وإستراتجيات الفواعل.

وقبل التطرق لتحديد ماهية المفهوم ضمن السياقات المعرفية واللغوية، يجدر بنا التركيز على تحديد الإشكالات التي تميز مفهوم الأمن فيما يلي:

– تعتبر دراسة الأمن من الدراسات التي تتقاسمها منظورات ونماذج إرشادية متنافسة بشأن القضايا الأنثولوجية و الإبستمولوجية [1]

– زيادة كثافة التفاعلات عبر المحلية وبروز الفواعل اللادولاتية التي أدت إلى تراجع مفهوم السيادة ناهيك عن النزاعات وفقا لمتغير الهوية في البيئة الدولية ,عوامل ساهمت في زيادة تعقيد مفهوم الأمن[2].

---

[1] أحمد فريجة، لدمية فريجة ، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم مابعد الحرب الباردة ، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 14 ،2016 ، ص 158.

[2] Thierry Balzac « Qu'est que la securité nationale », **Revnue internationale et stratégique**,N52 ,2003/2004, p33.

ولهذا يرى " **بالزاك**" في رؤيته للأمن أنه لا يكون في منأى عن المخاطر، لكونه مفهوم حساس في ذاته وليس نتيجة تدّخله في شتى مجالات الحياة الإجتماعية .

المبحث الأول: الأمن دراسة إبستمولوجية

سنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف "**الأمن**" لغة وإصطلاحا مع دراسة في الأبعاد المضامنية للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1- الأمن لغة: من الأمان والأمانة بمعنى قد أمنت فأنا آمن ضده الخوف والتكذيب [1] والإطمئنان من الخوف مرادف الأمن في اللغة العربية. قال تعالى: "**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ**[3] **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**[4] " (سورة قريش , الآية : 4.3) ، وطبقا لما جاء في الآية أن الأمن هنا يكون من الخوف المحكوم بتوقع ماهو مكروه من غارات وحروب وقتال.

و عموما يفهم مصطلح الأمن وفقا لزاويتين : [2]

1- التحرر من الخطر.

2- تبيان قدرة الإستجابة للتهديدات.

- **الأمن إصطلاحا** : ترجع كلمة الأمن Security للأصل اللاتيني securus ,securities المشتق من كلمتين sine,cura حيث تعني"sine" بدون ، وتعني "cura" إضطراب وبالجمع بينهما يتشكل مفهوم "بدون إضطراب", كما أوضح قاموس oxford الإنجليزي معنين للمفهوم[3].

---

[1] إبن منظور، **لسان العرب** ، ط1 , القاهرة ، دار الحديث ،2003 ، ص 64.

[2] إدوارد.ب ، بورود زيكس، تر: أحمد المغربي , **إدارة المخاطر والأزمات** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 72.

[3] لطفي مزياني ، **الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وإنعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية**، (مذكرة ماجستر في العلوم السياسية) ، جامعة باتنة ، 2012 ، ص 10

المعنى الأول: ينظر للمفهوم كأحد الشروط الضرورية لتوفير بيئة آمنة للأفراد متوقفة على مجموعة من الأسس :

- الديمومة

- تحرر الأفراد من الشك تجاه وقوع تهديد ما والحماية في حالة وقوعه.

المعنى الثاني: ينظر له كوسيلة لتوفير بيئة آمنة.

تبين التعاريف حول مفهوم الأمن أنه مفهوم ينطوي على عدم الثبات ولا إجماع , محتكما في ذلك لمجموعة متغيرات :

- تعدد الإيديولوجيات

- ديناميكية العلاقات الدولية

- عدم وجود أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية يصاغ وفقها المفهوم[1], حيث أضحى المفهوم حالة مركزية في رؤية الدولة الخارجية تسعى من ورائها لتغيير البيئة المحيطة أو " أهداف البيئة " على حد تعبير "**أرنولد أولفر**" Arnold Wolfer" ، فالتعقيد الذي يصاحب المفهوم حسب "**باري بوزان**" حتّم الإحاطة بالتعريف بثلاثية السياق السياسي للمفهوم والأبعاد المختلفة له , والغموض والإختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2] .

---

[1] تباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب** ، (مذكرة ماجيستر علوم سياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2014، ص 23.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته و صياغته و تهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، 2008، ص10.

يرتبط عادة إستخدام كلمة الأمن بالتحرر من الخطر أو الخوف , وعملية التحرر هذه وصفها كل من "**بوث**" و "**ولر**" , بأنه لايمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن والإستقرار دون منع الآخرين منه، هذا إذا نظرنا للأمن من زاوية كونه عملية تحرر. وفي سياق مختلف يرى الأستاذ "**ميكائيل ديلان**" **Michael Dillon** " أن للمفهوم معنى مزدوج لأنه من الضروري التركيز على إبتيمولوجية و جينالوجية المصطلح بالعودة للخطاب الأمني , وتوظيف مصطلحاته ووضعها في سياقها الأصلي ومن ثم تحديد معانيها الحقيقية، ثم البحث في توظيف مصطلح الأمن و إستعماله في الخطابات المفاهيمية[1].

أما "**روبرت ماكنمارا**" يعتبر الأمن مرادف للتطور والتنمية بشقيها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي في ظل حماية مضمونة مصدرها قدرة الدولة العميقة في إدراك التهديدات التي تواجه قدرتها وهذا لأجل منح الفرصة لتنمية هذه الأخيرة [2].

كما يقدم "**باري بوزان**" تعريف أكثر شمولية و تداولا في الأدبيات الدراسية بربط المفهوم بالتحرر من التهديد و قدرة الدولة والمجتمع على صياغة إستقلال كيانهما وتماسكهما الوظيفي ضد قوى التغيير[3].

في حين هناك من يرى أن قدرة الدولة لم تعد مقتصرة على الدفاع ضد الغزو لفترة ما بعد الحرب الباردة فوفقا للمفهوم التقليدي يتمحور حول الدفاع على حماية الحدود، الدفاع عن السيادة الوطنية، إلا أن تشعبات الأمن ليطال الفرد والمجتمع أدى إلى تصنيفه في مجموعتين :

---

[1] كشوط عبد الرفيق ،أخرطة مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية**، للعدد 24 ،2014 ص64.

[2] منذرسليمان ،**نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته** ،على الموقع :*http:www.achr.eu/art381* تم التصفح يوم : 16.02.2017

[3] تباني وهيبة ,مرجع سابق ,ص 20.

- **أمن صلب hard Security** : المتميز بالطابع العسكري، حيث تكون التهديدات و المخاطر محددة وواضحة المعالم.

- **أمن ناعم soft Security** : مفهوم يشمل كل التحديات والتهديدات غير عسكرية التي تكون غالبيتها لا تماثلية غير واضحة المعالم و ذات طبيعة مركبة.

قد يتحول مفهوم الأمن الناعم إلى الأمن الخشن، في حالة المعالجة التقليدية للتحديات (المعالجة وفق للمنظور الواقعي) بإضفاء الطابع العسكري في السيطرة عليها ، وقد يتحول مفهوم الأمن الخشن للمفهوم الناعم في حالة تدخل أدوات المعالجة السلمية (الدبلوماسية و المفاوضات) لإحتواء الأمن [1].

أما "**ولفر أرنولد**" يرى أن المعنى الموضوعي للأمن مرادف لغياب التهديد ضد القيم المكتسبة والمعنى الذاتي الذي يعني غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل تهديد[2]. حيث يرى **ولفر** أن الأمن قيمة إستراتيجية لم تحدد ماهيتها ولا تصنيفها في سلم أولويات الحماية بالرغم من وضوح الطرف المناط به ولو ضمينا حماية هذه القيمة (الدولة).

[1] سليمان عبد الله الحربي ،مرجع سابق ،ص .12

[2] أحمد فريجة ،لدمية فريجة ، مرجع سابق ،ص159.

المطلب الثاني : الأبعاد المضامينية للأمن

في مقاله أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين تحدث باري بوزان عن الشبكة التسلسلية المفاهيمية للأمن والمتمحورة أساسا على أبعاد المفهوم . وفي إطار التحولات لفترة مابعد الحرب الباردة تشكل الأمن كمفهوم كخاصية شمولية يسع ويشمل قطاعات متعددة تعمل بتناسق ونابعة من مصادر التهديدات في حد ذاتها بحسب باري بوزان[1]

1- البعد العسكري : يتضمن البعد العسكري إجراءات تهدف في مجملها للحد من التهديدات التي تتسم بالفعالية ، لأنها تشكل تهديدا لكيان الدولة ومكوناتها ، وهنا يقدم باري بوزان تساؤل حول إمكانية الدولة في الإستجابة للتطلعات الأمنية لمواطنيها وفقا لمستويين : قدراتها الهجومية و الدفاعية وتصورات الدولة لنوايا بعضها.

2- البعد السياسي : من منطلق التنافس بين الإيديولوجيات الذي يعتبر كمصدر تهديد ، تبقى مركزية الدولة كقيمة أمنية تهدف لحماية كيانها سواء من تأثير التهديدات الداخلية أو الخارجية .

3- البعد المجتمعي للأمن : على إعتبار المجتمع والهوية والأقليات هي الوحدات المرجعية للأمن ببعده الإجتماعي حتّم ضرورة توفير الأمن للمواطن كون التهديدات لاتمس كيانهم المادي بقدر مساسها بالتواجد الهوياتي إذا كانت قادرة غلى بناء وصيانة هوية سواء منفتحة open mind أو منغلقة التفكير closed mind .[2]

---

[1] كشوط عبد الرفيق ،مرجع سابق ، ص 70.

[2] نفس المرجع، ص 71.

4- البعد البيئي : ينصب التفكير هنا على التهديدات الإيكولوجية الناجمة عن تأثير الإنسان على البيئة ومايتبعه من مشاكل معقدة مع تزايد النمو الديمغرافي وضغط ظاهرة الندرة لخلق وضعيات صراعية بين الدول ، فالوحدات المرجعية في الأمن ببعده البيئي تتسم بالضبابية كونها مضمون مركب من وحدتين أولهما البيئة والثانية العلاقة الإيكولوجية .

5 – البعد الإقتصادي : يرتكز على توفير البيئة الملائمة لخلق نمو إقتصادي قادر على الحفاظ على كيان البلد وتجنب تعرضه لهزات إقتصادية تهدد أمنه ، بينما يرى "**باري بوزان**" أن الأمن الإقتصادي هو القدرة على النفاذ إلى الموارد لضمان الحد الأدنى من قوة الدولة ورفاهها ويقر أن أكبر تهديد هو العولمة نتيجة آثارها الجانبية التي تمس الأفراد والدول[1].

[1] لطفي مزياني، مرجع سابق، ص22.

المبحث الثاني: تحولات ما بعد الحرب الباردة و أثرها على مفهوم الأمن

سنتناول في هذا المبحث أبرز المؤشرات المعبرة على محوريته كمتغير رئيسي في السياق الزمني للتغيرات الدولية.

تعتبر حقبة نهاية الحرب الباردة كمؤشر لبداية مرحلة من مراحل تطور حقل الدراسات الأمنية، أين فسحت البساطة المجال للتعقيد. حيث شهدت سجالا فكريا حول طبيعة ومواضيع تحليل مفهوم الأمن وتوسيع أجندة الدراسات الأمنية، نتيجة إرتدادات الحدث وتأثيره في رسم التوجهات الكبرى للعلاقات الدولية و الأمن الدولي.

برز الحديث عن رؤية شاملة لتحويل مفهوم الأمن المنبثق عن الإبستمولوجيا الوضعية إلى أبعاد أخرى أملتها كثافة التحولات ليس على الوحدات التحليلية والقضايا محل التركيز في الدراسات الأمنية بل صاحب الفترة تحول في طبيعة القوة ذاتها ما دفع للتعقيد في مفهوم الأمن الذي تعددت مستوياته ووحداته التحليلية من جهة وتشابكت أبعاده وميعت قضاياه من جهة أخرى ، ما دعى إلى طرح إشكالات تنظيرية لما بعد الحرب الباردة . في هذا الإطار دعت " **هيلقا هافتادورن**" **helga hafterdon**"" أن التصورات الهوبزية والكانطية للأمن لم تعد توفر منظارا للأمن وعجزت عن طرح تفسيرا مرضيا للتغير في العلاقات الأمنية[1].

من هذا المنطلق بحثت " هيلقا " على طرح للأمن كفيل بمواكبة المستجدات الحاصلة عبر رؤية متعددة الميادين المعرفية، التي تسمح لمفهوم الأمن بالتوسع لمواضيع متعددة.

[1] كشوط عبد الرفيق، مرجع سابق ، ص 67.

كما أن عجلة التحول هذه زاد من حدتها ديناميكية النشاط الإقتصادي والحدود لامتناهية للثورة المعلوماتية و تداخل الإقتصادي بالسياسي , الدولي بالمحلي[1].

المطلب الأول: التحول على مستوى وحدة التحليل

يعتبر الفاعل **acteur** في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على لعب دور فاعل على المستوى الدولي، فصفة الفاعل في العلاقات الدولية رهينة حجم تأثيره في التدفقات الدولية وليس مرتبط بوضعه القانوني[2].

إلا أن تباين المنظورات التحليلية من جهة وإرهاصات بيئة ما بعد الحرب الباردة فتح نقاش حول طبيعة الفاعل وتموقعه على المسرح الدولي، فقد ركز المنظور التقليدي على أحادية الفاعل المتمثل في الدولة القومية كوحدة تحليل رئيسية في نظام دولي متسم بالفوضى وغياب السلطة المركزية, ما يحتم على الدولة تعزيز أمنها الذاتي المتمحور أساسا على قدراتها العسكرية كأداة رئيسية لتحقيق الأمن[3] . فالدولة تقع في مركز التفاعلات الدولية كفاعل رئيسي وفقا لتنظير أبرز مفكري ونقاشات القرن 20 فالعلاقات الدولية هي علاقات بين الأمم ووحدات سياسية منظمة إستنادا لما قاله "**ريمون آرون** " في كتابه " السلم والحرب بين الأمم ". حيث مثلت الواقعية مقاربة مهيمنة في الدراسات الأمنية إبان الحرب الباردة سواء فكريا وعمليا على صعيد المواقف والإفتراضات الأساسية حول مفهوم الأمن وسبل تحصيله ما كرس التهميش

---

[1] خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الامنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكرة ماجستر في العلوم السياسية) ، جامعة باتنة، 2007/2008 ، ص 40.

[2] مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط، **مدونة العلوم السياسية** جامعة بسكرة ، الجزائر ،2012 .

[3] قسوم سليم ، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، (رسالة ماجستر تخصص الإستراتجيات والمستقبليات)، جامعة الجزائر3 ، 2010 , ص 53.

للمقاربات الأخرى . فالمقاربة ترى في الدولة فاعل وحدوي Unitary Actor مدفوع بمنطق العقلانية القائمة على تعظيم الفوائد و تقليص التكاليف المتلازمة مع السعي لتحصيل الأهداف.

إتسمت حقبة الحرب الباردة بسيطرة نظرة المدرسة الواقعية للأمن على الدراسات الأمنية كونها قدمت ميكانيزيمات تفسيرية واكبت نمطية التفكير لتلك المرحلة ، حيث قدمت تفسيرا للحروب ومعوقات التعاون.

بالرغم من كون المدرسة الواقعية ليس الوحيدة في الحقل النظري التي تنظر للدولة كوحدة أساسية للتحليل وكفاعل مركزي في العلاقات الدولية, حيث ركزت البنائية كنظرية قائمة في حد ذاتها في حقل العلاقات الدولية و كنتيجة لإخفاق نظريات الإتجاه التفسيري على مكانة الدولة معطية الإنطباع أن فترة التحولات المعرفية في العلاقات الدولية لا تنطوي على مرحلة نهاية الدولة القومية بقدر ما شهدت محاولات مفاهيمية لصياغة موسعة لوظائف الدولة بأبعادها المختلفة وكان من أبرز روادها "**نيكولاس أنوف**" و"**ألكسندر واندت**".

أدت متغيرات ما بعد الحرب الباردة إلى ضرورة توسيع الدراسات الأمنية نتيجة عملية التحول الهيكلي في نسقية النظام الدولي, بحيث أضحى الأخير متحررا أكثر من قالب النظرة الواقعية التي تعنى بالدولة القومية وحدودها السياسية كمحرك رئيسي للتفاعلات الدولية. حيث شهدت البيئة الدولية تحولات جذرية لم تواكبها زاوية الرؤية الواقعية, كان أبرزها تزايد الفواعل الدوليين من غير الدول حيث يرى" **جون روجي** " أنه لا يوجد قاموس تكفي مفرداته لتوصيف الفواعل الجديدة المؤثرة في السياسة العالمية المعاصرة [1]

واجه المفهوم التقليدي للدولة تحديات كبيرة فلم يعد لها التأثير الحصري في التفاعلات الدولية بل إمتد التأثير ليطال فواعل من غير الدول (الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية

[1] ستيفن والت،**العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة**، تر:عادل زقاع و زيدان زياني ، الثقافة العالمية ، ص 11.

الجماعات الإرهابية)، فظهور فواعل من غير الدول و تأثيرها على الساحة الدولية ومساهمتها في قضايا الشأن الإقتصادي والإجتماعي والأمني غيّر طبيعة النظام الدولي و تفاعله [1] نتيجة تعدي تأثيرها حدود الدولة القومية ومشاركة قراراتها وسلوكياتها. ومع ظهور العولمة وأبعادها المتعددة بدأ كيان الدولة الوظيفية كوحدة رئيسية في التحليل يهتز نتيجة التحولات العميقة المصاحبة للعولمة، و دور الفواعل الجديدة على المسرح العالمي. ما دفع نحو إختلال وظيفي أثّر على عنصر الفعالية في أدائها وهو ماعبر عنه عالم الإجتماع" **دانيال بال**"" الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، و أكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى [2].

تتميز السياسة العالمية وفق النظرة الليبرالية بطابع أكثر شمولية من حيث وحدات التحليل ومستوياته فالفاعلون من غير الدول وحدات مهمة في السياسة العالمية بإمكانها التأثير في الأمن بقدر مساوي أو يفوق الذي تحظى به الدول، حيث يرى "**روبرت كيوهان** " و "**جوزيف ناي**" أن التأثير في قضايا العلاقات الدولية قد تحكمه قرارات وسلوكيات بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية، كما يؤمن الليبراليون بالدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تكريس آلية التعاون والإستقرار، وتكرّس هذا الدور الليبرالي من خلال توجهات الدول للتكتل في مؤسسات ذات صبغة اندماجية.

كما تعتبر المصالح البيروقراطية المتنافسة عن كون الدولة ليست فاعلا وحدويا Nonunitary actor كون الأخيرة مؤسسة تسيرها الإختلافات و تجاذبات القوى الإجتماعية المترجمة في النهاية لمخرجات النظام السياسي للدولة. كذلك صدام المصالح و الرغبة في التسوية يرسمان مسار صياغة قرار لا عقلاني

---

[1] عمرو عبد العاطي ، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ط1 ، 2014 ، ص 36.

[2] خالد معمري ، مرجع سابق ، ص 35.

نابع من سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية المسيطرة على رؤية صانع القرار، ما يلغي صفة الفاعل العقلاني للدولة[1].

يعتبر التزايد في دور الفواعل من غير الدول على غرار الشركات المتعددة الجنسيات تمهيدا لمرحلة إنتقالية تقلص من أداء الدولة لأدوارها التقليدية, فالتحدي الإقتصادي المفروض على الدولة الوطنية حسب " **بول كيندي** " يرجع لعام 1945 أين شهدت الدولة ضعفا في الأداء السياسي[2] كما تزايد إهتمام الليبراليين بالمؤسسات الدولية لتطّلع على عدد من الوظائف التي لا تقوى عليها الدولة. والدور الذي تلعبه في تكريس آلية التعاون والإستقرار ، ويتجلى هذا الدور من خلال توجهات الدول للتكتل في مؤسسات ذات صبغة إندماجية.

كما ترى الليبرالية الجديدة أن الأجندة السياسية العالمية قابلة للتوسع بفعل تنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل[3] مستدلة في هذا بتركيبة المجتمع الدولي الموسومة بتزايد المنظمات الإقليمية و الدولية مع تراجع الدول و أفول أحلاف (حلف وارسو).

المطلب الثاني: التحول على مستوى موضوع التحليل

أدت التحولات العميقة للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى إنتشار و تحول الصراعات وإنتقالها لداخل الدولة القومية ، مدفوعة بإفرازات العولمة وتعدد التهديدات والتحديات التي تتجاوز الدولة ومقاربتها التقليدية القائمة على القوة العسكرية في إيجاد حلول جذرية لتحديات جديدة ، أدت لتعقيد مفهوم الأمن.

---

[1] قسوم سليم، مرجع سابق، ص86.

[2] بول كيندي ،**الإستعداد للقرن الواحد والعشرين** ، تر : نظير جاهل ، ج1 , دار الأزمة الجديدة ،1998 ، ص 83.

[3] سليمة بن حسين ، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004-2012** ، (مذكرة ماجستر دراسات إفريقية) ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 ، ص 12.

حيث تعددت مستوياته ووحداته التحليلية لتشمل الأفراد الدول والنظام الدولي ، حيث ساهمت في تشابك أبعاده ما دفع لوضع إطار مفاهيمي لزاوية تحليل أكثر شمولية[1] وعلى ضوء تلك المستجدات تراجعت أهمية التحليل الواقعي المهتم بحماية الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية بفعل أن أغلب صراعات فترة ما بعد الحرب الباردة تحدث داخل الدولة Intra State وذات طبيعة لاتماثلية خاصة في ظل دول لم تكتمل بها مسارات البناء المؤسساتي، زيادة على هشاشة النظام الإقتصادي والإجتماعي على إعتبارها مشكلات مستعصية مهدت لنظرة مغايرة للأمن التقليدي كون المفهوم الحديث للأمن لايمكن فصله عن التهديدات غير العسكرية.

فالدراسات الأكاديمية للسياسة الدولية شهدت مرحلة من التنوع منذ نهاية الحرب الباردة بتبنيها مناهج ومقاربات بالتزامن مع تغير الأجندة الأمنية على الصعيد العالمي.

حيث أدرجت مواضيع جديدة ، كقضايا البيئة والهجرة والتنمية شكلت محور نقاش نظري للسنين القادمة على حد تعبير "**ووتر**" **Wetter** [2] .

ففي هذا السياق يوفر نموذج " **مودولسكي** " حول مستويات التغير في السياسة الدولية منظور فعال وزاوية تحليل لفهم حجم التحول من السياسات الدولية إلى السياسات العالمية ، التي فرضت موضوعات عكست حجم التحولات على صعيد القضايا الرئيسية في السياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة حيث طرحت أجندة للسياسات تتواءم وحجم التغيرات التي فرضتها تهديدات أمنية جديدة .

---

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق ، ص 38.

[2] خالد معمري ، مرجع سابق، ص 41.

يعتبر إنتشار الفواعل من غير الدول *les acteures N'appartient pas aux etats* من أهم التداعيات الجديدة التي دفعت نحو البحث في توسيع مفهوم الأمن نتيجة بروز تهديدات جديدة[1], أدت للبحث في مواضيع و قضايا أكثر شمولية ، و في ضوء هذا السياق جاءت إضافة ذات أهمية من " **روبرت ماكنمارا**" في تأسيس مفهوم تنموي للأمن مضيفا بعدا جديدا يتعلق بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية فتعميم النظرة الموسعة للأمن تعد أبرز مميزات التطور في مضمونه حيث ترجم تقرير التنمية البشرية لعام 1994 هذا التطور في ظل المتغيرات الدولية في معالجته لتهديدات أمنية غير عسكرية [2] كانت القضايا الإنسانية المرتبطة بحقوق الإنسان، والقضايا الأمنية المرتبطة بالتهديدات الجديدة محور إهتماماته، غير أن الكتابات والدراسات الأمنية واكبت ديناميكية التوسع في المفهوم مضيفة أبعاد جديدة أو مفصلة في أحد الأبعاد التقليدية فأضحت مفاهيم الأمن المائي، الأمن الغذائي، أمن الطاقة محل إهتمام واسع لتداخلها مع المفاهيم التقليدية للأمن.

أدت المحاولات الحثيثة للتوسع في مفهوم الأمن وتجاوز المنظور الواقعي إلى خلق مأزق في الأدبيات الدراسية راجعا لكون المفهوم التقليدي مفهوم جامدا غير قادر على شرح المشكلة الأمنية المتعددة الأبعاد و الأوجه ، غير أن التوسع اللامضبوط يهدد بجعل المفهوم مرنا للحد الذي يصبح غير قابل للإستخدام كأداة للتحليل حسب "**محمد أيوب**"[3]. حيث أصبح تركيز الدول في رسم سياستها العامة متوقف

---

(1) David Dominique , securité :l'après- new york **,presses de sciences politiques** ,paris, volume 67 ,2002 ,p 37.

(2) عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق، ص 36-40.

(3) قسوم سليم ، مرجع سابق ، ص 80.

على مدى تحكمها في آليات توظيف قدراتها و مواردها لإدراك أمنها الإقتصادي، الذي يرى "**باري بوزان**" أن من ضمن مؤشراته التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة[1].

[1] الوليد أبو حنيفة ،**الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية :دراسة في المفهوم والابعاد**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ،من الموقع : *www.democraticac.de/ ?p=42440* تم التصفح : 19-02-2017.

المبحث الثالث: أمن الطاقة في إطار ديناميكية مفهوم الأمن

خصصنا هذا المبحث لإبراز أهمية أمن الطاقة كمفهوم مرتبط بالإستراتجيات الوطنية الهادفة لصياغة شاملة لمكانة الدولة ومحوريتها في العلاقات الدولية مع إبراز أهم الإشكاليات التي رافقت تطور المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم " أمن الطاقة "

يعتبر أمن الطاقة أحد تراكمات التوسع في مفهوم الأمن، الذي تشكلت معالمه وبرزت مكانته العلمية ضمن العديد من المتغيرات لفترة ما بعد الحرب الباردة. حيث أضحى المفهوم متجليا في الإستراتيجيات والتوجهات الكبرى للدول بتنبؤاتها القومية التي تعنى بقضية الطاقة وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي.

هذه الأهمية التي إكتساها المفهوم إنعكست على تحديد قاعدة أكاديمية موحدة تصاغ عليها مضامين ومفهوم أمن الطاقة , وهي سمة مشتركة للكثير من المفاهيم السياسية والإجتماعية، فصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه في أدبيات الدراسة راجع لتعدد المقاربات التي تناولت قضية أمن الطاقة وللبحث في تصور المفهوم ينبغي التطرق للإشكاليات المتمحورة حول تعريفه :[1]

– التباين في تحديد المفهوم بين الدول المنتجة والمستهلكة إضافة لكون الدولة الواحدة بإمكانها صياغة تعريفات مختلفة للمفهوم تنعكس على سياستها الخاصة لتحقيق أمن الطاقة، ما يولد صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة بما يضمن أمن طاقوي وطني وعالمي.

[1] عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص 45 .

– البعد الإقتصادي للطاقة كثيرا ما يتحدد بأبعاد لا تقل أهمية عنه كالأبعاد السياسية والأمنية والبيئية مايضفي تعقيدا على قضية أمن الطاقة نتيجة تداخل وتشابك الأبعاد.

البترول10% إقتصاد و90% سياسة* عبارة تحدد الأهمية الإستراتيجية لمصادر الطاقة التقليدية فالبرغم من كونها سلع إقتصادية تخضع لمبدأ السوق العالمي ، إلا أنها لا تعتبر المؤثر الرئيسي في تحديد أسعارها نتيجة خضوعها لجملة مؤثرات أخرى. حيث تعتبر مصادر الطاقة مواد مرتبطة بالجغرافيا السياسية. و للأخيرة تأثير مستمر على القضايا الطاقوية[1].

تعتبر سنة 1911 السنة التي أصبح معها أمن الطاقة عاملا حاسما في التفاعلات الدولية مرتبطا بقرار "**ونستون تشرشل**" الرامي لربط البحرية البريطانية بالنفط بدل الفحم ما يعني قوة نيران كثيفة وسرعة عالية بتكلفة أقل[2].

إلا أن إستراتيجية تشرشل الجديدة الرامية نحو الإنتقال إلى النفط إصطدمت وعراقيل شكلت تحديا جوهريا لها. تمحورت أساسا في مشكلة الإمدادات على إعتبار ندرة الموارد التي تعاني منها بريطانيا من جهة وخطوط الإمدادات النفطية الغير آمنة من بلاد فارس – إيران حاليا– من جهة أخرى , لتشكل إستجابة تشرشل رؤية ومعيار لأمن الطاقة " الأمان و اليقين للطاقة يكمن في التنوع و التنوع فقط "[3]

يرتكز البحث في الأمن الطاقوي تفحص مختلف الأدبيات الإقتصادية والدراسات البيئية والجيوسياسية بحيث تركز الأدبيات الإقتصادية على التجارة ، النقل، الإستثمار والتمويل، في حين تركز الدراسات

* عبارة إستعملها دانييل يرغن، مدير جمعية كامبردج لأبحاث الطاقة.

(1) فيليب سبيل لوبيز ، **الجغرافيا السياسية للبترول** ، تر : نجاة الصليبي طويل ، هيئة أبوظبي للسياحة و الثقافة الإمارات، ط1، 2013 ، ص 10.

(2) دانييل يرغن ، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث** ، تر : هيثم نشواتي /شكري مجاهد منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1 ، 2015 ، ص390 .

(3) نفس المرجع ، ص 391.

البيئية على زاوية الإستدامة و الإستمرارية وتوافقهما والوعي البيئي ، بينما تعتبر سياسة خطوط الأنابيب النضوب ، التبعية، أزمات الطاقة من صميم الأدبيات الجيوسياسية.

كما يختلف مفهوم أمن الطاقة حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية بحيث تطور لارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات في توظيفها[1].

تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة فترة الإهتمام الفكري والأكاديمي لمفهوم الطاقة كنتاج للتحولات العميقة التي دشنتها هذه المرحلة على مستوى المقاربات المعرفية لمفهوم الأمن التقليدي, أدت بالباحثين للبحث في مصادر التهديد غير التقليدية التي أفرزتها المتغيرات التي جاء بها التوسع في المفهوم التقليدي للأمن على غرار مشكلات الطاقة.

يحظى أمن الطاقة بأهمية بالغة، على إعتبار بعض المنتجين يظهرون الرغبة في إستخدام الطاقة خصوصا التقليدية منها (النفط و الغاز) كورقة للضغط السياسي[2].

ركز المفهوم التقليدي لأمن الطاقة على أمن المعروض من خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة ما يعني أن رؤية الدولة الطاقوية ترتكز بالأساس على تحديد إستراتجية لأمنها الطاقوي المرتكزة أساسا على توافر موارد آمنة ومضمونة للطاقة ، و كان تدخل القوى الكبرى في المناطق ذات الكثافة النفطية دلالة على مصداقية التعريف[3].

---

(1) فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق ، ص 10.

(2) Paul Gallis , **Nato and energy security** . congressional research service , WASHINGTON DC, 2006 . من الموقع : *www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a473481.pdf* تم التصفح : 12-2-2017

(3) خديجة عرفة محمد ،**أمن الطاقة وآثاره الإستراتجية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ط1 ، 2014 ص 52.

تمحور أمن الطاقة تقليديا على تجنب الأزمات " **أزمة الطاقة** " " **energy crisis**" التي تعبر على الموقف الذي يطرأ على الدولة نتيجة نقص العرض من مصادر الطاقة، متزامنا و إرتفاع أسعارها بشكل يهدد الأمن القومي والإقتصادي.

وفقا للتعريف فإن تحقيق الدولة أمن العرض وإستقراره كفيل بخلق توازن السوق الطاقوي ما من شأنه تحقيق أمن الطاقة ، إلا أن توفر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بسعر معقول لدى الجميع يثير جملة من الإشكاليات من ضمنها إشكالية السعر المناسب ، يعتبر تنافس السعر قضية ينظر إليها وفقا لمقاربة وزاوية ذاتية بعيدا عن المبادئ المتحكمة في آلية عمل السوق، فالدول المنتجة ترى في إرتفاع أسعار الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) "سعرا ملائما " بالرجوع للعائد الكبير على ميزانيتها ودوره في خلق بيئة ملائمة تدفع بمسار نموها الإقتصادي، غير أن الدول المستهلكة ترى في إنخفاض الأسعار سعرا ملائما يجنبها عبء نفقات إضافية على موازنتها[1]. بالرغم من كون مرونة السعر وحركيته بين الإرتفاع والإنحفاض يشكل في كلتا الحالتين حالة مرضية سواء للمنتجين أو المستهلكين، فالسعر المنخفض ليس في صالح الدول المنتجة لأنه يحد من تدفق الإستثمارات في المجال الطاقوي نظرا لضعف العائدات ويزيد من الأعباء الخارجية ونسبة الإستهلاك وتقييد جهود البحث عن مصادر بديلة للطاقة بالنسبة للدول المستهلكة ، كما ينطبق الأمر ذاته في حال إرتفاع الأسعار كونها تؤثر على حجم الإستثمارات المستقبلية لكونها تحتم على الدول المستهلكة البحث في مصادر الطاقة البديلة[2].

شكلت ديناميكية قضية الأمن والطاقة والتحولات التي شهدتها المقاربات الباحثة في تفسيرهما إلى طرح تصورات جديدة تجاوزت التحليل التقليدي لمفهوم أمن الطاقة القائم على أمن العرض والإمدادات باعتباره

---

[1] عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص 47.

[2] خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق ، ص 53.

غير حاسم في تفسير " أمن الطاقة " كما يشكلان الأساس في تفاعلات السوق الطاقوي لتداخل محددات أثرت بشكل فعال في مستقبل أمن الطاقة العالمي.

كما ينظر للمفهوم من زاوية أخرى بالرجوع لموقع الدولة في السوق العالمي بين الدول المنتجة والمستهلكة، فالبنسبة للدول المنتجة يركز المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها أي أمن العائدات من سوق الطاقة، وغالبا ما يكون المكسب الإقتصادي من السوق الطاقوية أساسيا للأمن الإقتصادي وبالتالي أمن الطاقة لديها، والدول المستهلكة تعنى بأمن الإمدادات ،وبالنسبة للشركات العاملة في مجال الطاقة يمثل "أمن الطاقة " وجود نظام إستثماري قانوني و مستقر في الدول المنتجة[1].

تحظى الجودة العالية، سعر أقل، مصادر مضمونة، بأهمية بالغة في الإستراتيجية الطاقوية في الدول المستوردة بينما الدول المصدرة تسعى لإستمرار بقاء مصادر الطاقة تحت السيطرة المباشرة للدولة وتأمين الإرتفاع المستمر للأسعار[2]. فالجدل في الدول المستهلكة يتمحور حول تنويع مصادر العرض والوصول الآمن لمصادر الطاقة، إستقرار الأسعار في السوق العالمية للطاقة وهامش الأمن في حالات الطوارئ وتنوع بدائل طاقوية[3].

هناك أدبيات دراسية ترجع المفهوم لمنطق العلاقات التصارعية بين الدول و التي تؤدي في الأخير لإدراك إحتياجات الدولة لكي تضمن أمنها القومي[4].

---

[1] هاجر محمد عبد النبي ،**أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000-2015)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية السياسية والإقتصادية ، 2016 من الموقع : *www.democraticac.de/?p=34018* تم التصفح : 8-3-2017 .

[2] نورهان الشيخ ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، سلسلة قضايا، العدد 56 ، القاهرة، 2009، ص5.

[3] عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص 49.

[4] نورهان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 5.

إذا كان الإقتراب التقليدي إرتكز على قطع الإمدادات كونها مصدر التهديد الوحيد لأمن الطاقة فقد أعطت الأزمة النفطية لـ 1973 نمط تحليل أكثر شمولية لمفهوم أمن الطاقة ،حيث كشفت الأزمة أن إستقرار السوق الطاقوي لا يتوقف عند أمن الإمدادات بل يتعداه لمضامين جديدة كان أبرزها ما اصطلح عليه " **وطنية الطاقة** " " **energy nationalisme**" التي عمدت الدول النامية من خلاله لنقل القطاع الطاقوي بعيدا عن آليات الخصخصة بتبني خيار التأميم وإحكام الدول سيطرتها على هذا القطاع الحيوي[1].

شهدت وطنية الطاقة نقاشات وتجاذبات دولية على مستوى الفاعلين في السوق الطاقوي، فالدول المستهلكة إعترضت على المبدأ باعتباره تهديدا لأمن الطاقة العالمي ويهيأ الظروف لصراعات مستقبلية فالدول المستهلكة تبنت المبدأ " وطنية الطاقة " بالرغم من إختلافه مع نموذج الدول المنتجة فوطنية الطاقة لدى الدول المستهلكة تتمحور في طرح مفهومين:

- العقلانية في إستخدام الطاقة.

- الإكتفاء الذاتي من خلال مخزونات إستراتيجية لمواجهة تقلبات سوق الإمداد الطاقوي.

فوكالة الطاقة الدولية ركزت على مخزونات الطوارئ من خلال تنسيق المشاركة الطارئة للإمدادات في حالة فقدانها حيث يفترض لكل عضو حسب إتفاقية الوكالة أن يمتلك مخزونات إستراتيجية يفرج عنها على أساس التنسيق في حالة إنقطاع الإمدادات، حيث تمتلك دول الوكالة الدولية حوالي 1.5 مليار برميل من المخزون العام 700 مليون برميل تقريبا مخزونا إستراتيجيا للو.م.أ[2]

---

[1] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص 56.

[2] دانييل يرغن ، مرجع سابق ، ص ص 398-397 .

إن سعي دول طرفي السوق الطاقوي بتبني مبدأ وطنية الطاقة كآلية في التعامل بديلا عن التعاون والحوار من شأنه خلق " **معضلة الطاقة** " "energy dilemma" القائمة على سعي سياسة الدولة الطاقوية في تحقيق أمنها الطاقوي بما يؤثر في السياسات الطاقوية للآخرين[1].

يعرف أمن الطاقة غالبا إمدادت موثوقة بسعر معقول[2]. بالتركيز على الإطار العام لأمن الطاقة بالدفع نحو التوسع في مظاهر السياسات الطاقوية القائمة على ثلاثية أمن الإمدادت، الإستدامة، التنافسية فالإمدادات المرضية للطاقة شرط مسبق للتنمية الإقتصادية و النمو وشرعنة الوحدة السياسية.

كما يعرف أمن الطاقة على أنه الوضعية التي تستطيع من خلالها الدولة الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية و ذلك من خلال أسعار يمكن دفعها.

ويعرف البنك الدولي "**world bank**" أمن الطاقة على أنه بإمكان الدول إستخدام وإنتاج الطاقة باستدامة وبسعر مناسب، يسهم في خلق نمو إقتصادي من خلال تسهيل الدخول لخدمات الطاقة الحديثة[3].

تعرف الوكالة الدولية أمن الطاقة على أنه قدرة نظام الطاقة على المدى القصير على الإستجابة الفورية للتغيرات المفاجئة في ميزان العرض والطلب وإتاحة مصادر الطاقة على المدى الطويل دون انقطاع بأسعار في متناول الجميع , مع إرتباط الإستثمارات بأمن الطاقة لتوفيرها بما يتناسب والتطورات الإقتصادية و البيئية[4].

---

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص 50.

(2) *Florian Baumann,* **energy security as multidimensional concept***,center for applied policy research (c.a.p) ,2008, p 8*

(3) خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق ، ص ص 65-69.

(4) **التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية** ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، نيويورك 2015 ، من الموقع : *https://www.unescwa.org* تم التصفح : 2-2-2017 .

وفقا لمبدأ وطنية الطاقة يختلف مفهوم أمن الطاقة حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية بحيث تطور مفهوم أمن الطاقة لإرتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية و حرية الدولة في تحديد أفضل السياسات في توظيفها[1].

الجدول رقم (01) : أولويات الفواعل لأمن الطاقة

الدولة	أولويات امن الطاقة
مستورد و الطاقة من الدول الصناعية الكبرى	– إستمرارية الإمدادات و تنوعها. – الإستثمارفي البنى التحتية لمصادر الطاقة. – تفعيل الحلول التكنولوجية لتقليص الإستراد الطاقوي.
الفواعل المصدرة للطاقة	– السعر المناسب على المدى الطويل . – تنويع أسواق الطاقة. – إستغلال رأس المال الطاقوي في تمويل الإستثمارات و البنى التحتية لتطوير القطاع الطاقوي.

المصدر: World bank group,energy security issues

يبين الجدول مدى الإختلاف في الرؤى والإستراتجيات بين الفواعل الطاقوية ، أين تبقى المصالح الوطنية هي المتحكم في السياسة الطاقوية لكل فاعل في تحقيق أمنه الطاقوي ، ما يبقي على إشكالية إيجاد تعريف محدد لمفهوم الطاقة قائمة في ظل تباين الرؤى في وضع معايير موحدة لمتغيرات الأمن الطاقوي، فالمفهوم القائم على أمن العرض لم يعد ملائما كآلية للتحليل في ظل التحولات التي شهدتها

[1] حسين عبد الله ، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2000 ، ص15.

قضية الطاقة والتي تحتاج لتبني زاوية تحليل أكثر شمولية ، كما أن تباين المدلول بين المنتجين والمستهلكين ساهم في ضبابية المفهوم.

المطلب الثاني: تصور مفهوم الطاقة في نظرية العلاقات الدولية

يحظى المتغير الإقتصادي بأهمية بالغة لمرحلة التغير الهيكلي ونسقية التفاعلات الدولية في ظل تعدد الفواعل وتباين الموضوعات المتحكمة في مسار العلاقات الدولية، أين أصبح البعد الإقتصادي المؤشر التي تقاس عليه قوة الدولة وفعاليتها خاصة مع تزايد الإهتمام الدولي بالنشاطات الاقتصادية (تجارة، الاعتماد المتبادل، السوق الحرة) وتراجع دور القوة الصلبة في رسم سياسات الفواعل. وبما أن الطاقة أحد متغيرات الأمن الإقتصادي نجد أن التركيز في التحليل ينصب حول ضمان الدول لأمنها الطاقوي باعتبار الطاقة متغير حيوي في رسم إسترتيجية الأمن الوطني.

1- النظرية الواقعية: يعتقد الواقعيون بتقدم الأمن العسكري على غيره من الأبعاد باعتبار قضايا إهتماماته تدخل ضمن متغيرات السياسات العليا للدولة التي تعتبر الدولة الفاعل المركزي في وضع إستراتيجيات أمنية تتماشى والتهديدات الصلبة (التهديد العسكري الخارجي) لأمنها القومي، فالعامل الإقتصادي لايعتبر أولوية للسياسات العليا وفق الرؤية الواقعية غير أن النفط كمتغير طاقوي يعتبر مغايرا ومختلفا وفق رؤية الواقعيين على غرار "**ريتشارد يولمان**" **و** "**جيسكا مايتوس** " الذين يهتمون بضرورة توسيع أبعاد الأمن ليشمل البعد الإقتصادي، حيث تم ربط الإعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي للدولة وإعتبار الأمن الإقتصادي كأساس لقوة الدولة العسكرية ويوفر لها تطلعات نحو مزيد من تعظيم قوتها من خلال ضمان الإستمرارية[1] لسباق التسلح .

[1] الوليد أبو حنيفة ، مرجع سابق.

فالإستراتيجيات القومية للدولة أعطت الأهمية لأمن الطاقة سواء بتأكيد ضمان إستمرار الإمدادات أو تنويع خياراتها لمصادر الطاقة ، وفي ظل بيئة فوضوية فالخيار الإستراتيجي لتحقيق هذا التوجه هو مزيد من القوة العسكرية ، ففي رد " **جيمي كارتر** "على الإجتياح السوفياتي لأفغانستان، أن الولايات المتحدة سترافع على مصالحها الحيوية حتى ولو تطلب إستخدام القوة العسكرية بما يضمن تدفق النفط حيث ركزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2006-2010 على ضرورة تحقيق أمن الطاقة للو.م.أ.

كما أن القوى الصناعية الكبرى تعمل على الحفاظ على قواعدها العسكرية في الدول المستهلكة حفاظا على هياكلها النفطية وضمان إستمرار التدفقات، حيث ترى دراسة **مشروع الأولويات القومية** مدى تأثير أمن الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة من خلال تقلّص إمداداتها الطاقوية الخارجية وعجزها على الإفاء بالتزاماتها الداخلية [1]، ما يحد من خيارات سياستها الخارجية وبالتالي أمنها القومي، فالدول ذات النزعة القومية في سياستها الطاقوية تكون أكثر إستعدادا لإستخدام القوة الصلبة في توجهاتها الطاقوية في المناطق المتنافس عليها (الصين في بحر الصين الجنوبي) .

فتزايد أهمية البعد الطاقوي في العلاقات الدولية حوّل الصراع من المنافسة على الأرض إلى تنافس وصراع على الطاقة حيث تكهن "**أولهان**" إلى تراجع الصراعات في شأن الأراضي إلى صراعات طاقوية (النفط) والتي ستأخذ في أغلبها الطابع العسكري حيث صبغ أمن الطاقة بصبغة عسكرية لضمان الإستقرار في المناطق الطاقوية[2].

ترتكز الإعتبارات العالمية للطاقة على قضايا رئيسية تعتبر مهيمنة على التوجهات الطاقوية[3]:

---

[1] عمرو عبد العاطي ,مرجع سابق ،ص، ص 59-60.

[2] الوليد أبو حنيفة ، مرجع سابق.

[3] the world bank group, **energy security issues** ,Moscow,Washigton Dc ,2005,p.05.

- **على المدى الطويل:** لتلبية النمو للطلب العالمي المتزايد على خدمات الطاقة.

- **على المدى القصير:** إدارة أثار السوق الإقتصادية والطاقوية مع إحتمال إستمرار أسعار الطاقة المتقلبة والمرتفعة.

تعرف المفوضية الأوروبية الأمن الطاقوي بأنه قدرة ضمان حاجات الطاقة الضرورية في المستقبل بالمصادر المحلية الكافية التي تعمل وفق شروط مقبولة إقتصاديا، وإبقائها كإحتياطات إستراتيجية عن طريق ضمان مصادر خارجية مستقرة و زيادة مخزونات الطوارئ[1].

وفقا لما سبق لا يتوقف أمن الطاقة عند أمن العرض، فأمن الطاقة يتضمن تأمين سلسلة عرض الطاقة وفق ثلاث مستويات: التنقيب والإنتاجUp Stream يرتبط بالعوامل الخارجية مثل العوامل المناخية، والعوامل المرتبطة بالوضع الداخلي. وبخطوط النقل الممكن تعرضها لحوادث تؤثر على أمن الطاقة ، أما فيما يتعلق بضمان النقل والتوزيع الآمن لموارد الطاقة والإستثمار والصيانة والأنظمة القانونية ، متغيرات تصنف ضمن المستوى الأدنى Down Stream [2]

المنظور الليبرالي: يرتكز في تفسير العلاقات الدولية على البعد الإقتصادي المتمحور حول التبعية المتبادلة بين الدول ولهذه التبعية بعدين : الحساسية والهشاشة، فالأولى تكون فيها الدول بحاجة ماسة لدولة أخرى وحساسة للتغيرات التي تدور فيها ، وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغيرات من هذا النوع [3] . ومن خلال فكرة الإعتماد المتبادل" **لروبرت كيوهان**"

---

[1] عبد الرزاق فوزي ، حسناوي بلبال ، **إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية – عرض النموذج الألماني–** ، جامعة سطيف 1، 2015 ، ص 8.

[2] خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق ، ص 61.

[3] مارتن غريفتش ، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، ط1 2008 ، ص 65.

و"**جوزيف ناي**" التي دفعت نحو علاقات أكثر تعاونية وتوزيع للموارد والإمكانيات بين الوحدات الدولية والذي من شأنه أن يؤسس لعلاقات سلبية بين الدول ،حيث نجد أن العلاقة بين الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها هي علاقات تعاونية بحكم الحاجة المتبادلة بين الطرفين، فالدول المنتجة تعمل على تسويق مواردها الطاقوية في حين الدول المستهلكة بحاجة لهذه الموارد لنشاطها الإقتصادي، فتدخل الدول الصناعية الكبرى في المناطق ذات الكثافة الطاقوية مرّده تأمين حاجياتها الطاقوية ما يساهم في إستقرار العلاقة بين الطرفين.

كما أن القدرة على تحقيق الأهداف وفق المفهوم الناعم للقوة يجد في المصادر الطاقوية للدولة كمتغير في تحقيق نتائجه، فالدولة التي تمتلك موارد طاقوية تكون سياستها الخارجية أكثر فاعلية ومرونة.

النظرية النقدية: تعتبر أن البعد الإقتصادي للأمن مرتبط بالبيئة الإقتصادية، فزيادة الإعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي يعتبر من ضمن المتغيرات التي إرتبطت بالعناصر المتعددة للأمن، فعلاقات الإنتاج ستجعل هاته المسارات متشابكة وملائمة.

ويتشارك في هذه الرؤية الإتجاه النظري لبحوث السلام المهتم بالبعد الإقتصادي للأمن , بحيث يبرز "**باري بوزان**" قطاع فرعي ضمن القطاع الأمني والإقتصادي وهو الأمن الطاقوي خاصة المتعلق بالطاقة التقليدية (النفط,الغاز), كما ينظر "**باونكوربي**" لقضية أمن الطاقة كمسألة مرتبطة بالتفاعلات الأمنية الإقليمية المتعددة أين يكون الأمن الطاقوي جزء مهم في مركب الأمن لمجال إقليمي معين[1] معرف ب "**مركبات أمن الطاقة** " ينتج عن تفاعلات طاقوية مشكلة لعلاقات تبعية طاقوية , مدركة على أساس كونها تهديد (أمننة).

[1] الوليد أبو حنيفة ، مرجع سابق .

المطلب الثالث: محددات الأمن الطاقوي

تتحكم جملة من المتغيرات في الإستراتيجيات الطاقوية و المحلية والعالمية تدفع الدول نحو تبني سياسات وإتخاذ إجراءات مختلفة على الصعيدين الوطني و العالمي, تتوافق غالبا ورغبة المجتمع العالمي في ترقية الأمن الطاقوي، و هذا وفق مقاربات تتحكم فيها مجموعة من المرتكزات[1] :

1- كفاءة الطاقة: تتمحور حول تحديد أهداف مناسبة و ثابتة على المدى الطويل وفق سياسات واضحة لتحقيق الأهداف (تقليص قيمة النمو على الطلب الطاقوي).

2- تنويع مصادر الإمداد الطاقوي تستهدف تجنب التعقيد القائم نتيجة إضطراب الإمدادات وما تشكله من تهديد على إستقرار السوق الطاقوي وبالتالي الأمن الإقتصادي العالمي.

3- التعامل مع تقلبات أسعار الأسواق عن طريق تكريس الإدارة الفعالة للنتائج القائمة على مبادئ الشفافية تبادل المعلومات ...الخ.

كما يرتبط أمن الطاقة بجملة محددات وتحديات تؤثر في التوجهات الطاقوية الكبرى القومية والعالمية، فأمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد يتجاوز النظرة التقليدية القائمة على تأمين الإمدادات بأسعار معقولة ليشمل حماية الممتلكات وسلاسل الإمداد ومسارات التجارة وهذا ما يعبر عنه الأمن الطبيعي لأمن الطاقة، كما أن القدرة على تنويع إمدادات الطاقة ماديا وتعاقديا وتجاريا في ظل نظام أمن طاقوي مشكل من السياسات الوطنية والمنشآت الدولية المبرمجة بشكل منسق في التعامل مع المستجدات التي تطرأ

[1] World Bank Group, Op.cit ,p2.

على مجال الأمن الطاقوي، كما يشكل الإستثمار بعدا آخر للأمن الطاقوي حيث يتطلب أمن الطاقة وجود هياكل و سياسات تشجع الإستثمار الذي بدوره يؤدي لخلق التوازن في السوق الطاقوي[1] .

فرسم السياسات الدولية والوطنية أوجب مراعاة مجموعة من المحددات المؤثرة في أمن الطاقة المحددة في[2] :

– غياب التوازن في سوق الطاقة العالمي من جانبي العرض والطلب وفقا للمنظور الإقتصادي ، حيث أن تزايد معدلات الطلب عالميا خاصة في ظل تزايد معدلات النمو للقوى الصاعدة خصوصا الصين والهند في حين بقيت معدلات الإنتاج العالمي بعيدة عن مسايرة وتيرة النمو.

ميز **ريتشارد أولمان** بين نوعين من القيود المفروضة على إمدادات الطاقة :

– **الأول** : متعلق بالجانب الطبيعي بمصادر الطاقة الغير متجددة.

– **الثاني:** تمحور حول القيود الحكومية لتقليص العرض عن طريق آليات و إجراءات تعمل على تقليص أو وقف الإمدادات الطاقوية وحظرها.

كما أشار "**بول هورسنل**" للقيود على الإمدادات ,وميز بين التقلبات في الأسعار التي تحدث نتيجة الإنقطاع السياسي والتقلبات نتيجة عدم وفاء المعروض بالطلب المتزايد عموما حدد "بول هورسنل" ثلاث أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات : [3]

– **إعاقة لظروف قاهرة:** تنشأ نتيجة عجز المنتج على التصدير لظروف داخلية و خارجية.

---

[1] دانييل يرغن ، مرجع سابق ، ص 392 .

[2] عمرو عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص ص 56–57.

[3] نفس المرجع، ص58.

– **إعاقة تنشأ عن طريق القيود على الصادرات:** نتيجة فرض دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة قيود على الصادرات الطاقوية لأسباب سياسية وإستراتيجية.

– **إعاقة الحظر:** تحدث عند منع دولة مستهلكة الإستراد من دولة مصدرة معينة.

– التحديات التي تواجهها الشركات النفطية العالمية و المتمحورة أساسا حول الصورة النمطية السلبية لها ناهيك عن التهديدات الأمنية التي قد تتعرض لها خاصة في البلدان ذات البيئة النزاعية قد تحد من قدراتها و فعاليتها، كما أن الإطار القانوني التي تعمل الشركات متعددة الجنسيات في ظله يكون عرضة لتهديدات ناجمة عن تطورات سياسية تعيق أو تفقد الشركة مكانتها (تهديد عقود الإستثمار وإمتيازات وحقوق الشركة).

– عدم الإستقرار في البلاد المصدرة للطاقة وإستهداف الإرهابيين للبنى التحتية والنزاعات الجيوسياسية كما الفوضى التي إجتاحت كثيرا من مناطق شمال افريقيا والشرق الأوسط في 2011 عطلت الإمدادات وأضافت خوفا إستثنائيا لأسعار الطاقة (النفط) [1] .

إن نظام أمن الطاقة يخلق تناسق الجهود المتعددة المستويات سياسية وأمنية حول أوضاع السوق وتأثير الأزمات الدولية على أوضاع الطاقة في العالم ,كما يستهدف دمج المعلومات من المنتجين والمستهلكين والتنسيق بين الأطراف لأجل تحسين والدفع نحو مصداقية المعلومات لكافة الأطراف لكون الرهان الطاقوي بارز في التفاعلات بين مختلف القوى الفاعلة.

[1] دانييل يرغن، مرجع سابق، ص381.

الفصل الثاني :

أمن الطاقة الروسي في بحر قزوين :رؤية جيوسياسية وإقتصادية

الفصل الثاني: أمن الطاقة الروسي في بحر قزوين : رؤية جيوسياسية وإقتصادية

تعتبر الطاقة من متغيرات القوة التي تحدد للدولة أولويات التوجهات الكبرى لها في ظل المستجدات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة و تأثيرها على هيكلية و آلية رسم التوازنات الجيوبوليتكية للقوى الفاعلة في النظام الدولي . فروسيا التي أدركت بمواردها الطاقوية مدى قدرة هذا القطاع الحيوي وتوجيه إستراتجياتها المستقبلية الضامنة لمكانتها العالمية خاصة في المناطق ذات الأولوية الجيواستراتجية في المنظور الروسي كمنطقة بحر قزوين.

وفقا للتقديم سنحاول في هذا الفصل إبراز مكانة الطاقة وتصور المفهوم الروسي لها على إعتبار غناها بالموارد الطاقوية وإعتمادها الشديد على القطاع الطاقوي في وضع سياستها .

المبحث الأول: سياسة أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة

سنتناول في هذا المبحث متغيرات التأسيس للسياسة الطاقوية الروسية المتمثلة في ريادتها العالمية في الموارد والإحتياطات الطاقوية ،التي شكلت اللبنة الأولى لصياغة مفهومها للأمن الطاقوي.

المطلب الأول: واقع مصادر الطاقة لروسيا

تعد روسيا أكبر دولة في العالم بمساحة إجمالية تقدر 17.7 مليون كم^2 * موزعة بين قارتي أوروبا و آسيا و يبلغ تعداد سكانها 150 مليون نسمة (نسبة 2% من سكان العالم) تعتبر اقتصاديا سابع أقوى إقتصاد بمواد طبيعية ضخمة [1].

---

* *تم ضم شبه جزيرة القرم التي كانت تابعة* لأكرانيا في 2014 لتصبح إقليما روسيا بمساحة تقارب 26 ألف كم^2

[1] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق ص 184.

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لروسيا

المصدر: روسيا / http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/2/17

تطل على شواطئ المحيط الهادي و المحيط المتجمد الشمالي وعلى مجموعة كبيرة من البحار منها الخارجية ، كبحر اليابان و البلطيق والبحار الداخلية، أهمها البحر الأسود و بحر قزوين[1] تمتلك روسيا أكبر الإحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي ، حيث بلغ إنتاجها 19.6 % من الإنتاج العالمي و يعتبر الغاز الطبيعي هو المادة المستهلكة الأولى في روسيا بنسبة 56 % متجاوزا كل الطاقات المستهلكة إلا أن النصيب الروسي من صادرات الطاقة من الغاز الطبيعي يبقى ضعيفا بالمقارنة مع صادرات البترول.

[1] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق .

فالقسم الأهم من الغاز الروسي حوالي 2/3 يستخدم في إنتاج الكهرباء والتدفئة المنزلية والصناعية و من المرجح أن يبقى متغير الغاز الطبيعي محوريا بالنسبة لروسيا كفاعل جيوبولتيكي ما يجعلها من أهم الفاعلين الرئيسيين في المنطقة، كما يمكن أن يلعب متغير الغاز دورا مستقبليا لروسيا نتيجة إمتلاكها مايقارب ثلث موارد الغاز العالمية محتلة المرتبة العالمية الأولى إنتاجا وتصديرا بإمتلاكها شركة **غازبروم** الشركة الأولى من حيث المخزون والإنتاج حيث تمثل غازبروم 86 % من إنتاج الغاز الروسي ما يوازي 20 % من الإنتاج العالمي[1].

كما تمتلك روسيا سابع أكبر إحتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج و فنزويلا بحوالي10 إلى12 % من الإحتياط العالمي، بحيث تستأثر بنحو40 % من إجمالي الصادرات العالمية بمساهمة تقدر 13% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، كما أن الصادرات في قطاع الطاقة ساهمت بما يزيد عن نصف المداخيل من العملة الصعبة[2]. كما تأتي روسيا في المرتبة الثانية لإنتاج الفحم ب400 مليون طن أي 19 % من الإحتياطي العالمي، موجهة أساسا للإستهلاك المحلي.

إرتفع الإنتاج الروسي من النفط ليبلغ 10.71 مليون برميل يوميا سنة 2015 بحيث يعد رقما قياسيا تسجله روسيا منذ الحقبة السوفياتية[3].

كما تأتي روسيا في المرتبة الثانية لإنتاج الفحم ب 400 مليون طن أي 19 % من الإحتياطي العالمي، موجهة أساسا للإستهلاك المحلي.

---

[1] فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق ، ص 249.

[2] نورهان الشيخ ، مرجع سابق، ص05.

[3] **إنتاج النفط الروسي عند أعلى مستوى منذ 1991**، من الموقع :*www.arabic.rt.com/news/839889* تم التصفح: 2017/5/7

غير أن الصادرات الروسية من الطاقة لا تقتصر على الطاقة التقليدية بل تصدر روسيا الطاقة الكهربائية (الرابعة عالمية) و تنتج نحو 10 % من الإنتاج العالمي لليورانيوم[1].

كما تحظى روسيا بميزة إضافة لمصادرها الطاقوية، تتمثل في سيطرتها على خطوط نقل الطاقة سواء للنفط أو الغاز حيث تمتلك " مثلث الأخوة و التقدم والوحدة " قدرة كل واحد منها تريليون قدم مكعب (ضوء الشمال، فولقا أورال، يامال بلوستريم) كما تسيطر الدولة حصريا على نقل النفط والمنتجات و بنقل 95 % الخام في روسيا عبر شبكة أنابيب النفط و كذلك عبر المرافئ[2] ، و تحظى شركات الطاقة إضافة لشركتي "**ترانسفط** "و "**ترانسفا برودكت**" بنصيب الطاقة الروسي بعد صدور قرار يسمح بتحويل وحدات الإنتاج ،التكرير والتوزيع إلى شركات مساهمة حقيقية منفتحة على رؤوس أموال أجنبية و تعتبر **(لوك أويل، سيرغو نافطاغاز، بريتش بتروليوم ،روس نفط)** شركات رئيسية في إنتاج الطاقة الروسية.

يتضح أن الرهان الطاقوي الروسي يجب أن يوضع في إطار أوسع يركز على النهوض بالإقتصاد الروسي، فاستخدام النفط والغاز كمصادر طاقة إستراتيجية يتعلق قبل كل شيء إلى جانب تطوير الإقتصاد الروسي باحتياجات الكرملين[3].

إن النفط و الغاز يعدان مكسبا للإقتصاد الروسي وكقوة محركة له، فهما حسب * **فلادمير بوتين*** سبب تعافي روسيا و نموها، فموارد وأسواق روسيا من الطاقة جعلتها تكتسب ميزة بارزة بوصفها موردا للطاقة و من زاوية أمن الطاقة كذلك[4].

---

[1] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص 176.

[2] فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق ، ص 243-244.

[3] نفس المرجع ، ص 225-238.

[4] دانييل يرغن، مرجع سابق ، ص 70.

المطلب الثاني: المفهوم الروسي لأمن الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة ركيزة أساسية لنمو الإقتصاد الروسي والدفع بعجلة التنمية الإقتصادية، ويشكل مقاربة محورية ترسم عليها التصورات الإجتماعية مستقبلا، تؤسس لمتغيرات تحقيق الإستقرار الداخلي وإستقلالية القرار الخارجي ، حيث تحظى روسيا بمكانة أساسية في سوق الطاقة العالمي بالنظر وحجم الإحتياطات والموارد الطاقوية التي أهلتها لتصبح من ضمن كبار المنتجين العالمين ما يجعلها تنظر لأمن الطاقة من زاوية الإستمرارية في السعر الملائم بما يتوافق ونمو إقتصادها القومي، أي العمل وإحكام السيطرة على القطاع الطاقوي وأسواقه[1]. فالرؤية الروسية وفق هذا المنظور ترتكز على "**أمن الطلب** " ومصادر الطاقة لديها تعبر على المكسب الإقتصادي من وراء عائداتها النفطية[2].

فأمن الطاقة بالنسبة لروسيا يتمحور حول سيطرة الدولة على الموارد الإستراتيجية ، وكسب رهان خطوط الأنابيب الرئيسية (طرق الإمداد) والتسويق التي تسمح لمواردها بولوج الأسواق العالمية[3] حيث تعرف وثيقة « **إستراتيجية أمن الطاقة الروسية عام 2020** » أمن الطاقة على أنه الحالة التي تكون فيها البلاد ومواطينها و كيان المجتمع و البنية الاقتصادية في منأى عن التهديدات، بضمان موارد طاقة آمنة حيث ربطت الوثيقة التهديدات بالعوامل الخارجية الجيوسياسية وأحوال السوق، الإقتصاد الكلي إضافة لآلية عمل القطاع الطاقوي داخليا المعيق لعمل مجمع الوقود والطاقة[4]. إن الإعتماد والمسؤولية المتبادلة

---

[1] مصطفى علوي، تحولات أمن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 204، مؤسسة الأهرام مصر ، 2014.

[2] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق ، ص 49.

[3] Denial yergin,ensuring energy security, **forgein affairsMagazine**,volum 85,USA,2006,p71.

[4] حسين علي عبد الباقي الرماح، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الروسية** بعد عام 2013 ، 2016 ،ص ص 36، 39 ، من الموقع : *http// t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=748 تم التصفح:11-03-2017*

بين الموردين والمستهلكين ودفعهم نحو صياغة قواعد سلوك نفعية و متبادلة على المدى البعيد تشكل أساس المدخل الروسي لأمن الطاقة.

غير أن البحث في المفهوم الروسي لأمن الطاقة يؤسس لتتبع التحركات الروسية في القطاع الطاقوي المتمحورة أساسا حول إعادة دور الدولة في إدارة الرهان الطاقوي خاصة في فترة حكم الرئيس "**فلادمير بوتين**" و المبنية على ثلاث ركائز [1]:

1- إسترجاع ما فقدته الدولة لصالح الشركات الروسية و الغربية.

2- ضمان السيطرة على خطوط النقل والحيلولة دون إنشاء خطوط لا تتوافق و المصالح الروسية مع مراعاة التعاون مع كبار المنتجين في المجال الطاقوي.

3- تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة لخدمة الأهداف الإستراتيجية الكبرى المشكلة التوجهات السياسية الخارجية الروسية.

" **لم تكن أسعار النفط المرتفعة أداة يعتمد عليها في بقاء الإمبراطورية الأخيرة** " ، حيث عبر "**يغور غايدار**"* بهذه الكلمات عن الأزمة الداخلية للإتحاد السوفياتي الذي كان إنهياره محتوما بفعل ميزات النظام الإقتصادي والسياسي، الذي لم يستطع التكيف مع تحديات التنمية وعجزه عن إستغلال الصلة الوحيدة التي تؤسس لعلاقات إقتصادية لبلد معزول و المتمثلة في تصدير النفط و الغاز [2] فالبرغم من

---

[1] خديجة عرفة محمد، نفس المرجع السابق ، ص 177.

***يغور غايدار** : هو سياسي وباحث اقتصادي روسي معروف ومدير معهد اقتصاد المرحلة الانتقالية ورئيس حكومة الاصلاحيين في روسيا في الفترة التي اعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي ومنظر وواضع سياسة "العلاج بالصدمة" وتحرير الاسعار .

[2] دانييل يرغن، مرجع سابق ، ص46.

حجم الثروات التي يمتلكها الإتحاد السوفياتي، إلا أنه بقي عاجزا عن تأسيس رؤية إستراتيجية لأمن طاقوي كفيلة بإرساء ميكانيزمات الأمن الإقتصادي للدولة، ما يعزز فرص التوازن وإستقرار الجبهة الداخلية.

فالحاجة السوفياتية لتأمين توازن الوضع الإقتصادي وإرساء الأسس لمؤسسات و مصانع تملكها الدولة و تحويلها بطريقة ما لأنماط ملكية أخرى على إعتبارها أكثر ملائمة مع السوق أتاح الممتلكات للجميع والسيطرة عليها بطريقة إنتهازية ،عبر عليها الرئيس " **يلتسن** " **لقد خصخصت الأصول التي تملكها الدولة بطريقة وحشية و بصورة عفوية ،على أساس إجرامي**"، فالبدايات الأولى للإستراتيجية الطاقوية الروسية تمحورت حول ضرورة إسترجاع الدولة لسيطرتها على الموارد المفقودة في فترة حكم "**بوريس يلتسن**" وكانت بدايتها بقضية "**يوكوس**"* التي مهدت لمرتكزات السياسة الطاقوية الروسية لتحقيق أمن الطاقة [1] كون العلاقة بين الإرتفاع القياسي للهيدروكربور وسلامة الاقتصاد الروسي تعتبر ثوابت روسيا بعد الإتحاد السوفياتي[2].

تساهم الموارد الهيدروكاربورية في تحقيق التوازنات الإقتصادية لروسيا (صادرات الوقود توفر 70 % من أرباح التصدير، 18 إلى 19 % من الناتج المحلي الإجمالي) ما يشكل جملة من التحديات لأمن روسيا الطاقوي وأبرزها :

[1] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق ، ص 189.

[2] فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص 226.

* **شركة يوكوس:** تعتبر من أكبر الشركات النفطية الروسية ، وفي خضم سعي الحكومة الروسية في عهد بوتين لإعادة السيطرة على قطاع الطاقة تمت متابعتها بتهمة التهرب الضريبي ،حيث تم إعتقال رئيسها " ميخائيل خودوروفسكي" في أكتوبر 2003 لمعارضته لسياسة بوتين وطموحه السياسي والرغبة في شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

– يساهم القطاع الطاقوي في مداخيل الميزانية الفدرالية بشكل كبير حيث إرتفعت المساهمة إلى 52 % كما يعتمد الميزان التجاري الروسي بشكل كبير على أسعار النفط ،حيث تشكل المحروقات الحجم الأكبر لصادرات روسيا.

– تعتمد روسيا على ظروف الأسواق الخارجية، ففي حالة تدهور وضع السوق الطاقوي العالمي والجيوسياسي مستقبلا لن يستطيع القطاع الطاقوي الروسي لعب دورا أساسيا كمهيمن مانح في الإقتصاد الروسي، فخسارة هذا الدور القيادي في الإقتصاد يعتبر تحدي رئيسي للبلاد.

– المخاطر الجيوبولتيكية المهددة للأمن الوطني تعتبر كمشكلة متوقعة للصادرات الروسية تتضمن في أسوء السيناريوهات الحظر على الواردات الروسية في حين يتزايد أمن الإمدادات للإتحاد الأوربي بالنسبة لروسيا أمن الطلب يأخذ في الانخفاض.

كما يواجه القطاع الطاقوي الروسي تحديات داخلية كالتهديدات المرتبطة بالعقوبات المالية والتكنولوجية المفروضة على روسيا، مع توقعات ركود الإقتصاد الروسي مع زيادة الطلب الداخلي على الطاقة وتقلص حجم الإستثمارات في القطاع الطاقوي، كون العقوبات المفروضة على القطاع تهدد بتأجيل المشاريع الكبرى للطاقة كتحديث البنى التحتية، إنتاج الأصول والتكنولوجيا.

– نضوب في الإحتياطات مع تقلص حجم ونوعية الإكتشافات الجديدة ما يتطلب تنمية المقاطعات البعيدة و النائية وهذا يتلاقى وضعف التكنولوجيا و قلة الحوافز.

– إشكالية المحافظة على البيئة نتيجة الإستخدام الضعيف للطاقات المتجددة و التكنولوجيا النظيفة متبوعا بتباطؤ الطلب الأوكراني والأوروبي على الغاز الروسي مع عدم يقينية عبور خطوط الأنابيب للسوق الأوروبية إضافة لإنخفاض أسعار البترول والتوقعات حتى عام 2022–2025[1].

تشكل التوقعات العامة لمستقبل إنتاج المحروقات رؤية حول الطموح الروسي كقوة طاقوية عظمى فحسب توقعات نظريات العلاقات الدولية فإن الطموح الروسي دفع نحو خلق مجموعة إشكاليات يجب البحث فيها[2].

فإذا كانت روسيا تطمح لدور القوة الطاقوية مستقبلا فما محورية القوى الطاقوية العظمى الأخرى وما طبيعة هيكلية القطبية بين القوى الطاقوية.

[1]Konstantine Golub ,**russia and energy security in the south caucasus** ,institue of geography of the Russian academy of science,2015 : من الموقع *www.cascade-caucasus.eu/en_GB/848* تم التصفح : 09-02- 2017

[1]Mikko palonkorpi ,**energy security and the regional security complex theory**,Aleksanteri Institute, University of Helsinki ,p10 : من الموقع

busieco.samnet.sdu.dk/politics/nisa/papers/palonkorpi.pdf تم التصفح :13-03-2017

المبحث الثاني: مقاربة جيوبوليتكية لمنطقة بحر قزوين

حظيت المكانة الجيوبوليتكية لبحر قزوين باهتمام الفواعل الدولية والإقليمية، الباحثة في رسم أوضاع و ترتيبات جديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، بالرجوع لأهمية موقعه الجغرافي وموارده الطاقوية حيث أضحت منطقة بحر قزوين محورا إستراتيجيا تتحرك وفقه توجهات وسياسات القوى الفاعلة على المستويين الإقليمي و الدولي.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لبحر قزوين

1- الموقع الجغرافي لمنطقة بحر قزوين:

قبل تفكك الإتحاد السوفياتي لم يكن بحر قزوين سوى منطقة تتقاسمها نظريا دولتين تنظران للمنطقة وفقا للإرث التاريخي (الإتحاد السوفياتي و إيران)، حيث تمثل الحدود السوفياتية أكثر من85% من شواطئ البحر، فيما تقع 15 % داخل الحدود الإيرانية، إلا أن تسارع الأحداث الدولية التي عجلت بانهيار الإتحاد السوفياتي أدت لإعادة رسم الخريطة الجغرافية لمنطقة بحر قزوين مع ظهور دول جديدة: أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان ، تقاسمت المناطق التي تخص الإتحاد السوفياتي[1].

يعتبر بحر قزوين من أكبر البحيرات في العالم و يعتبر بحيرة مالحة تغطي حوالي 375 ألف كم^2 [2]. تحده 5 دول : روسيا من الشمال الغربي و إيران جنوبا و من الشمال الشرقي كازاخستان

---

[1] وليد شملال، **دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض قزوين لفترة ما بعد الحرب الباردة، (**مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات آسيوية)، جامعة الجزائر3، ،2014، ص17.

[2] Justyna Misiągiewicz,***GEOPOLITICS AND ENERGY SECURITY*** **IN THE** ***CASPIAN REGION***, The Department of International Relation,Maria curie,sklodowska university,p 62

وتركمنستان من الجنوب الشرقي، أذربيجان من جهة الجنوب الغربي[1]ماجعل من المنطقة محوريا إستراتيجيا مهما من الناحية الجيوبوليتكية وهو كما مبين في الخريطة التالية :

خريطة رقم 02: الموقع الجغرافي لبحر قزوين

المصدر :http://www.aquatera.co.uk/CaspianWeather.asp

يمكن تمييز ثلاث نطاقات جغرافية لبحر قزوين ،تشمل القطاع الشمالي المتسم بانسيابية شواطئه وضحالة قاعه ، حيث يمثل 28 % من مساحة البحر، و القطاع الأوسط الذي يغطي حوالي 36 % من المساحة الكلية، و يعتبر القطاع الجنوبي الأكثر عمقا و يغطي حوالي 36 % .يبلغ طول بحر قزوين من الشمال إلى الجنوب حوالي 1200 كم[2]، تعددت تسميات بحر قزوين فهناك من يطلق عليه " **بحر الخزر**" و"**بحر قزوين**" التي تعتبر الأكثر شيوعا في الأوساط الأكاديمية العالمية، إلا أن هناك تسميات أخرى

[1] وليد شملال، مرجع سابق، ص17.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية النفطية لبحر قزوين، **مجلة دراسات إيرانية** ،العدد 15، 2012، ص94.

بحر مازندران، بحر جرجان. وارتبطت تسمية بحر قزوين نسبة لقبيلة "**Casp** " في السواحل الجنوبية للبحر، في حين تعود تسمية " بحر الخزر" لإنتشار قبائل الخزر اليهودية. عموما تعتبر تسمية بحر قزوين هي الأكثر شيوعا سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية **the caspion** .

يستمد البحر مياهه المتجددة من مجموعة من الأنهار ،على غرار **الفولغا** القادم من روسيا والذي يعتبر المصدر الرئيسي لمياه البحر إضافة لنهر " **تيريك**" القادم من روسيا، و " **نهر الأورال** " والذي يأتي من كازاخستان و" **كورا** " القادم من جمهورية أذربيجان والنهر الأبيض القادم من إيران، كما يحتوي البحر مجموعة جزر معظمها غير مأهولة[1] و بعض الجزر المأهولة والتي تحتوي إحتياطات كبيرة من النفط كجزيرة "**بولا**" قرب الساحل الآديري.

- الأهمية الجيو إقتصادية : الموارد الهيدروكربونية لبحر قزوين

تتفاوت التقديرات بشأن إحتياطات الطاقة لقزوين، باختلاف المصالح و التوجهات الإستراتيجية للقوى الفاعلة تجاه المنطقة ، حيث لا تزال إحتياطات المنطقة من الطاقة محل تضارب في التقديرات من مؤسسات الطاقة العالمية ووكالاتها، بحيث تشير بعض التوقعات إلى أن إحتياطات الطاقة في بحر قزوين أعلى بكثير من توقعات وكالات الطاقة العالمية و شركات الطاقة[2].

غير أن من المتفق عليه، أن منطقة بحر قزوين منطقة واعدة لإحتياطات و سوق الطاقة العالمي حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية الإحتياطات المثبتة من النفط حوالي 15–40 مليار برميل أي 1.5 إلى 4 % من الإحتياطات العالمية المثبتة، في حين تشير الإحتياطات المثبتة من الغاز الطبيعي وفقا لوكالة الطاقة الدولية بنحو 6.7– 9.2 تريليون م^3 ، مع إحتمال وجود 8 ترليونات أخرى أي بنسبة 6%،7% من

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، نفس المرجع، ص 94–95.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص143.

الإحتياطات العالمية من الغاز[1]أما من حيث التوزيع فتتركز معظم الإحتياطات النفطية في كازاخستان وأذربيجان، حيث تشير التقديرات إلى أن نصف الثورة النفطية المحتملة توجد في كازاخستان بالمقابل تقدر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي USGS وجود 20 مليار برميل من النفط زيادة على تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تشير إلى 48 مليار برميل من النفط و292 تريليون متر مكعب من الغاز وفق تقديرات 2012، حيث تشير الهيئة إلى أن معظمها يوجد جنوب قزوين ،حيث النزاعات الإقليمية ما يحد من وتيرة و حجم الإستكشافات[2].غير أن إنتاج منطقة بحر قزوين يظل دون المستوى حيث لا ينتج بحر قزوين أكثر من 3 مليون برميل يوميا مع توقعات بعدم بلوغ الإنتاج سقف التوقعات وتتصدر كازاخستان دول الإقليم في الإنتاج ب 800 ألف برميل يوميا تليها أذربيجان 300 ألف برميل تركمنستان ب 160 ألف برميل. فيما قدرت الخارجية الأمريكية إحتياطات بحر قزوين بحوالي 200 مليار برميل أي ما يعادل 16 % من الإحتياط العالمي للبترول.

شكك تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الصادر عام 1998 في حجم هذه التقديرات، حيث قدر إحتياطي بحر قزوين من البترول بما يعادل سدس إلى ثمن التقديرات الأمريكية المبالغ فيها[3].

كما تعتبر الثروة البحرية خصوصا إنتاج وصيد (الكافيار) من أسباب الخلاف في دول منطقة بحر قزوين، حيث إنخفض نشاط الصيد على شواطئ بحر قزوين كما ساهم التلوث و الصيد المحظور إلى انخفاض إنتاج الكافيار بنسبة 90 % فيما تعتبر الوضعية القانونية لبحر قزوين مصدر الخلاف[4]

---

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص95.

(2) عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص 144.

(3) مصطفى دسوقي كسبة، **ثروات آسيا الوسطى –قزوين من البترول والغاز**،ص955، من الموقع *www.hadaracenter.com/index.php?option=com*، تم التصفح : 28-03-2017.

(4) Clément vigneaud ,**Géostratégie de la Caspienne** ,Institut d'Etudes Politiques d'Aix-en-Provence ,2008, p 6 من الموقع : http*://www.memoireonline.com/09/09/2703/Geostrategie-de-la-Caspienne.*2017-02-14 تم التصفح:

بالرغم من غنى منطقة بحر قزوين بالموارد الطاقوية (كالنفط و الغاز) و بداية سباق البحث عن الإستثمارات لشركات النفط الكبرى للحصول على جزء منها (قدمت شركة شيفرون، وإكسون موبيل وبيبي وشل عروض للتنقيب عن النفط في المنطقة)، إلا أن عملية إستخراج النفط و الغاز تواجه مشاكل عديدة فإلى جانب الخلافات القانونية بين الدول المطلة ، تبرز مشاكل كيفية نقل الطاقة و الغاز من بحر قزوين (خطوط الأنابيب)التي لاتعتبر مصدرا للدخل فقط، بل لها أهمية إستراتيجية كذلك[1]. إضافة إلى ضعف مصادر التمويل و قلة التدفقات الرأسمالية لشركات النفط الأجنبية مع تكلفة الإستخراج الباهظة بالمقارنة مع مناطق أخرى (تزيد ضعفين إلى ثلاث أضعاف على دول الأوبك) [2].

- المتغير الجيوبولتيكي لبحر قزوين:

يعتبر **هارفارد ماكيندر Harfard Makinder** هو الذي ربط بين المساحات الضخمة و الموقع المكاني في جزء قارة واحدة رئيسية في العالم، و قد عنى ماكندر بنظرية " **قلب العالم Heart land** " حيث رأى أن الجزء الداخلي من أوروبا وآسيا هو مركز العالم سياسيا التي تبنى عليه أسس السيطرة العالمية[3].

من هنا تتضح الأهمية الجيوبوليتكية لآسيا الوسطى و بحر قزوين فبالإضافة للموارد الطاقوية الهائلة يعتبر وقوعها في أواسط أوراسيا أضاف لها ميزة الموقع الجيو سياسي التي على أساسها يستمر الصراع على السيطرة العالمية حسب ماكندر.

---

(1) سامان سيبيهري، **الجغرافيا السياسية للنفط**، تر : مركز الدراسات الإشتراكية، القاهرة ، 2001، ص11.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 95-96.

(3) محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبولتيكا** ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة 2014،ص 62.

فالأهمية الجيوبوليتكية للبحر أكسبته تنافسية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فهو يصنف كمنطقة جغرافية محورية تحظى بأهمية بالغة كمنطقة واعدة في سوق الطاقة العالمية، ما خلق نوع من التنافس والصراع الدولي للهيمنة على مواردها بين القوى الصناعية وشركاتها الكبرى و بين القوى الإقليمية في المنطقة أهلتها لتكون مصرحا للتجاذبات والصراعات الدولية[1]. حيث و بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي أضحت منطقة بحر قزوين خاضعة لمنطق تنافس القوى الخارجية المهتمة بتطوير مصادرالطاقة في الدول المنبثقة عن إنهيار الإتحاد السوفياتي، إضافة إلى دور و نشاط المستثمرين و الشركات العالمية في المنطقة حيث يتوقع أن يساهم الإنتاج المستقبلي لقزوين في تنويع مصادر وإمدادات النفط و الغاز وبالتالي أمن الطاقة العالمي.

فالموقع الإستراتيجي للمنطقة جعلها تتسم بأهمية خاصة للدول المستهلكة للطاقة كون إمكاناتها ستساهم بشكل كبير في الإنتاج العالمي من النفط والغاز، و تنويع مصادر الطاقة ما يعزز أمن الطاقة العالمي[2]. يعد تفكك الإتحاد السوفياتي تأسيس لتغير جذري في جغرافية منطقة قزوين، حيث أضحت الأدوار في المنطقة غير واضحة فالدول الحديثة فتحت أبوابها للفواعل الخارجية للإستثمار في المنطقة لدرجة أضحت منطقة بحر قزوين منطقة دولية، لحد لم يكن له مثيل، تتقاسمها 5 دول أذربيجان روسيا تركمستان وإيران وكازاخستان بهدف مشترك هو إستغلال و تطوير مصادر الهيدروكربون في المنطقة[3] . كما جعلها الموقع الإستراتيجي بؤرة للتنافس بين النظم الإقليمية وعلى رأس الإهتمامات الغربية فدول حوض قزوين تعتمد على الفواعل الخارجية للحد من الهيمنة الروسية على الواقع الجيوسياسي لمنطقة

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سابق ص 141.

(2) نفس المرجع ، ص143.

(3)Justyna Misiągiewicz, op.cit,p 63.

قزوين الذي يتميز بكثافة التوترات نتيجة كثافة التفاعلات الدولية ، ما جعل الوضع الجيوبولتيكي للمنطقة يتسم بمجموعة من الخصائص[1]:

- زيادة حدة مشاركة الفواعل الخارجية (دولية و غير دولية).
- قضية أمن الطاقة محورية في تحديد المستقبل الإستراتيجي لمنطقة قزوين.
- زيادة المنافسة بين روسيا و الفواعل الخارجية في مقدمتها الو.م.أ.
- أخيرا ترتبط الرؤية الإستراتيجية للفواعل الدولية والإقليمية تجاه منطقة قزوين بالقطاع الطاقوي كمسألة حيوية ليس على صعيد النمو الاقتصادي فحسب بل على المستقبل الجيوسياسي للمنطقة.

المطلب الثاني : الواقع القانوني لبحر قزوين:

- إشكالية استغلال الموارد الطاقوية:

أدت التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة بحر قزوين منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي ومارافقه من تغيرات جيوبولتيكية إلى تضاعف المصالح والأطماع الدولية والإقليمية المهتمة بالإستثمار في موارده الطاقوية أثارت من جديد مشكل الوضع القانوني لقزوين ، حيث يدور الخلاف القانوني حول طبيعة قزوين وإشكالية كونه بحرا أو بحيرة؟. وما له من تأثير على إستغلال ثرواته ، فالقول بأن قزوين بحرا يعني خضوعه لمبادئ القانون الدولي وما يترتب عنه قدرة كل دولة تتمتع بمياه إقليمية مطلة لها حق الإستغلال

(1) Justyna Misiągiewicz, op.cit, p 63

الكامل والمنفرد لها وما تحتويه من ثروات وفقا لقانون البحار 1982، أما في حالة تعريفه بأنه بحيرة يعني أن جميع الدول المشاطئة لها حق الإستغلال المشترك[1].

لم تتوصل الدول الساحلية لوضع قواعد ثابتة تؤسس وفقها حدود التفاعل لمنطقة بحر قزوين حيث لم توضع صيغة مشتركة للتفاهم على حدود المياه الإقليمية الخاصة بكل منها، فروسيا أذربيجان وكازاخستان توافق على تقسيم المنطقة إلى خمس أقسام غير متساوية تتناسب و طول سواحل كل بلد ما يعني حصول إيران على 13 % فقط، وهي المطالبة إلى جانب تركمانستان بتقسيم المنطقة لخمسة أجزاء متساوية مايخوّلها التحكم بحقول النفط[2].

فالدول المطلة على حوض بحر قزوين تسعى لإيجاد موطئ قدم لها للحصول على جزء من ثرواته ما أدى لخلاف قانوني ترى روسيا و إيران أن إطاره الشرعي محكوم بمعاهدات دولية* وقعت بين الإتحاد السوفياتي و إيران، بينما ترفض أذربيجان و كازاخستان جعل المعاهدات كإطار مرجعي بحجة الوضع السياسي الجديد[3] بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، ولكون الخلاف القانوني ورقة ضغط يستغلها الجانب الروسي في مشاريع التنقيب والإنتاج عن النفط والغاز المنحصرة أساسا في المناطق المتاحة لكازاخستان و أذربيجان.

إن موقف الدول الخمسة مالبث أن تطور فيما يتعلق بالإشكال القانوني لبحر قزوين ، بحيث تغيرت زاوية النظر في آليات البحث في صياغة مشتركة تحتكم إليها القوى في قضية الخلاف القانوني .

---

[1] مصطفى دسوقي كسبة، مرجع سابق، ص959.

[2] فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص 183.

* **معاهدة** " **جلستان**" 1813: منحت روسيا الحق في إبحار سفنها البحرية في بحر قزوين مع كثير من الإمتيازات.
معاهدة "**تركمنجاي**" 1828: ساوت حقوق الطرفين الإيراني و روسيا القيصرية في بحر قزوين.
معاهدة الصداقة 1921 : إعتبرت بحر قزوين بحيرة مشتركة بين الاتحاد السوفياتي و إيران.

[3] مصطفى دسوقي كسبة، مرجع سابق، ص 959.

1- الموقف الروسي :

بالرغم من الأخطاء التاريخية لموسكو والمتعلقة بالإطار القانوني لبحر قزوين ، والتي أفقدتها زمام التحكم في المنطقة ، إلا أنها حاولت إلى جانب إيران الحفاظ على إحتكارها للمسائل القانونية متأثرة بأفكارها القديمة المحتكمة للمعاهدات السوفياتية – الإيرانية ، إلا أن الموقف الروسي إتجاه المنطقة ينحصر في بعدين :

- البعد الرسمي المتعلق بالمؤسسات الرسمية (وزارة الخارجية) .

- البعد المتعلق بموقف الشركات النفطية المدعومة من الحكومة .

فازدواجية التعامل الروسي مع القضية مرتبط بهامش المناورة للقيادة الروسية [1] فإن خسرت معركة البعد الرسمي فإنها ستكسب مع البعد الثاني .

2- موقف كازاخستان :

تعتبر البحر مياه داخلية مغلقة ، مايعني في التصور الكازاخستاني أن حل الإشكالية القانونية للمنطقة مرهون باتفاقية خاصة[2] (إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار) على إعتبار أن قزوين لم يكن بحر ، ولم يكن بحيرة .

3- موقف أذربيجان :

تنحصر أغلبية الحقول النفطية في المناطق التابعة لأذربيجان ، مادفع بالأخيرة تأييد فكرة "بحيرة" مايسمح بتقسيم قزوين إلى مناطق ،عكس وضع "البحر" الذي لايعطي سوى 12 ميلا بحري كمياه إقليمية . لدى

---

[1] حطاب عبد المالك ، الوضع القانوني لبحر قزوين ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، العدد 9، 2014،ص 138.

[2] نفس المرجع ،ص 139.

تسعى أذربيجان لتقسيم قزوين إلى مناطق وتطبيق مبدأ التقسيم حول الأقاليم الإدارية المحتكمة لوزارة الصناعة البترولية السوفياتية سنة 1970.

4 – موقف تركمنستان :

تميزت سياسة تركمنستان حول بحر قزوين بالتناقض نظرا لزاوية التعامل مع المشكلة ، ففي البداية كانت تنظر إليه من زاوية إقامة وضع قانوني إنطلاقا من المعاهدات السوفياتية – الإيرانية ، والتعامل مع قزوين كمحيط مائي داخلي لاتنطبق عليه ممارسات قانون البحار .

5– **الموقف الإيراني :**

تعمل إيران على إرساء وضع " السيادة المشتركة" على بحر قزوين[1] ،كون عملية التقسيم لن تكون في صالح الطرف الإيراني الذي سيحصل على 13.8 % من المياه ، وعموما يمكن حصر الموقف الإيراني في مجموعة من المتغيرات :

– قزوين بحر مغلق

– ممارسة حقوق سيادية لكل دولة في مناطق ساحلية تصل إلى 20 ميلا بحري ، مع تسيير مشترك لوسط أو قلب قزوين إبتداءا من 40 ميلا بحري من شواطىء الدول المشاطئة.

[1] حطاب عبد المالك، مرجع سابق ، ص 14.

المبحث الثالث: ميكاينزمات روسيا في تأمين الطاقة في بحر قزوين

حسب "**سفانتي كورتيل**" تحظى منطقة بحر قزوين بأهمية بالغة للقيادة الروسية لعدة أسباب[1]:

– تشكل منطقة القوقاز (أذربيجان،جورجيا،أرمينيا) منطقة عازلة بين الجزء التابع لروسيا والعالم الإسلامي خاصة تركيا وإيران،على الرغم من تقارب التوجهات الروسية الإيرانية مع تصاعد النفوذ التركي.

– يمكن لمنطقة قزوين– جنوب القوقاز المجاورة لشمال القوقاز، أن تمارس فيها القواعد الخارجية نفوذا مهددا لهذا الجزء الحيوي لروسيا، وأن إستقلالية جنوب القوقاز من التواجد الأجنبي يوفر لروسيا مناخ علاقات مباشرة مع دول الشرق الأوسط.

– تشكل المنطقة نطاقا جيوبوليتيكيا للمصالح الإقتصادية الروسية خصوصا مع إمكانية نقل النفط باتجاه غربي، ناهيك عن التخوف من إنتشار الحركات الإسلامية من المناطق المسلمة لروسيا.

وفقا لهذه التقديرات و التحليلات الإستراتيجية التي توضح أهمية منطقة بحر قزوين أولت القيادة الروسية إهتماما بالغا لها، شكّل تباين داخل الإدارة السياسية في آليات التعاطي معها جسدته إرادتين:

إن التعامل مع المنطقة يجب أن يفسّر ضمن المنهج الواقعي المحتكم لتوازن القوى، أين يؤكد أتباع الأوراسية الحق الروسي في المجال السوفياتي السابق **الخارج القريب** ، حيث يرون أن الخيار الأوراسي يطرح نفسه بصبغة جديدة منفتحة إيديولوجيا،إقتصاديا، ومعدلة جغرافيا حيث أقنع "**يفجيني بريماكوف**"*

---

[1] دياري صالح مجيد، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين**، دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ط1 ،2010 ،ص 62.

* رئيس وزراء روسيا في الفترة من 1998 – 1999. كما شغل منصب وزير الشؤون الخارجية في الفترة من 1996 – 1998

إلى جانب وزير الخارجية السابق "**أندريه كوزيريف**" الرئيس يلتسن بضرورة توقيع توصية بعنوان حماية المصالح الروسية في بحر قزوين لإحياء الهيمنة الروسية باستخدام كافة الوسائل الدبلوماسية والعسكرية الإقتصادية والإثنية والدولية لتحقيق الهدف ، فالقضية النفطية قي قزوين وفق رؤية الأوراسيين لعبة صفرية ما يعد مكسب لروسيا بعد خسارة للغرب[1] يعارض أنصار البحث عن الطرق التي تسمح للبلاد بالتحالف مع الشركات النفطية المتعددة الجنسيات والدعوى لتكوين **كونسورتيومات*** تسمح بالتنقيب والتطوير المشترك للإحتياطات النفطية في بحر قزوين و مجال خطوط الأنابيب كآليات تجذب رأس المال والتكنولوجيا للمنطقة[2] ممثلين باتجاه الغربنة المهتمة بالإستثمار في المنطقة . فالنهضة الروسية وفقهم تكون بالتأسيس لروابط مع الغرب في كل المستويات محاولين التقليل من أهمية المناطق الخارجية التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي على غرار منطقة بحر قزوين و يتبنى وجهة النظر هذه الدبلوماسي **فيكتور تشيرنو مردين**.

إن حالة الإحتقان و التنافس بين أنصار الأوراسية و الغربنة ألقت ظلالها على التوجهات المعتمدة من قبل موسكو إزاء المحاور الكبرى لقضايا بحر قزوين.

---

[1] دياري صالح مجيد، نفس المرجع، ص56.

[2] نفس المرجع، ص66.

* عبارة عن مجموعة من الشركات التجارية، تشترك مع بعضها البعض لتحقيق أهداف معينة، سواء ربحية أو غير ربحية

المطلب الأول: الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه بحر قزوين

خلال فترة الحرب الباردة إستند الفكر الإستراتيجي السوفياتي على مفهوم العقيدة العسكرية، واستخدام القوى العسكرية و تحديد المصالح ذات الأولوية تركزت في الأساس على مواجهة التهديدات وإحتمال نشوء إضطرابات في المناطق الخاضعة، غير أن الرغبة في إستعادة التوازن السياسي و الإقتصادي دفع بالقيادة الروسية لتعديل الإستراتيجية في محاولة لإبراز مكانتها في منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين لتحقيق مكاسب إستراتيجية[1].

فالإستراتيجية تتوافق والإستخدام الروسي لمصادر الطاقة كأدوات فعالة في رسم التوجهات الخارجية للدولة، فالساحة السياسية الروسية شهدت إستخداما متزايدا لمصادر الطاقة كآلية ضغط خارجية ما أعطى الإنطباع حول محورية قضية الطاقة في إستعادة المكانة الإقتصادية و السياسية لروسيا عبر سياسة ودبلوماسية الطاقة.

تسعى روسيا إلى الرجوع كقوة مؤثرة في الساحة العالمية وإستعادة مكانتها القديمة عبر أدوات وطرق متنوعة بحيث شكّلت مصادر الطاقة أحد الأوراق المؤثرة التي لجأت إليها روسيا لإستعادة تأثيرها خاصة في مناطق النفوذ التقليدي الخاصة بها[2].

هذا الجنوح الروسي نحو تعزيز المكانة الدولية وفقا لآليات توظيف المصادر الطاقوية، شكل بداية مفهوم القوى العظمى في مجال الطاقة **energy super power** في الخطاب السياسي الروسي بالرغم من إعتراض بعض الفواعل في الساحة السياسية الروسية على المفهوم[3] فإستراتيجية الطاقة الروسية

---

[1] عبد الناصر سرور،**الصراع الإستراتيجي الأمريكي–الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة:1991–2007** ،مجلة جامعة الأزهر ، المجلد 11، العدد 1 ، غزة ، 2009، ص66.

[2] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص188.

[3] نفس المرجع السابق، ص189.

مهمة في علاقات التعاون الدولي في روسيا محددة مهمتها في هذا المجال لتوسيع قدرات مجمع الوقود والطاقة مايساهم في تعزيز أمن الطاقة الخاص بها، ووفقا لهذا خصّصت لدبلوماسية الطاقة الروسية مكانة بارزة في وثيقة "إستراتيجية الطاقة الروسية حتى عام 2020" التي أقرتها الحكومة الروسية في 2003 وتضمنت[1]:

- تعزيز التكامل الطاقوي الروسي في المنظومة الدولية للطاقة.
- فتح مجال التعاون مع الإستثمار الأجنبي للإستكشاف والإستخراج.
- الدفاع نحو فاعلية إستخدام الطاقة التقليدية والجديدة.
- تعزيز الوجود الروسي في أسواق النفط و الغاز العالمية.
- زيادة حجم الطاقة التصديرية لمجمع الوقود و الطاقة الوطني خلال العشرين سنة القادمة.
- ضمان الأمن الإقتصادي للبلاد وفقا لشراكة مستقرة مع الآخرين حيث تعمل روسيا على بسط هيمنتها على منطقة بحر قزوين من خلال آليات متعددة تضمن التواجد الروسي في إطار سياسة توسعية تحافظ على تأثيرها خارج إطار حدودها الجغرافية، بما يضمن المصالح الروسية المتمحورة أساسا حول البعد الأمني حيث تعمل روسيا على ضمان الإحتياطي النفطي اللازم لمسيرة تنميتها الإقتصادية، كما ترى موسكو في منطقة بحر قزوين حلقة مهمة في محيط الأمن الروسي، لهذا تعارض روسيا كل مشروع طاقوي متعلق بخطوط الأنابيب كونه ورقة إستراتيجية مهمة لروسيا[2].

---

[1] حسين علي عبد الباقي الرماح، **أمن الطاقة في السياسة الروسية بعد عام 2013**، ص57 ، من الموقع : *t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=748* تم التصفح : 2017/04/12.

[2] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية، **مجلة أداب الفراهيدي** العدد19 ، 2014 ،ص 279.

تسعى روسيا من وراء إستراتيجيتها إلى ضمان مصالحها الجيوبوليتيكية إضافة إلى الرفع من مدى إستفادتها من التركيبات البترولية في المناطق المحيطة (أذربيجان) والسعي إلى تفكيك القوى الفاعلة (الأمريكية) في المنطقة[1].

فالإستراتيجية الروسية متعددة المحاور في منطقة بحر قزوين تتحدد وفق ثلاث أبعاد[2]:

- العلاقات التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية
- علاقات مع الجمهوريات السوفياتية السابقة القريبة إيديولوجيا
- تأسيس سياسة محلية لقطاعها الطاقوي.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الإستراتيجية الطاقوية في بحر قزوين

1- آليات ذات طبيعة سياسية وعسكرية:

عمدت روسيا في تنفيذ إستراتجيتها الطاقوية لوضع آليات الهيمنة و السيطرة بما يضمن إستمرار التدفقات البترولية وتحكمها التاريخي بخطوط الإمداد والنقل في منطقة بحر قزوين، حيث ترتكز الإستراتيجية الطاقوية الروسية في بعدها الأمني و العسكري على الدخول في معظم الأحلاف في المنطقة للحد من الأطماع الخارجية من جهة و مراقبة مجالها الحيوي من جهة أخرى ، و تهتم روسيا بتأمين وجودها العسكري في المنطقة.

منذ أخذ أستراخام (منفذ طبيعي من الفولغا) في 1556 وصلت روسيا محاولة التقدم جنوبا رغبة منها في الحصول على أراضي جديدة .في العام 1813 حصلت روسيا على الحق العسكري في إمتلاك أسطول عسكري في بحر قزوين ،وإزداد التواجد الروسي في المنطقة مع وصول صادرات نفطها إلى

(1) عبد الناصر سرور، مرجع سابق، ص68.

(2)Justyna Misiągiewicz, op.cit,p 66

السوق العالمية في حين تعتبر الظروف الجيوسياسية الحالية في روسيا دعما لزيادة التواجد في بحر قزوين[1].

تعمل روسيا لتقوية موقعها العسكري في حوض بحر قزوين بعيدا على لفت إنتباه العالم الخارجي شأنها شأن القوى الأخرى، حيث نجحت في فرض وجود هام في المنطقة، مستفيدة من الإرث السوفياتي العسكري و كونها دولة قزوينية مستغلة البنية التحتية القائمة في المنطقة لإستمراريتها في مسيرة البناء فالأهمية الإستراتيجية للمنطقة متجلية في الفكر العسكري الروسي فرغم كون القوات المسلحة الروسية شملها عنصر التخفيض بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ،إلا أن مقاطعة القوقاز كانت في منأى عن تخفيضات القوات العسكرية.

فالوجود العسكري الروسي في بحر قزوين يشمل القوات المتمركزة في قسم الأراضي الروسية الواقع ضمن إقليم المنطقة ،حيث أن معظم القوات الروسية نشرت في المنطقة أثناء الفترة السوفياتية واستمر بقاءها بموجب الإتفاقيات و المعاهدات (معاهدة الأمن الجماعي الموقعة من قبل أعضاء دول الكومنولث 1992). كما سعت روسيا لبسط نفوذها على المنطقة من خلال إتفاقيات المساعدة العسكرية، عمليات نقل الأسلحة، التعاون العسكري و الذي يجيز لروسيا بموجب إتفاقيات أمنية متبادلة[2] شغل بعض القواعد السوفياتية (إتفاق 1993 مع تركمانستان)، كما يشتغل الضباط الروس في حراسة حدود البلد مع إيران وأفغانستان، إضافة إلى إستغلال بضعة قواعد صاروخية و تشكيل وحدات عسكرية مشتركة مع كزاخستان بموجب اتفاقية 1995 حيث أفاد المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية **IISS** في 1999 أن روسيا

---

[1]The caspian basin : **Geopolitics and futur balance of power**, p 13 من الموقع :
https://wikileaks.org/.../169973_110519%20CASPIAN%20FOR %, 2017-01-11 تم التصفح :

[2]مايكل كلير، **الحروب على الموارد –الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية–**، تر : عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان،ط1، 2002،ص ص 101–102

زودت كازاخستان ب 16 طائرة مقاتلة **SU27** و صواريخ الدفاع الجوي **S300** و شحنات مختلفة من الأسلحة كما يشمل التعاون العسكري جوانب متعددة على غرار المناورات المشتركة و أنظمة الدفاع الجوي المتكامل مع الدول المحيطة بالمنطقة. و أقامت موسكو قيادة بحرية مشتركة في **آستاراخان** مجهزة بالسفن الروسية وقيادة مشتركة روسية كازاخستانية و تركمانية.

ويمكن حصر البعد العسكري في الإستراتيجية الطاقوية الروسية من خلال التطرق لبعض التحركات الروسية في الجوار القريب لبحر قزوين:

1- أنشأت روسيا قيادة دفاعية مشتركة في منطقة كاسبيك في ذاغستان سنة 1998 يوجد بها عدد من السفن الخاصة بأسطول بحر قزوين، بحيث تنظر روسيا للعمل العسكري كإحدى أوراق الضغط لحماية مصالحها الطاقوية الحيوية في المنطقة[1].

2- أنشأت روسيا قيادة حيوية للدفاع الإقليمي في أرمينيا ، للدفاع عن منطقة بحر قزوين حيث أعلنت في 1999 على نشر صواريخ **S300** أرض جو في أرمينيا.

3- تعزيز العلاقات السياسية والتحالفات مع دول المنطقة وخاصة إيران لأجل تخفيف المخاوف من إنهيار منظومة الأمن في بحر قزوين، حيث تخشى موسكو إلى جانب تمرير خط أنابيب عبر قزوين من تحركات الجمهوريات السوفياتية السابقة في حوض بحر قزوين، خاصة بعد تكثيف تعاونا مع الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا في قضايا الأمن الطاقوي حيث حصلت كل من روسيا و إيران على موافقة

[1] عبد الناصر سرور، مرجع سابق،ص68.

الدول المشاطئة لبحر قزوين (أذربيجان، كازحستان، تركمنستان) على عدم إجازة تواجد عسكري أجنبي في منطقة بحر قزوين[1] .

جدول رقم 02: القواعد والقوات العسكرية الروسية في منطقة قزوين

البلد	القوات المنشورة	تعليقات
أرمينيا	3100 جندي بري ،سرب دفاع جوي مع 14 طائرة mig-29	إرسال 8 طائرات mig-29 وبطارية صواريخ دفاع جوي 300-sسنة 1999
أذربيجان		يشغل الروس محطة رادار مضادة للصواريخ البالستية في غابالا
كازاخستان		يشغل الروس محطة رادار مضادة للصواريخ البالستية في بلخاش وميدان إختبار لصوارخ الدفاع الجوي
جورجيا	5000جندي بري ، فوج جوي مع طائرات شحن وطائرات هليكوبيتر	

المصدر : international institute for strategic studies,1999-2000

[1] نيكولاي كوزهانوف، شراكة يقظة بين موسكو و طهران: المصالح المتبادلة لا تصنع الثقة، **صحيفة العرب**، العدد 10040، 2015.

2- آليات ذات طبيعة إقتصادية:

ترتكز الرؤية الإقتصادية الروسية على ضرورة التوجه الإقتصادي لتعزيز موقع روسيا في النظام الإقتصادي العالمي، حيث تولي روسيا أهمية خاصة للطاقة في تفاعلاتها الخارجية، فالقطاع الطاقوي يلعب دور حيوي في التنمية الإقتصادية و تعزيز الموقع الجيو سياسي لروسيا[1] ، بحيث يعتبر مجمع الوقود و الطاقة في روسيا من أكثر القطاعات العاملة بثبات في الإقتصاد الوطني الروسي، و له الأثر على وضع و آفاق النمو الإقتصادي نظرا لمساهمته بحوالي 30 % من حجم الإنتاج الصناعي في البلاد فقطاع الطاقة و بالموازاة مع القوة العسكرية لروسيا يعدان الضمان لمكانتها الدولية و إستقلالية قرارتها كما يعد القطاع الطاقوي الأفضل من حيث التنافسية بين كافة القطاعات الإقتصادية لروسيا.

تسعى روسيا من خلال قنواتها الدبلوماسية إلى تعزيز موقعها في المحافل الإقتصادية الدولية بما يخدم أفاق إستراتيجية الطاقة الروسية حيث حرصت على تسيير و تفعيل حضور الشركات الروسية في الصفقات الإقتصادية خاصة في دول منظومة رابطة الدول السوفياتية المستقلة، و العمل على تسوية مسائل ديون إمدادات الطاقة المترتبة عليها لصالح شركات الطاقة الروسية[2].

كما لعبت الإستراتيجية الطاقوية لروسيا دورا في الحفاظ على الإرث التاريخي المرتكز حول الهيمنة الروسية على شبكات نقل النفط و الغاز من منظومة رابطة الدول السوفياتية ، فالاتجاهات الجيوسياسية للطاقة الروسية تدفع نحو تبني خيارات إقتصادية ، فالجوار الروسي ضمن منطقة حوض بحر قزوين يشكل واقعا تنافسيا بالنسبة لروسيا على إعتبار أن معظم القوى الفاعلة في المنطقة لها القدرة على الوصول إلى موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين، كذلك يمكن للجوار أن يكون شريكا لروسيا ضمن

---

[1] حسين علي عبد الباقي الرماح ، مرجع سابق ، ص 104

[2] نفس المرجع ، ص ص 96-105

مشاريع الطاقة المشتركة الأوروآسيوية، فالرؤية الروسية للمشاريع وآلية تنفيذها في الإقليم تعتبر من صميم إستراتيجية ضمان طرق إمدادات الطاقة.

فالرؤية الإقتصادية الروسية في المنطقة ترتكز على التأسيس لإتفاقيات متعددة الأطراف والتعاون الإقتصادي بما يضمن توسعها وسيطرتها على دول المنطقة من خلال شركاتها للنفط و الغاز مثل **لوكويل، غازبروم** والتي غالبا ما تستخدم كأداة لحملاتها الخارجية إضافة لطموحها في زيادة شبكة الأنابيب حول منطقة بحر قزوين[1].

حيث عملت روسيا للتقارب وعقد إتفاقيات تكرس التعاون الإقتصادي مع الجوار القريب ما يضمن إستمرار تحكمها وهيمنتها على المنطقة. وقعت روسيا و تركمنستان 2009 إتفاقية تعاون بين وكالة إستخدام الموارد الهيدركربونية التركمانية و شركة " **ايترا** " الروسية لإستغلال حقل النفط والغاز في المنطقة 21 للقطاع التركماني لبحر قزوين، حيث تقدر إحتياطات الحقل بحوالي 160 مليون طن من النفط و 60 مليار م^3 من الغاز[2] .

كما اهتمت روسيا بالتعاون مع الدول خارج منطقة بحر قزوين لأجل إستغلال موارده، حيث وفي إطار مشروع " كونسرتيوم " تم التعاون مع سلطة عمان لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك الروسي[3].

تميزت شبكات نقل الطاقة بكونها موحدة في الفترة السوفياتية في حين أصبحت روسيا بعد إنهيار المنظومة السوفياتية المحتكر لشبكات نقل الطاقة حيث أضحت أذربيجان كازاخستان و تركمنستان تعتمد على خطوط النقل الروسية لتصدير مواردها من النفط و الغاز الطبيعي، و بالتالي إبقاء الهيمنة والإحتكار

---

[1] Justyna Misiągiewicz, op.cit,p66

[2] نورهان الشيخ ، مرجع سابق، ص 12،13

[3] نفس المرجع، ص16.

الروسي حيث عمدت روسيا على عدم التصديق على معاهدة " **ميثاق الطاقة Energy charter treaty** " و هي المعاهدة التي تعنى بإيجاد قواعد متعددة الأطراف للتعاون في مجال الطاقة فالتصديق عليها يعني دخول الشركات الأجنبية لخطوط نقل النفط والغاز ما يهدد الإحتكار الروسي لها، كما يضمن عدم التصديق إستمرار التبعية الطاقوية لهذه الدول لروسيا، حيث صدرت كازاخستان 60 مليون طن من النفط عبر روسيا 2007 و تركمنستان 50 مليون طن من الغاز ، حيث تقوم الإستراتيجية الطاقوية الروسية على الشراء بسعر أقل من السعر العالمي و تعود لبيعه بسعر أعلى[1].

كما تعمل روسيا على تعزيز دور الشركات النفطية الروسية في الصفقات التي تجري في محيط بحر قزوين لما له من أهمية في سياسة الطاقة، فروسيا من وراء سياسة خطوط الأنابيب[2] تهدف:

- دعم المشاركة الروسية بقطاعها النفطي في المشاريع الخاصة بتطوير النفط و الغاز.

- السيطرة على النشاطات الخاصة للمنافسين الغربيين.

- تحقيق مكاسب مالية لأجل الصناعة النفطية الروسية و السيطرة على الصادرات النفطية في المنطقة.

فالتوجه الإقتصادي الروسي لتعزيز المصالح الإقتصادية الأجنبية في منطقة بحر قزوين، دفع نحو تعزيز المكانة الروسية في التنافس على خطوط الأنابيب مشكلة معالم سياسية خطوط الأنابيب بالنقاط التالية:

- الترويج لمصالح الشركات الروسية في مشاريع بحر قزوين.

---

[1] خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق، ص 184.

[2] دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص77-78.

- فتح المجال للإستثمار الأجنبي في مشروعات قزوين ضمن الإقليم الروسي (مشروع إئتلاف خط أنابيب بحر قزوين) .

- إتباع إستراتيجية كسب الثقة مع الجوار لضمان عدم إستخدامها طرق أنابيب النفط عبر أراضيها كوسيلة للضغط السياسي[1].

فقد لعبت روسيا دورا مهما في عملية نقل النفط عبر بحر قزوين [2]عبر مشروعها الخاص الذي يمتد من باكو إلى غروزني ومن ثيخوريسك إلى ميناء الشحن نوفورسيسك ، ومشروع تنغيز تيخوريستك نفورسيسك. ويوضح الشكل التالي أهم طرق الإمداد الطاقوي (النفط والغاز) في منطقة بحر قزوين .

خريطة رقم 03: أهم طرق تصدير النفط والغاز القزويني

المصدر: https://www.pinterest.com/pin/409827634819367088

[1] دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص 69.

[2] نفس المرجع ، ص 57.

يوضح الشكل التالي مدى الهيمنة الروسية على خطوط أنابيب نقل الطاقة خاصة الغاز الطبيعي وكذلك محورية الطرف الروسي في التأسيس لعمليات مد شبكة الأنابيب البترولية لمنطقة بحر قزوين من خلال الدخول في شراكات مع القوى الفاعلة في المنطقة . (السيل الشمالي تجاه ميناء نوفورسيسك وكونسورتيوم قزوين لخطوط الأنابيب) كما ترتكز إستراتجيتها على المشاركة في ربط الأقاليم البعيدة بالطاقة القزوينية عبر أنابيب الهيمنة التقليدية لها والتي تعبر الدول المحيطة بمنطقة بحر قزوين.

تبدو الأهمية الإستراتيجية لبحر قزوين واضحة بالنسبة لصانع القرار الروسي كونها تمثل محورا أوراسيا جديدا يستدعي الإستثمار فيه خاصة في ظل إحتواءه على موارد طاقوية هائلة تساهم في فك العزلة على دول آسيا الوسطى المعروفة بانحصارها الجغرافي وهشاشتها الإقتصادية ، غير أن البحث الروسي في تعزيز قدراته الإستثمارية والسيطرة على ثروات المنطقة من خلال سياسة طاقوية محورها إحتكار ثروات بحر قزوين، مهد وفي ظل إشكاله القانوني لفتح جبهة جديدة للتنافس مع القوى الجديدة في المنطقة وإستراتيجياتها الطاقوية .

الفصل الثالث :

إنعكاسات الإستراتيجية الطاقوية الروسية على التوازن الإستراتيجي العالمي

الفصل الثالث: إنعكاسات الإستراتيجية الطاقوية الروسية على التوازن الإستراتيجي العالمي

أصبحت المسائل المتعلقة بتأمين الإمدادات الطاقوية في ظل المعايير المعقولة، التي تتوافق والنموذج الطاقوي المستدام القائم على الملائمة الإقتصادية والوضعية الجيوبوليتيكية من المسائل المحورية ضمن سياسات أمن الطاقة. فالتحديات العالمية في الميدان الطاقوي والتهديدات المرتبطة بالتقلبات الطاقوية (كالأوضاع الجيوبولتيكية، رهان التحكم في المعابر الإستراتيجية) أدت بالقوى الفاعلة في الحقل الطاقوي إلى حتمية إيجاد آليات كفيلة بضمان إطار مقبول لضبط الإستدامة الطاقوية وإيجاد الميكانيزمات التي تضمن الخيارات المتاحة التي من شأنها ضمان الإستقلال الطاقوي عن طريق جملة من السياسات تحكمها بدائل وآليات قادرة على تأمين إحتياطاتها الطاقوية مامهد لتجاذبات بين القوى الفاعلة ، وجدت أرضيتها في تضارب سياستها الطاقوية.

المبحث الأول: أمن الطاقة في بحر قزوين و إشكالية رسم التوازنات الدولية

يتناول هذا المبحث محورية الموارد الطاقوية كمتغير أساسي تبنى عليه إستراتيجيات القوى الطاقوية الفاعلة في منطقة قزوين، و أثر هذا التنافس على مستقبل المنطقة.

المطلب الأول: مركزية أمن الطاقة في التنافس الدولي في بحر قزوين

شهدت منطقة قزوين منافسة كبرى أملتها طبيعة التغيرات السياسية التي حصلت في قلب أوراسيا على إعتبار جملة التغيرات هذه بمثابة مؤشر جيوبولتيكي يستوجب الإستثمار فيه.

مع تزايد الأهمية السياسية والإقتصادية للمنطقة زادت حدة المنافسة العالمية بين الدول لإيجاد مكان لها للهيمنة على موارد المنطقة و ثرواتها[1] ما شكل تضارب في المصالح المتنافسة وخلق مااصطلح عليه باسم اللعبة الكبرى الجديدة*. حيث شكلت مجموعة من الدول محورها الإستراتيجي فالأمر لم يعد يقتصر على روسيا وبريطانيا باعتبارهما المحور التقليدي، بل شمل دول جديدة كالولايات المتحدة الأمريكية تركيا إيران، الصين [2] ما أنتج جبهة جديدة تصاغ وفقها إستراتيجية المنافسة في منطقة بحر قزوين مايستدعي ضرورة تحليل الأبعاد الإستراتيجية لكل طرف في المنطقة.

الصين: المقاربة الصينية تجاه منطقة بحر قزوين فرضتها التحديات الأمنية العالمية و التحولات الكبيرة في أسواق الطاقة العالمية التي ترافقت والإحتياج الصيني لمصادر الطاقة لصناعتها المتنامية. فبفعل النمو المتزايد للإقتصاد الصيني تطورت إحتياجاتها الطاقوية ما دفعها نحو البحث عن مصادر تمويلية

---

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص 150.

* مصطلح ينسب لآرثر كونولي ضابط سلاح الفرسان بالجيش البريطاني في الهند الذي أصبح فيما بعد جاسوسا ومستكشفا، حكم عليه بالإعدام سنة 1842 في مدينة بوخاري التاريخية في آسيا الوسطى و تبنى روديارد كبلنغ المصطلح و أكسبه شهرة في رواية "كيم" .

[2] دانييل يرغن، مرجع سابق، ص76.

لإستمرارية مشروعها في التنمية الإقتصادية ، فالقرب الجغرافي لآسيا الوسطى جعل إستراتيجية خطوط الأنابيب مهمة في الإستراتيجية الطاقوية للصين[1]. بما يضمن أمنها الطاقوي المعرف في الخطة الخمسية العاشرة (2001-2005) بأنه ضمان إستمرارية التدفقات الطاقوية الخارجية بما يضمن إستمرار النمو الإقتصادي والتحديث للصين، فالتوجه لتبني سياسة الإستثمار الخارجي في مجال الطاقة دفعها نحو الإعتماد على روسيا و بعض دول آسيا الوسطى المشاطئة لقزوين.

فالإستثمارات الصينية النفطية إتسعت في روسيا و آسيا الوسطى ففي 1997 أعلنت CNPC (الشركة الصينية الوطنية للبترول المملوكة الدولة) شرائها 60 % من حقل **إيكتو** بكازاخستان وفي نفس السنة شاركت الشركة في تطوير حقلين نفطين في كازاخستان مع تشييد خط أنابيب لتصدير النفط نحو الصين كما وقعت إتفاقات لإنشاء خط أنابيب الغاز مع تركمنستان يمتد حتى إقليم " **إيكسيمانج** " الصيني بقدرة إستعابية (تريليون قدم مكعب) ، ووقعت مع كازاخستان إتفاقا لنقل النفط من إقليم "**إيكتبانسك**" (كازاخستان) إلى إقليم " إيكسيمانج " و اشترت CNPC سنة 2003 من شركة البترول البريطانية حصة تقدر ب 8.33 % من أكبر الحقول النفطية في بحر قزوين وإضافة لحصة SINOPE(المؤسسة الوطنية العامة للبتروكيمائيات) في نفس الحقل [2]حصة مماثلة لتصبح الصين مستحوذة على 16 % من أسهم الحقل.

[1] دانييل يرغن،مرجع سابق، ص80.

[2] خديجة عرفة محمد، مرجع السابق، ص 134-135

كما تهتم الصين برسم رؤيتها الطاقوية مع روسيا باعتبارها شريك طاقوي في منطقة بحر قزوين حيث إشترت الصين من روسيا سنة 2006 15 مليون طن من البترول، مع توقع بأن تصبح أول مستهلكين لشركة غازبروم الروسية[1].

إيران: تحتل إيران أهمية جيبوليتيكية إضافة لموقعها الجغرافي باعتبارها من ضمن المسارات الأقصر والأكثر ملائمة لنقل طاقة المنطقة إلى الأسواق العالمية[2].

تسعى إيران من وراء تأثيرها الجيبوليتيكي وخلفيتها التاريخية والحضارية التي تربطها بدول منطقة حوض قزوين للعب دور ريادي متعدد الأبعاد يضمن توازنها الإقليمي ويحقق أهدافها الأساسية والتي من ضمنها[3]:

– التأسيس لعلاقات إقتصادية وتجارية مع الجوار القريب، بما يمنحها هامش الحركة لكسر العزلة والحصار الغربي.

– العمل على صياغة رؤية قانونية لبحر قزوين بما يضمن مصالحها ، كما تلعب إيران دورا محوريا من ناحية الإستقرار الأمني للمنطقة حيث لعبت دور الوسيط بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغور– كاراباخ و تسوية الحدود بين جمهورية أوزباكستان وقرغيزستان.

إن التقارب الإقتصادي التي تسعى إيران لإحداثه مع دول المنطقة مؤشر إيراني على أهمية قزوين بالنسبة لها، حيث دعت دول منطقة بحر قزوين لمؤتمر قمة منظمة **الإيكو ECO** سنة 1992 كما قامت

---

(1) Carine Pima- Guerassinraff**, la chine dans le monde** ,panorama d'une ascension relations internationales de 1949 à nos jours , Paris ,ellipses, 2011,p61.

(2) مايكل كلير، مرجع سابق ص 110.

(3) سليم حداد، **منطقة قزوين و أهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية**، دار المساعدة للتأليف و الترجمة و النشر، ط1، سوريا ،2003، ص 62.

بإنشاء منظمة التعاون لبحر قزوين التي جمعتها مع روسيا لإستغلال ثروات بحر قزوين، كما تؤسس طهران لعلاقات مع تركمنستان بتوقيع أكثر من 200 إتفاقية تفاهم وتعاون في شتى المجالات خاصة النفط و الغاز [1].

تستهدف إيران من خلال مساعدتها القوى الإقليمية (تركيا وروسيا) تعزيز التعاون الإقليمي في بحر قزوين قصد الحفاظ على الأمن في المنطقة ومواجهة النفوذ الأمريكي [2] ما يستدعي لعب دور محوري في نقل نفط قزوين عبر أراضيها لما تمتلكه من حقوق قانونية وسياسية تخوّل لها ذلك دون إعتراض (إقتراح إيران على أذربيجان إمكانية إنشاء خط أنابيب ما بين ميناء بندر أنزلي الواقع على بحر قزوين).

إن المقاربة الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين تحكمها الدوافع الجيوبولتكية الهادفة للحفاظ على دورها الريادي في المسائل الأمنية في المنطقة، فالتقارب الإيراني مع دول المنطقة لا تحكمه دائما الإعتبارات الطاقوية كون إيران محطة هامة للإحتياطات والموارد الطاقوية عالميا فالبرغم من المشاكل التقنية التي يعانيها إقليم قزوين فإنه يعتبر من الأقاليم الغنية بالنفط في منطقة آسيا الوسطى مايزيد من أهميته الإقتصادية بالنسبة لإيران ويمنحها أوراق رابحة في سياستها الخارجية [3] في حال رسخت نفوذها في المنطقة .

[1] وليد شملال، مرجع سابق، 153.

[2] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص155.

[3] حارث قحطان عبد الله ، مثنى فائق مرعي، مرجع سابق ، ص 281.

تركيا:

إن الإندفاع التركي بعد التغير السياسي التي شهدته منطقة بحر قزوين بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي يعبر عن مدى الرغبة التركية في إستثمار الفراغ الإستراتيجي في المنطقة [1] فإضافة لإعتمادها على الدعم الغربي لكونها حليف للناتو، تلقى تركيا دعما من بعض القوى الإقليمية المناهضة للتحركات الإيرانية في المنطقة على غرار أذربيجان فالإهتمام الإقتصادي التركي بمنطقة آسيا الوسطى يعبر عن رغبة أنقرة في الإستفادة من الموارد الكبيرة لاسيما النفط و الغاز و تعزيز نفوذها في المنطقة.

فالإحتياجات النفطية التركية دفعتها لتبني سياسة خطوط أنابيب تخدم إستراتجيتها الطاقوية مستقبلا وبإلقاء نظرة على الخريطة المتعلقة بأنابيب النفط و الغاز الحالية والمستقبلية التي تعبر تركيا يبرز دورها إقليميا و دوليا في تجارة النفط و الغاز [2] حيث وقعت إلى جانب حكومة أذربيجان و جورجيا سنة 2000 إتفاقا برعاية واشنطن لبناء خط أنابيب باكو_تيبلسي _جيهان، مما يعزز من فرضية سعي تركيا لتأمين حاجياتها الطاقوية بما يتوافق و نمو إقتصادها واستمرار التواجد التركي في المنطقة إقترحت تركيا إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إيران و تركمنستان يمر عبرها إلى الأراضي الأوربية[3] بالرغم من الأهمية الإقتصادية لمنطقة بحر قزوين لدولة نموها الإقتصادي في حاجة إلى مصادر الطاقة كتركيا، إلا أنه من الصعب على الأخيرة أن تفرض أجندتها الخاصة على بحر قزوين لأن ذلك سوف يؤدي إلى التصادم مع القوى الكبرى، ففي ظل التأثير المحدود لتركيا تعمل على تبني مقاربة تتركز على الإنسجام

---

[1] محمد رفعت الإمام، الإستراتيجية الاسرائيلية في القوقاز ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، 2003 ص 128-135.

[2] سعد الله الفتحي، **الدور التركي في موازين النفط و الغاز**، من الموقع www.aljazeera.net ، تم التصفح: 2017/04/21

[3] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، 158.

مع السياسات الغربية وخاصة الأمريكية ،إضافة إلى العمل على تعزيز التعاون الإقتصادي مع دول المنطقة بدلا من دخول الصراع الدائر بينها[1].

المطلب الثاني: الأهمية الطاقوية لبحر قزوين للولايات المتحدة الأمريكية و أثره على الإستراتيجية الطاقوية الروسية

تعتبر قضية تأميم مصادر الطاقة محورية في السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها أحد مقومات الأمن القومي ومن ركائز الهيمنة الأمريكية[2]. فالتنبؤات بنفاذ الإحتياطات الأمريكية دفعها نحو حالة الرغبة في السيطرة على الموارد الخارجية لضمان أمن الطاقة، فالبحث عن مصادر جديدة يشكل هدفا أمريكيا في إطار إستراتيجيتها للطاقة لهذا يشكل مد شبكات خطوط الأنابيب لتصدير النفط والغاز من منطقة قزوين أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن لواشنطن هدفين رئيسيين من وراء إستراتيجيتها في منطقة بحر قزوين[3]:

– إستثمار طاقة قزوين كبديل لإمدادات الخليج.

– ضمان وصول النفط و الغاز القزويني لأسواق الغرب، دون المرور عبر روسيا و إيران.

فالإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين تحكمها مجموعة من الأبعاد التي تسعى من خلالها للهيمنة على المنطقة وتحييد القوى المتنافسة وتقويض دورها، فالبعد الإقتصادي في التصور الطاقوي

(1) أحمد ملي، التنافس الدولي على حوض قزوين، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 89، 2014.

(2) خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص69.

(3) مايكل كلير، مرجع سابق، ص 99.

لعبت فيه الو.م.أ دورا هاما خاصة في تقديم المساعدات الإقتصادية لدول آسيا الوسطى من خلال الوكالة الأمنية الأمريكية للتنمية الدولية بهدف تحقيق نمو متوازن و إدارة رشيدة للموارد و ثروات المنطقة[1] .

كما سعت لترسيخ الإحتكارات النفطية عن طريق توقيع إتفاقيات نفطية من خلال شركاتها للطاقة كشيفرون ، إيكسون موبيل، مع الشركات الوطنية للمنطقة (إتفاقية ب8 مليار دولار مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية) إلى جانب إستغلال بعض الحقول في جنوب بحر قزوين حيث ومن ضمن الخيارات الإستراتيجية الموضوعة من قبل واشنطن حول إدارة الموارد النفطية في بحر قزوين نجد سياسة خطوط الأنابيب الهادفة لمنع إشتراك الطرف الإيراني من جهة و تقويض الدور الروسي المتزايد إقتصاديا وسياسيا في المنطقة من جهة أخرى .(خط أنابيب في قاع بحر قزوين إنطلاقا من كازاخستان وتركمنستان ليرتبط بأذربيجان و ينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا و إنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط).

فمنطقة بحر قزوين محورية في إستراتيجية الولايات المتحدة المتعلقة بالإستقلالية و التنوع غير أن الإعتماد الأمريكي عليها يبقى محدودا، فقد شكلت الواردات النفطية الأمريكية من أذربيجان و كازاخستان في 2009 :1 % من الواردات الأمريكية.

البعد العسكري و الأمني:

تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إستراتجيتها الأمنية في المنطقة[2]:

– إحتواء النفوذ الروسي الإيراني بما يضمن توسيع مجالها الحيوي.

[1] سليم حداد، مرجع سابق، ص 315–319.

[2] عبد الناصر سرور، مرجع سابق ، ص 62.

- إحكام السيطرة على قواعد اللعبة في الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط و الغاز.

- التصدي للنفوذ الصيني و إستثماراته النفطية مع جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا.

- تشكيل أحلاف عسكرية مع دول المنطقة و تقليص علاقتها مع روسيا.

كما أعطت الإدارة الأمريكية أولوية كبرى للاتصالات الدبلوماسية مع زعماء الدول القزوينية لأجل حشد الدعم للإستثمارات النفطية الأمريكية وإعتماد مسارات خطوط الأنابيب وتقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية.

فالحرب على الإرهاب في إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي أضحت متعددة الأبعاد حيث تمكنت الو.م.أ من الحصول على تعاون دول آسيا الوسطى و بحر قزوين المستقلة عن الإتحاد السوفياتي كما أن تواجدها العسكري يستهدف إزالة كافة العوائق السياسية والإقتصادية والقانونية الحائلة وتدفق النفط والغاز كما يساعدها الوجود العسكري على تأمين طرق بديلة للتصدير بواسطة شبكة أنابيب عبر أفغانستان[1].

يلاحظ من خلال الإستراتيجية الأمريكية أنها تستهدف تضييق هامش الحركة و تحييد الدور الروسي بما يتوافق و التوسع الأمريكي في المنطقة ما أدى إلى تعارض أهدافها الإستراتيجية مع مصالح روسيا ،ما شكل بوادر السيطرة و النفوذ على منطقة آسيا الوسطى التي أضحت مسرحا للتنافس الدولي على إعتبار روسيا مؤثرة في واقع المنطقة. فالصراع مرشح ليتجاوز موضوع مصادر الطاقة إلى بحث مسألة التوازن السياسي في المنطقة، ما دفعها نحو تبني خيارات تتكيف و النفوذ المتنامي للقوى الإقليمية و الدولية ، فالموقف الروسي أضحى أكثر تشددا تجاه السياسة والنفوذ الأمريكي المتزايد حيث رأت فيه روسيا عودة لكسر إحتكارها التقليدي لمصادر الطاقة القزوينية . وتجلى التوجه الروسي في إعتماد

[1] أحمد ملي، مرجع سابق.

سياسات التعاون مع القوى الفاعلة في منطقة آسيا الوسطى، فمنظمة **شنغهاي** أصبح دورها العمل بشكل موازي لدور الولايات المتحدة التي تركز على مقاربة أكثر ملائمة و الظروف الجيوسياسية لمنطقة قزوين. فالتغلغل الأمريكي– الروسي في منطقة قزوين بأشكاله المتعددة الإقتصادية والأمنية شكل مجموعة تحديات وتداعيات إنعكست على واقع المنطقة، بحيث ساهمت في تفاقم الأزمات السياسية وتزايد حدة الإنكشاف الأمني وتقليص سيادتها الوطنية نتيجة إستقطابها المتدرج من قبل طرفي الصراع[1] وتطور الصراع عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، ما أدى بالولايات المتحدة لفرض عقوبات على موسكو و حظر معاملاتها الإقتصادية [2]ما أثر على الإقتصاد الروسي وعرقل تقدم القطاع الطاقوي.

[1] عبد الناصر سرور، مرجع سابق، ص 74.

[2] حسين علي عبد الباقي الرماح، مرجع سابق، ص 60.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الأوروبية في ضوء متغير أمن الطاقة

يتناول هذا المبحث الدور الحيوي لقطاع الطاقة لروسيا وآليات توظيفها كمؤشر متحكم في علاقاتها الخارجية و مدى تأثير الإستغلال الروسي لمصادر الطاقة كآلية للضغط على أمن الطاقة الأوربي.

المطلب الأول: إدارة الدولة للرهان الطاقوي ودوره في رسم العلاقات الخارجية لروسيا

" **في روسيا ، على عكس الولايات المتحدة ، يظل سلطان الدولة أقوى كثيرا من سلطان أي شخص منفرد أو شركة أو مجموعة شركات** " ، لخص ميخائيل خودوركوفسكي بهذه الكلمات هيمنة الدولة الروسية أو محاولة إحتكارها نظرا للدور الحيوي لقطاع الطاقة الروسي في دعم التوازنات الكبرى للدولة الروسية، ووضع تصورات تعزز من دورها في النظام الإقتصادي والعالمي وتعزيز فرص الإستقرار الداخلي، تولي روسيا أهمية بالغة للطاقة في سياساتها الخارجية التي تتبنى دبلوماسية طاقوية تساهم في رسم تصورات الهيمنة الروسية العالمية.

فانتهاج روسيا لدبلوماسية طاقوية هدفه تعزيز موقعها على الساحة الدولية بما يساهم في تقييد النفوذ والتأثير السياسي والاقتصادي، الإقليمي والدولي للقوى الأخرى في المجال الطاقوي، فاستخدمتها إقليميا "دبلوماسية" أنابيب الطاقة كأداة لتوزيع نفوذها السياسي في منطقة أوراسيا والسعي لاستقرار أسعار موارد الطاقة في تحقيق تكامل قطاع طاقتها في السوق العالمي، هذا ما دفع بروسيا لإعتماد سياسة طاقة خارجية أكثر براغماتية مستخدمة فيها كبريات شركات الطاقة لديها، فمجموعة غازبروم (يطلق الخبراء على الشركة وزارة روسيا للشؤون الخارجية للقرن 21) إستندت عليها الحكومة للضغط السياسي والإقتصادي على عدد من الدول خصوصا في المجال السوفياتي السابق[1].

[1] حسين علي عبد الباقي الرماح، مرجع سابق، ص 107- 108.

وفقا لهذا التوجه عملت القيادة الروسية على إستخدام الطاقة في السياسة الخارجية لاعتبارات إقتصادية محددة مجموعة أهداف في إستراتيجية سياستها الخارجية في مجال الطاقة[1]:

– ضمان إستمرار تبعية دول آسيا الوسطى لروسيا فيما يخص نقل الطاقة عبر بناء خطوط جديدة لنقلها

– غلق أسواق الطاقة الروسية أمام الإستثمارات الأجنبية فيما تكثف روسيا من إستثماراتها الطاقوية في الخارج.

– ربط التدخل العسكري الروسي بسياسة الطاقة الخارجية (إتفاقات عسكرية مرتبطة بتصدير الأسلحة في إطار إتفاقات خاصة بالطاقة فنزويلا والهند) . تنوعت أشكال التوظيف الطاقوي في السياسة الخارجية الروسية ما بين سياسة رفع السعر أو التهديد بقطع الإمدادات فخلال الفترة من 1991 و2010 إستخدمت روسيا سلاح الطاقة نحو 60 حالة ، الأغلبية منها قطع الإمدادات بنحو 70% كما إستخدمت سلاح قطع الإمدادات بدوافع سياسة[2]. ومن أمثلة ذلك إستونيا 1992، بلاروسيا من 1994–1996 أوكرانيا 1993– 2006/2005.

تسعى الحكومة الروسية للسيطرة على مجمع الوقود و الطاقة الوطني المهم إستراتيجيا بما يضمن الإبقاء على مفاتيح الهيمنة العالمية و تسوية الظروف الجيوسياسية لها من قبل شركاتها الطاقوية المهمة في منظومة العلاقات الدولية.

[1] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص 200– 202.

[2] نفس المرجع، ص 187– 204.

تعتبر نقطة التحول الرئيسية في صناعة الطاقة مع إستلام الرئيس "بوتين" السلطة وإعادة تأميم الصناعات النفطية[1] و إجبار الشركات النفطية الأجنبية العاملة في البلاد بالاشتراك مع الشركات الدولية و يتم ذلك من حلال التعاون مع شركة Rosneft الحكومية.

فتعزيز القطاع الطاقوي الروسي يرادف تمكين الشركات الوطنية لتكون مركز الإنتاج، فالشركات المملوكة للدولة محورية في إستراتجية الطاقة للحكومة الروسية لكن هذا لايعني إمتلاك الحكومة 100 % من أسهم شركاتها الوطنية بسبب إختلاف صيغ الملكية، فإما هي خاضعة لإشراف الدولة الفدرالية أو لأصحاب رؤوس الأموال أو لأشكال مختلفة من الإشراف. فشركات الطاقة الروسية شركات وطنية تم تدويلها[2]ومن المفارقات في قطاع الطاقة الروسي أن زيادة حصة الدولة في الشركات الوطنية ترافق وتحرير القطاع وفتحه أمام الفواعل الأجنبية للإستثمار (زيادة حجم مساهمة الدولة في شركة غازبروم من 38 % إلى 51 %).

فصعود الشركات المملوكة للدولة في القطاع الطاقوي يرافقه معالجة شروط و لوج الإستثمار[3] في الموارد الطاقوية الروسية أوعلى الأقل فرض المراقبة على إستغلال الموارد من قبل السلطات العامة.

---

(1) لهب عطا عبد الوهاب ، **الطاقة في روسيا في ظل الأزمة الأوكرانية**، 2014 من الموقع www.alghad.com ، تم التصفح : 6-4-2017

(2) Catherine Locatelli , **Quelle politique russe pour le secteur des hydrocarbures** , la boratoire d'economie de production et l'integration intrenationale ,2010 ,p3

(3) Idem

إن الإستثمارات الغربية في مشاريع الطاقة الروسية كثيرا ما تحول بينها عراقيل قانونية وإدارية وشرعية فالشركات الدولية تطالب بضمانات تقاسم الإنتاج بينما يقترح الشريك الروسي الشراكة في الفروع التي تنشأها هته الشركات في الخارج[1]ما يعرض الشركة الأجنبية لنفس مخاطر الشريك الروسي.

إن إتفاقية الشراكة في مجال الطاقة بين روسيا و الو.م.أ في 2002 والتي طمأنت الشركات الغربية الراغبة في إستغلال الحقول النفطية وإشراكها في المشاريع المحلية، ما لبثت أن تلاشت في 2005 عندما حذر وزير الموارد الطبيعية "يوري" أن الإستثمار في الحقول الجديدة للموارد الأولوية ستمنح فقط للشركات التي يكون 51 % من أسهمها على الأقل بحوزة مساهمين روس[2]، ما يؤكد إعادة النظر في التشريع الخاص بالطاقة الجوفية و التوجه نحو إخضاع القطاع لسيطرة مركزية.

فالسيطرة الروسية على القطاع الطاقوي لم ترقى لحجم التطلعات الغربية للإستثمار في القطاع حتى وإن شهد الأخير نوعا من الإنفتاح في فترة الرئيس بوتين إلا أنه يبقى خاضعا لهيمنة الدولة، ففي سنة 2016 خصخصت روسيا شركة روسنفت العملاقة في الصناعة النفطية ، حيث باعت 19.5 % من حصتها للتحالف بين الصندوق السيادي القطري و شركة "غلينكور" لتجارة السلع الأولية والتعدين في حين ستحصل روسيا على 10.5 مليار أورو من الصفقة مع إحتفاظ الحكومة على أكثر من 50 % من حصة الشركة[3]، و تتمتع شركة غازبروم باحتكار صادرات الغاز[4] و هي شركة مملوكة للدولة و بشكل غير مباشر لميزانية الدولة الروسية.

---

[1] فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص 232.

[2] نفس المرجع، ص 266.

[3] خصخصت روسنفت الروسية مقابل 11 مليار دولار من الموقع: *www.aljazzera.net* تم التصفح : 12-03-2017

[4] **EU and russian policies on energy and climate change** ,: من الموقع *www-europarl.europa-eu /../Expo-AFET-sp(2013/522304)* تم التصفح : *6-4-*2017

فالرؤية الغربية للإستراتيجية الطاقوية الروسية في شقها الموسوم بإبقاء السيطرة على الشركات النفطية الوطنية، تغيرها يبقى رهينة تحديد روسيا لإطار قانوني، إقتصادي[1] يحدد محاور سيطرة الدولة كما العمل على وضع آليات تسمح بالجذب الرأسمالي ودخول الشركات الغربية، إضافة إلى وضع سياسة الطاقة تسمح بالانتقال من المستوى الداخلي لتشمل إستراتيجية خارجية شاملة، التي تعتبر الطاقة إحدى مكوناتها. فالرؤية الغربية للشريك الروسي ضبابية نسبيا لخصتها مقولة الرئيس الروسي "بوتين" عندما تستثمر الشركات الروسية في الخارج يسمى هذا توسعا ، لكن عندما تستثمر الشركات الغربية يسمى عولمة.

المطلب الثاني: الرؤية الطاقوية الروسية وأثرها على أمن الطاقة الأوروبي

تصنف العلاقات الروسية الأوروبية وفقا لمجموعتين:

– تمثل المجموعة الأولى الشركاء التقليدين لروسيا من حلفاء الإتحاد السوفياتي السابق ،المتواجدين في شرق أوروبا باعتبارهم مستهلكين للطاقة الروسية والمجال لمرور خطوط أنابيب الطاقة الروسية لغرب أوروبا. فيما يمثل الشركاء التجاريين الهامين لروسيا ومشترين رئيسين لموارد طاقة روسية وأرضية توريد التكنولوجيا والمعدات الطاقوية لروسيا المجموعة الثانية، فيما تبدو التوقعات العامة لمستقبل ومناطق الطلب على المحروقات تشمل الو.م.أ الإتحاد الأوربي الصين و الهند، فيما تتركز مناطق الإنتاج في ثلاث مناطق رئيسية: روسيا، الشرق الأوسط، غرب إفريقيا. فمناطق العرض– الطلب مرشحة لمناطق القوى الطاقوية الكبرى على المستوى العالمي ما يدفع حسب التحليلات أن هيكلية نظام القوة الطاقوية تبدو متعددة القطبية على إعتبار جانبي العرض و الطلب منفصلين[2]

---

[1] فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، 272.

[2] Mikko palonkorpi, op.cit, p 10.

حيث سنتناول في هذا المطلب من طرف جانبي العرض (روسيا) و من جانب الطلب (أوروبا) وتأثير سياسة الطاقة المنتهجة من قبل موسكو على الواقع الطاقوي الأوروبي و إنعكاساته على صياغة العلاقات بين الطرفين.

تعتمد أغلبية الدول الأوربية بشكل واسع على موارد الطاقة المستوردة ، نتيجة إحتياطاتها المحدودة من النفط و الغاز الطبيعي كألمانيا وبولندا، و لتوفير الموارد الطاقوية اللازمة لاحتياجاتها الصناعية تلجأ الإقتصاديات الصناعية الأوروبية خاصة الكبرى على غرار إنجلترا، فرنسا، ايطاليا، لاتفاقيات تعاونية لتلبية الإحتياج الطاقوي، فالإنتاج الأوروبي (باستثناء النرويج) من النفط والغاز الطبيعي يبقى ضعيف لا يلبي الطلب الواسع و المتزايد لأوروبا[1]، فالبلدان الأوروبية تعمل على توفير إمداداتها الطاقوية لدعم نموها الإقتصادي على روسيا محتكمة في ذلك لمجموعة عوامل أبرزها: العامل الجغرافي و البنية التحتية لخطوط الأنابيب المتصلة بالكثير من الدول الأوروبية، فطبقا للوكالة الدولية للطاقة فالطلب الأوربي على الغاز سيرتفع بنسبة 50 % في آفاق 2020، و بما أن الحصة الحالية لروسيا تبقى مرتفعة فمن المتوقع زيادة الطلب الأوروبي [2]على الغاز الروسي.

فالتصور الأوروبي لعلاقة الطاقة مع روسيا يعتبر أولوية، ما أدى بأوروبا إلى إضفاء الطابع الرسمي عليها في سنة 2000 (حوار الطاقة بين الإتحاد الأوروبي و روسيا) على إعتبار روسيا من أكبر الموردين الطاقويين لأوروبا حيث تعتمد أوروبا بحوالي 30 % من وارداتها النفطية على روسيا و نحو

---

(1) philips , william MC, **russian oil and natural gas strategic culture and security inplication of european dependence** , Naval post graduate school Monterley, california, 2007, p 53

(2) une relation européene-russie : « Quelle relation » , : من الموقع *www.senat.fr/rap/R06-2007* تم التصفح : 11-4-2017

نصف واردات الغاز[1]. و يوضح الشكل التالي مدى تبعية الدول الأوربية سواءا غربية أو شرقية لروسيا طاقويا من حيث صادرات النفط .

الشكل رقم 01: صادرات النفط الروسية حسب الوجهة

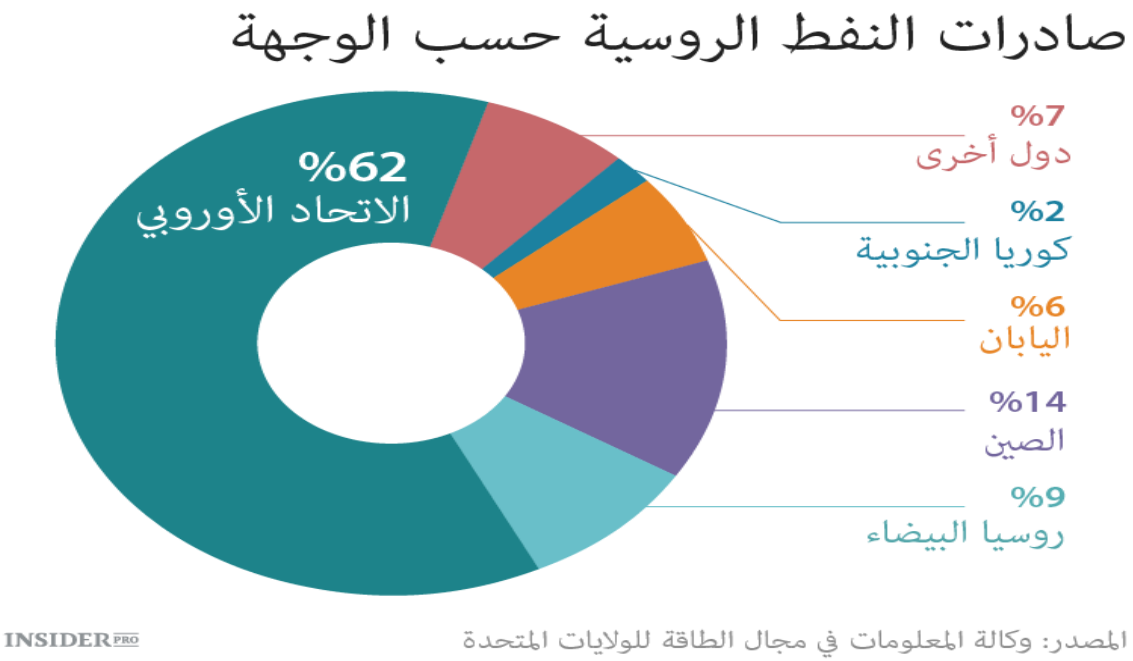

المصدر : https://ar.insider.pro/opinion/2015-10-21/lhrwb-lnfty/

يتضح من خلال الشكل أن الدول الأوربية سواء المصنفة في زاوية الشركاء التقليديين لروسيا المتواجدين في شرق أوروبا أو المصنفين ضمن شركائها التجاريين في الغرب الأوروبي يعتمدون إعتمادا كبيرا على الطاقة الروسية. ويعد الشركاء التقليديين هم أهم الزبائن المهمين لروسيا في مجال الغاز الطبيعي خاصة. على إعتبار أن السياسة الطاقوية الروسية أكثر وضوحا وتعمقا في الجوار التقليدي

[1] philips william MC , op.cit , p 56.

(أوروبا الشرقية) وتصنف أوروبا الغربية ضمن البلدان المنخفضة الإستهلاك في مؤشر التبعية الطاقوية لروسيا.

تعمل أوروبا على تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية ما يسمح لها بهامش مناورة أكبر في تسوية المسائل الإقليمية لجعل التأثير الروسي محدودا فنسبة تزويد أوروبا للطاقة من خلال الأنابيب الآتية من روسيا يجعل الدول الأوربية تابعة بشكل كبير لها، ما يعني إجبار أوروبا على التفاوض لوضع تسعيرة مناسبة للإقتصاد الروسي تكرس لهامش مساومة أكبر من طرف روسيا[1]، لذا تسعى أوربا لحماية أمنها الطاقوي وفق مقاربة الأمن و التنوع.

(1) *Clara Guilhem*, *Johannes Leininger* et Raphaële Xenidis, « **l'EU , la russie et la cart enérgitique** » : من الموقع *www.lemonde.fr/idees/.../l-ue-la-russie-et-la-carte-energetique_1618259_3232.html 2017-03-10 : تم التصفح*

الشكل رقم 02 : مصادر الإمداد الطاقوي لأوروبا (البترول)

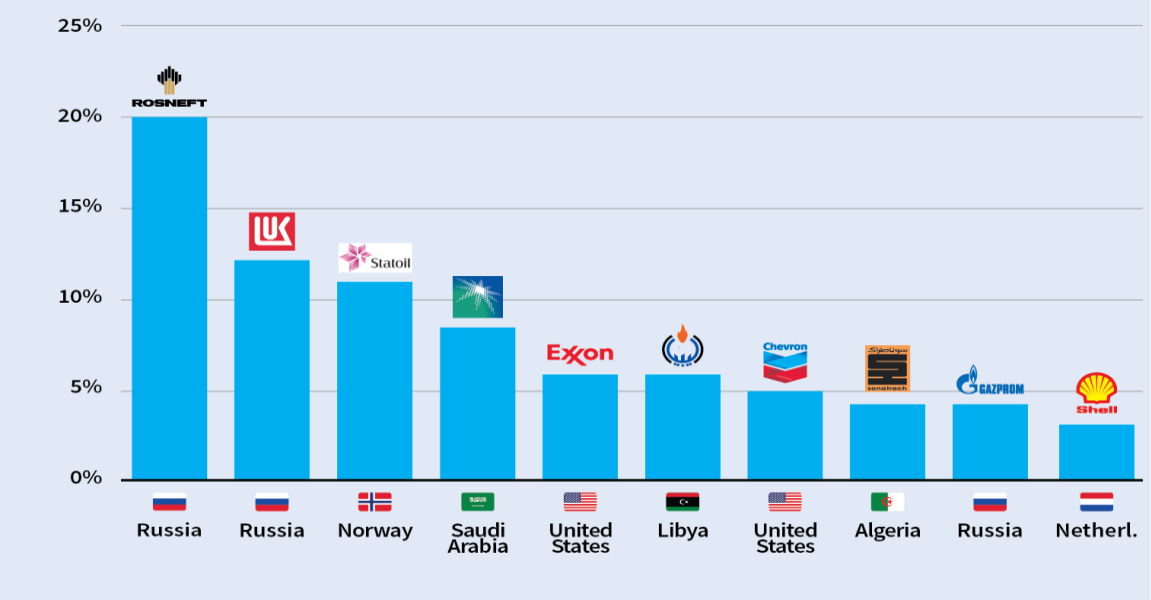

المصدر : Cambridge Econometrics(2016)

يلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه مدى الإعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية ، وإحتكار شركاتها للطاقة تموين السوق الأوروبي ، كما يبين إستراتيجية أوروبا القائمة على التنوع من خلال البحث عن أسواق تمويلية جديدة لكسر الإحتكار الروسي .

إن تعزيز دور شركات الطاقة الروسية في الأسواق العالمية وخاصة السوق والأوروبي ما كان ليتحقق لولا الدعم السياسي التي حظيت به من قبل القيادة السياسية للبلاد ،إضافة إلى عدم مصادقة روسيا على ميثاق الطاقة* ما أثار مخاوف الأوروبيين لأن الخطوة تمس مباشرة أمن الطاقة الأوروبي فالإتحاد الأوروبي بموجب الميثاق إقترح فتح الحقول الروسية للإستثمارات الأجنبية[1] بينما لم تصادق

[1] نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 20.

* **ميثاق الطاقة:** معاهدة تم التوقيع عليها سنة 1991 تضم دول الإتحاد السوفياتي سابقا، دول غرب ووسط أوروبا اليابان، أستراليا و دول أوروبية أخرى .

عليها روسيا على اعتبارها عرقلة لإستراتجيتها الإقليمية الطاقوية خاصة جانب فتح المجال للمستثمرين للتحكم في مراحل إنتاج الغاز الطبيعي خاصة مرحلة النقل.

إن الطموح الروسي في إنشاء كارتل للغاز زاد من تعقيد الوضع في علاقة الطاقة الروسية الأوروبية فروسيا ستكون على رأس المشروع إضافة لدول منتجة أخرى، بحيث ستأخذ المنظمة على عاتقها تحقيق أمن الطلب و خدمة مصالح الدول المنتجة[1] و ما يزيد من هشاشة الوضع الطاقوي في العلاقة الروسية الأوربية المخاوف المتزايدة حول موثوقية الشريك الروسي لكونه إمبرالية للطاقة لا يمكن الاعتماد عليها خاصة في ظل الظروف الطارئة على غرار الأزمة الأوكرانية أثار قلق القادة الأوروبيين حيث أدركوا مدى تبعيتهم لقطاع الطاقة الروسي والتركيز على ضرورة الحيلولة دون التبعية المطلقة[2] كالتأسيس لعقود طويلة الأجل مع روسيا كوسيلة لبناء الثقة، والعمل على خلق علاقات إيجابية دائمة و ضمان مصادر موثوقة للطاقة في المستقبل مع دراسة إستراتيجيات موارد الطاقة البديلة الكفيلة بخفض الإعتماد على النفط و الغاز بشكل عام ، كما دعى الإتحاد الأوروبي لمكافحة الإحتكار حيث أقام دعوة ضد شركة غازبروم والتي تعتبر جزءا من هجوم قانوني ضد سياسة الطاقة الروسية ، حيث قضت المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي بأن تدفع روسيا 50 مليار دولار أمريكي لحاملي أسهم شركة يوكوس.

إن التفاوض المنفرد لدول الإتحاد الأوروبي على عقود طاقة طويلة الأجل مع روسيا كألمانيا و إيطاليا قد يضمن حصولهم على إمدادات الغاز بشكل آمن يحقق المصلحة الذاتية، لكن التعامل الروسي مع إمدادات الغاز الأوكرانية و البيلاروسية قد يقلص من إحتمالية الأمان كون الإستراتيجية الروسية القائمة على دخول في صفقات أحادية الجانب تأسس لمبدأ " فرق تسد" مع إحتمالية مواجهة تدابير طاقوية قصرية من قبل روسيا مستقبلا، ما دفع الدول الأوروبية لتبني أهداف مشتركة للسياسات المتعلقة بالطاقة

(1)Institut montaigne , « **Qulle politique de l'energie pour l'union européenne** ? », rapport – Mars , paris ,2007, p.p90-91
(2) Philips, william MC, op.cit p 57.

تضمن لها أمنها الطاقوي، حيث ترتكز إستراتيجية أمن الطاقة للإتحاد الأوربي على مجموعة من المحاور مع مراعاة الخيارات الوطنية للطاقة[1]:

- تنويع مصادر الإمدادات الخارجية مع تأمين مصادر للطاقة.

- إتخاذ مواقف محددة في سياسة الطاقة على المستوى الخارجي مع تشجيع كفاءة إستخدامها.

- التنسيق على مستوى السوق الداخلي للطاقة مع تطوير التكنولوجيا الطاقوية.

(1) philips,william MC, op.cit p 61.

المبحث الثالث: واقع الإستراتيجية الطاقوية الروسية في ظل الأزمات الدولية

يحتل قطاع الطاقة مكانة بارزة في التفاعلات الدولية ، ذلك أن أغلب القوى لم تصل بعد إلى تحقيق إكتفاء ذاتي في مجال الطاقة يسمح لها بالتخلص من التبعية الطاقوية غير أن المعطيات التي تطرأ على القطاع الطاقوي كثيرا ما ترتب عليها تداعيات جيوسياسية أثرت في صياغة الإستراتيجيات الطاقوية، فالإستراتيجية الطاقوية الروسية أصبحت في قلب معطيات جيوسياسية و إقتصادية محورها مجموعة من الأزمات الدولية فرضت تحديات على قضية أمن الطاقة الروسي.

سنتناول في هذا المبحث تأثير أبرز الأزمات الدولية سواءا ذات البعد الإقتصادي كأزمة إنخفاض أسعار النفط، أو ذات بعد جيوسياسي كالأزمة الأوكرانية و11 سبتمبر على الرهانات الطاقوية ومستقبل القطاع الطاقوي الروسي.

المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001

تتمحور الرؤية الإستراتيجية لأمن الطاقة الأمريكي في شقها الخارجي على تنويع مصادر الطاقة وإمدادتها والتقليل من الإعتماد على نفط الشرق الأوسط , فالبحث عن مصادر طاقوية جديدة يعد محوريا للإستراتجية الأمريكية لأمن الطاقة, كون التنوع يشكل حصنا لأمنها القومي. حيث أكد تقرير مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية على ضرورة تنويع مصادر إمداد الو.م.أ من الطاقة حيث نظر لروسيا والمنتجين الرئيسين في قزوين على كونهم مصادر في زيادة الصادرات نحو الغرب[1] فالسياسة الخارجية الأمريكية وضمن إستراتيجية "دبلوماسية الطاقة " إرتكزت على التوجه لمناطق جديدة بديلا عن المناطق التقليدية فكان التوجه نحو منطقة قزوين على إعتبارها سوق واعدة نفطيا.

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص99.

فالأهمية النفطية لمنطقة أوراسيا الغنية بالطاقة كانت من ضمن أهداف التحركات العسكرية الأمريكية نحو أفغانستان قصد محاصرة النفوذ الروسي على موارد الطاقة .

فاستراتيجية التنوع الأمريكية القائمة على إيجاد مناطق بديلة و إرتكازها على الأدوات الإقتصادية القائمة على الإستثمارات في البنى التحتية والمساعدات الإقتصادية والإستثمار في خطوط نقل الطاقة في منطقة قزوين شكل ضغط على الهيمنة الروسية في المنطقة[1]

فالمشروع العابر لأفغانستان من خلال شركة "يونوكال" النفطية الأمريكية أعيد إحياءه بعد أحداث 11 سبتمبر و إزاحة طالبان .

حيث تمركزت القوات الأمريكية في الأراضي التي يمر عليها خط أنابيب* شركة يونوكال ، ويهدف المشروع لفك الإرتباط بين تركمنستان "رابع منتج للغاز في العالم" و بين روسيا التي يجري عبرها الغاز التركماني للأسواق الأوروبية[2] .

فالإهتمام الأمريكي بالمنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر تدخل في إطار محاصرة وتحجيم الدور الروسي , و إخراج المنطقة من دائرة نفوذه وتشجيع الدول المحيطة خاصة تركيا للعب دور بديل عن الدور الروسي و تحجيم دوره عسكريا و تقويضه إقتصاديا[3]

---

[1] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص 76.

* وقعت في 2002 تركمنستان و أفغانستان اتفاق في إسلام آباد يقضي بمد حط أنابيب الغاز بكلفة 200 مليار دولار يصل بين بتركمنستان و باكستان مرورا بأفغانستان.

[2] عاطف السعداوي، **آسيا الوسطى و القوقاز بعد 11 سبتمبر** ، مركز الحضارات للدراسات السياسية ، من الموقع : *www.Hadara/center.com* تم التصفح : 5-4-2017

[3] وليد شملال، مرجع سابق، ص 120.

من ناحية الجغرافيا السياسية أعادت أحداث 11 سبتمبر توظيف الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى ودفعت بروسيا لتقديم تنازلات سياسية وأمنية في المنطقة نتيجة التداعيات المرتبطة بالأمن و محاربة الإرهاب , في حين كانت المنطقة من المحرمات في السياسة الروسية[1]. مهدت الأحداث لتواجد عسكري أمريكي في منطقة آسيا الوسطى و القوقاز , حيث وجدت الو.م.أ الفرصة سانحة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في التحكم في موازين الطاقة العالمية ليس بالسيطرة على الموارد النفطية فحسب بل لإيصال موارد بحر قزوين إلى البحار المفتوحة ومنها إلى الأسواق العالمية بشكل آمن و مضمون , حيث فرضت الأحداث تواجد عسكري أمريكي في آسيا الوسطى بحجة مكافحة الإرهاب، فضلا عن التواجد المسبق في دول القوقاز (أذربيجان وجورجيا) .

أنشأت الو.م.أ قواعد عسكرية في تركمنستان أفغانستان و باكستان [2] ، هذا التواجد العسكري شكل محورا إستراتيجيا للتحكم في المفاتيح الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى , حيث إستطاعت الو.م. أ البقاء قريبا من حقول إنتاج النفط و الغاز في منطقة بحر قزوين , و تأمين مرور الثروة النفطية عبر مسارات آمنة مع حرمان القوى المنافسة من مزايا مرور خطوط نقل النفط عبر أراضيها , كالسعي الأمريكي لمرور النفط عبر أفغانستان أو تركيا بدلا من روسيا و إيران. فالروابط الأمريكية مع دول المنظومة الإشتراكية السابقة على غرار أذربيجان صاحبه تواجد إستثمارات أمريكية و بناء خطوط أنابيب تتجنب المسارات التقليدية الخاصة بروسيا على غرار خط الأنابيب باكو– تبليسي– جيهان المدعوم من الو.م.أ.

فالأهمية الجيوسياسية للمنطقة أدت لزيادة حدة المنافسة بين الو.م .أ وروسيا , حيث تسعى الإدارة الأمريكية للضغط على إيران قصد تقليص حجم الفوائد الروسية ومنع سيطرتها على الغاز كما تضغط

---

[1] نظام بركات، **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي** ، من الموقع : *www.aljazeera.net* ، تم التصفح : 2017-3-18

[2] عاطف السعداوي، مرجع سابق، ص 935.

على تركمنستان لتحثها على المشاركة في خط **ترانز خزر** لنقل الغاز أو البترول من الشاطئ الشرقي لبحر قزوين إلى الشاطئ الغربي لآذربيجان ،تركيا وروسيا ما يدفع نحو تفجير خلافات بين دول المنطقة وروسيا [1] .

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية

تحتل أوكرانيا موقعا حساسا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، حيث تعد الدولة الفاصلة الأكبر بينهما كما تحتل أكثر من نصف البوابة الشرقية المؤدية لأوروبا[2].

تحظى الأهمية الجيوبولتيكية للموقع الجغرافي لأوكرانيا بأهمية بالغة للقوى العظمى حديثا، حيث يرى "**بريجنسكي**" أن من بين الدول التي تستحق أقوى دعم جيبولتيكي من قبل أمريكا هي أوكرانيا.

فمحورية أوكرانيا جعلها ضمن عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية قصد تقليص النفوذ الروسي. بينما ترى فيها روسيا جزء من منظوماتها الأمنية والإقتصادية، وضمن منطقة المصالح المتميزة و الحصن الإستراتيجي العازل عن الغرب و حلفائه[3].

إن الموقع الجغرافي لأوكرانيا جعلها من ضمن الممرات التجارية المهمة لصادرات الطاقة الروسية تجاه السوق الأوروبية ، حيث تصدر روسيا حوالي 80 % من طاقتها عبر أوكرانيا كما أن الإستهلاك الأوروبي الأكبر من الغاز الروسي[4]يمر عبر الأراضي الأوكرانية (يقدر ب 60 %) .

---

[1] عبد الناصر سرور، مرجع سابق، ص 71.

[2] عماد قدورة، محورية الجغرافية و التحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، **دورية السياسات العربية** ،العدد 9، 2014، ص44.

[3] عماد قدورة ، مرجع سابق ، ص 44

[4] Tugce Varol , **the russian foreign energy pol**icy, european scientific institut, Macedonia,2013, p246

خريطة رقم04: شبكة أنابيب نقل الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية

المصدر:http://www.aleqt.com/2009/01/02/article_179728.html

في جانفي 2005 طلبت غازبروم من أوكرانيا زيادة سعر الغاز الطبيعي من 50 دولار لكل ألف متر مكعب إلى 230 دولار لنفس الكمية، لكن أوكرانيا أصرت على دفع الحد الأدنى بموجب الإتفاق ما دفع غازبروم لقطع الإمدادات ، مع ضمان جزء منها للدول الأوربية وفق العقود المبرمة[1].

إلى جانب مشكلة الإمدادات تضاف مشكلة مديونية أوكرانيا إلى روسيا لقاء إمدادات الغاز حيث تعطلت المفاوضات بين غازبروم و" نفطو غاز أوكرانيا " حول شروط تسديد الديون [2] والتعاون لعام 2009.

---

[1]Tugce Varol,op.cit , p 246

[2] خالد ممدوح العزي، **روسيا– أوكرانيا: تدهور العلاقات الروسية الأوكرانية.....!!**، من الموقع : *http:// www.ahewar.org/debat/slow-art.asp ?=283942*، تم التصفح : 20-4-2017

أدت الأزمة الأوكرانية و ما تبعها من نقص إمدادات الغاز إلى مناقشات داخل الإتحاد الأوربي حول مدى موثوقية الشريك الروسي في ضمان أمن الطاقة الأوروبي . ففي 4 جانفي 2006 جادل مفوض الطاقة في الإتحاد الأوروبي **Andris piebalgs** ، بأن أوروبا تحتاج لسياسة واضحة وجماعية وأكثر إنخراطا بشأن أمن إمدادات الطاقة، فأمن إمدادات الطاقة لا يعتبر مسألة وطنية بل يحتاج لمقاربة أوروبية أكثر شمولية لمثل هذه المسائل[1].

في2009 لم يتوصل إلى إتفاق بشأن مدفوعات أوكرانيا المستحقة فيما حذر النائب الروسي **Zubkou** الرئيس البلاروسي و27 دولة عضو من إنقطاع إمدادات الغاز في حال إستمر النزاع حيث دفع الخلاف الروسي الأوكراني حول التسعيرة لإيقاف التصدير عبر الأراضي الأكرانية .ما أدى إلى توقف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا شتاء 2008-2009 و تقليص الإعتماد الأوروبي على موارد الطاقة الروسية تدريجيا والبحث في بدائل الإستثمار الطويل الأجل في النفط الصخري والطاقات المتجددة وتعزيز الإعتماد على مصادر بديلة للغاز الروسي بخاصة من قطر[2] . بينت الأزمة الطاقوية بين روسيا وأوكرانيا عن مدى العواقب على قطاع الطاقة الأوروبي-الروسي وبالتالي أمن الطاقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فنتيجة للأزمة تبين وفق المنظور الأوروبي أن سمعة روسيا الطاقوية كمورد للطاقة وأوكرانيا كبلد عبور لها تضررت بصورة كبيرة[3].

فتبعات الأزمة من تدخل عسكري وضم جزيرة القرم إلى روسيا أدت بأوروبا إلى تقليص الإعتماد على مورد واحد وفق إستراتيجية الطاقة الأوروبية التي تتبنى تنويع خطوط الإمداد و إنشاء مسارات طاقة جديدة بعيدا عن الأراضي الروسية كخط باكو-تيبليسي-جيهان و خط الغاز العابر للأناضول و خط

---

[1] Tugce varol ,op.cit, p 247

[2] عماد قدورة، مرجع سابق، ص 52.

[3] Tugce varol ,Ibid, p249.

إيران أرمينيا و جورجيا فالبحر الأسود عبر أوكرانيا إلى أوروبا، ما يضمن إستقلالية أوكرانيا من معادلة الطاقة الروسية[1].

كما أعادت الأزمة ضرورة التأكيد على الحاجة الغربية لتركيا على إعتبار شبه جزيرة القرم لها أهمية إستراتيجية وتاريخية لتركيا، ما يشجع فرص التقارب الغربي التركي المتعدد المجالات ، وتبلور التقارب من خلال مشاريع أنابيب النفط والغاز[2] على غرار مشروع خط أنابيب"نابوكو" الذي يهدف لربط إحتياطات الغاز في آسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب .يعبر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى النمسا دون المرور بروسيا ، حيث أبرم الإتفاق بين دول العبور في أنقرة 2009 وتقرر البدء في مد الخط سنة 2011 ومن المقرر أن تصل طاقة ضخ الغاز في المشروع[3] إلى 31 مليار متر مكعب.

---

[1] حسين علي عبد الباقي الرماح، مرجع سابق، 87.

[2] عماد قدورة، مرجع سابق، ص 53.

[3] **خطوط أنابيب النفط و الغاز الطبيعي في غرب آسيا و شمال إفريقيا (جداول و خرائط)** ،المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، مديرية الدراسات الإستراتيجية، ط1،2016 ، ص11.

خريطة رقم 05: مشروع خط أنابيب الغاز نابوكو

المصدر :http://bnr.bg/ar/post/100111315 /-

إضافة إلى مشروع خط "تاب" الناقل للغاز الأذربيجاني إلى إيطاليا عبر الحدود التركية اليونانية ثم لألبانيا عبر البحر الأدرياتيكي[1] وتعمل أوروبا كذلك على خلق سوق منافسة لروسيا حيث لتعتبر دولا مهمة لمستقبل السوق الطاقوي الأوروبي . حيث كانت إمدادات النرويج في 2013 لأوروبا بنسبة 35 % متجاوزة الغاز الروسي لنفس السنة 34 % كما إستوردت أوروبا من الجزائر 14 % وقطر 10 % [2]

فيما كانت تشكل نسبة ضعيفة بالمقارنة مع سنة 2004 ما يفسر سبب هذه الزيادة هو إنتهاج إستراتجية التنوع من جهة وتداعيات الأزمة الأوكرانية والبحث الأوروبي في مصادر بديلة للغاز الروسي من جهة أخرى ، ويوضح الشكل التالي نسبة الواردات الأوروبية قبيل الأزمة الأوكرانية .

[1] رؤوف فتحاني، مرجع سابق، ص 113.

[2] نفس المرجع، ص96.

الشكل رقم 03 : مصادر الغاز الطبيعي لأوروبا

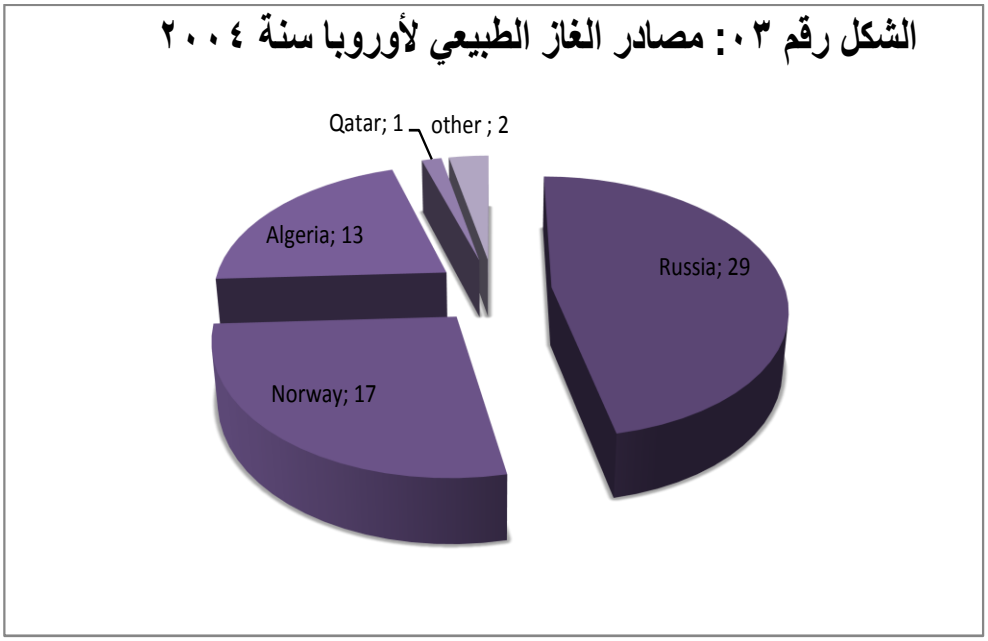

المصدر : لجنة الإتحاد الأوروبي

إن الضغط الروسي من خلال الملف الأوكراني وفق منطق التسعيرة لايخدم الإقتصاد الروسي القائم أساسا على عائدات الطاقة لدى تعمل روسيا على البحث على منافذ بديلة للربط بأوروبا دون المرور بالأراضي التي تكون مصدرا للتوترات بين روسيا وأوروبا .

فخط السيل الشمالي(Nord stream) الرابط بين روسيا وألمانيا الذي يمر على بحر البلطيق بغية إجتناب صراعات وأزمات محتملة. إضافة لخط السيل الجنوبي (South sream) لمد أنابيب الغاز لأوروبا.

خريطة رقم 06: خط السيل الشمالي والجنوبي

المصدر : http://www.dw.com/en/south-stream-pipeline-construction-begins/a-16435203

المطلب الثالث: إنخفاض أسعار النفط

أظهر الإقتصاد الروسي حساسية عالية للتأثر بأسعار النفط , حيث بالرغم من كون صادرات البترول لاتتجاوز 40 % من صادرات روسيا إلا أنه يمثل 90 % من الناتج المحلي الإجمالي الروسي وهي معطيات تضيّق من حيز الإستقلالية الروسي والتأثير على المشهد الجيبولتيكي الطاقوي لها في ظل الإنخفاض المستمر لأسعار النفط[1]، فإنخفاض الأسعار ب 60 % له تأثير كبير على إقتصاديات المنتجين, فنسبة 10 % من إنخفاض السعر تؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي حتى نسبة2,5

[1] سامان سيبيهري ، مرجع سابق، ص 13.

% في العام التالي ،ما يقلل من عائدات الضرائب والتوجه نحو السياسات التقشفية وتفاقم الركود , خاصة لدى دول الإعتماد الواسع على الدخل الريعي كروسيا[1].

Table n°03 : Role du petrole dans l'économie de russie.

Prix de pétrole (barile$) nécessaire a léquilibre des finances public 2014	Rente pétroliére (% PiB) (2012)	Part des exportation d'hlydrocarbures dans les exportation totales	Part des exportes dans le pip 2012
118	**14%**	**71%**	**30%**

المصدر : World Development indicators,world bank 2015

يبين الجدول أعلاه مدى إرتباط الإقتصاد الروسي بالموارد الطاقوية التقليدية (النفط و الغاز) وأثر إنحفاضها على التوازن المالي لروسيا خاصة في ظل إعتماد سعر المرجعي مرتفع نسبيا في إعداد الميزانية .

إن إنخفاض أسعار النفط المستمر وبقاءها ضمن المستويات الدنيا سيلحق ضررا كبيرا بالدول المنتجة والتي من ضمنها روسيا حيث أعلنت أكبر شركتين منتجتين للنفط في روسيا مواجهتهما مشاكل مالية «فروسنفت» وهي أكبر شركة لإنتاج النفط في روسيا، طلبت ما يزيد ترليوني روبل (48.52مليون دولار) من صندوق الثروة الوطني لسداد الديون. أما لوك أويل التي هي ثاني أكبر شركة منتجة للنفط في روسيا ترى أن أسعار النفط المنخفضة تضر بإنتاج النفط العالمي و بعض المشاريع الناشئة، كما أن روسيا قد تفقد ما بين 25 مليون طن و70 مليون طن من إنتاج النفط بحلول عام 2017 بسبب نقص الإستثمارات

[1]Aurélien saussay, Antoine Guillou,charles Boissel, **Baisse des prix du pétrole : aubaine économique, défi écologique** , Terra nova , 2015 , p 09

في هذا القطاع وإنخفاض وتيرة التنقيب[1]، فالاعتماد الروسي على المداخيل الطاقوية في رسم تصورات الهيمنة سيتأثر جراء التدهور المستمر لأسعار النفط، فهيمنة الدولة الروسية على الشركات النفطية سيشكل أعباءا على الخزينة الروسية في ظل شح الموارد المالية و إستراتيجية الشركات الطاقوية الروسية القائمة على الإستثمار خارجيا ، فالشركات النفطية الروسية سواءا التابعة للحكومة أو التي تعبر عن مصالح الحكومة حاضرة في أغلب المشروعات الخاصة بتطوير الحقول النفطية في بحر قزوين[2](إئتلاف شركة خط أنابيب في بحر قزوين المسؤول عن خط الأنابيب الذي يمتد من تنغيز إلى ميناء نوفورسيسك بحصة الحكومة الروسية المقدرة ب 44 % من حصص المشروع) كما تلعب الشركات المملوكة للحكومة دورا في تطوير الصناعة النفطية خارج الأراضي الروسية شركة لوك أويل تتواجد أعمالها الخاصة بالصناعة النفطية في مجمل بحر قزوين.

إن تأثير أسعار النفط المنخفضة على الصناعة النفطية يبقى كبيرا لكونها تحتاج لتقنيات دقيقة في الإستخراج خاصة في المناطق الصعبة والعميقة كبحر قزوين كما يؤثر على عمليات إكتشاف وتطوير الحقول، و تأجيل المشاريع المبرمجة في المجال الطاقوي . و لهذا فإن إنخفاض أسعار النفط سيحول بين موسكو و بين إستراتجيتها الطاقوية في الجوار القريب (بحر قزوين) .فعجز موسكو على تقديم سيولة مالية لشركاتها الوطنية النفطية لتطوير الحقول و الدفع نحو إستراتيجية بناء خطوط الأنابيب أثر فيه التدهور المستمر في أسعار النفط ، كما أضعفت الأخيرة من الموقف الروسي بالمقارنة مع الموقف الغربي تجاه الأزمة الأوكرانية وأثرت على سياستها الخارجية[3]، فانتهاج موسكو دبلوماسية الطاقة في ظل

---

[1] لوك أويل: **إنتاج روسيا النفطي قد يهبط إلى 70 مليون طن**. من الموقع: www.alhayat.com تم التصفح : 2-5-2017.

[2] دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص 72-73.

[3] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**، المركز الديمقراطي العربي، من الموقع www.democraticac.de/?p=25929. تم التصفح: 15-5-2017

الضغط الإقتصادي الناتج عن شح الموارد المالية الناجمة عن الأزمة النفطية ربما لن يكون بنفس الفعالية في تحقيق الأهداف الجيوسياسية.

ساهمت الإستراتيجية الطاقوية الروسية في تكريس هامش الحركة بالنسبة للفاعل الروسي من جهة والتأثير على مقاربته للتعاون والتقارب مع الأطراف الفاعلة من جهة أخرى ، فالعودة الروسية ورغبتها في تأسيس علاقات مع الشركاء الغربيين يجب أن تضفى عليها المزيد من المرونة والشفافية في التعامل حسب الرؤية الغربية وهذا مايتناقض والتوجه الطاقوي الروسي المحكوم ببعد الهيمنة والتحكم في أبجديات السيطرة في مناطق الجوار القريب خاصة في ظل أزمات ساهمت في زعزعة عنصر الثقة في الشريك الروسي من جهة ودفعته للبحث في آليات جديدة وأكثر ديناميكية في تجسيد رؤيته الطاقوية.

خـاتمة

تمحورت الدراسة على البحث في أهمية المتغير الطاقوي في السياسة الروسية وتوجيه سلوكياتها الرامية لتكريس أمنها الطاقوي الكفيل بضمان عدم تبعيتها طاقويا من خلال إستراتيجية الإستقلال والتنوع خصوصا في المناطق المهمة إستراتيجيا كمنطقة أوراسيا وتحديدا منطقة بحر قزوين .

وتوصلت الدراسة لمجموعة نتائج أبرزها :

1- لقد شهد مفهوم أمن الطاقة تحولات جدرية شكلتها تضارب الرؤى و التعريفات بين الدول المتبنية للمفهوم ، فالإطار التقليدي القائم على أمن العرض لم يعد ملائما للتفسير، فأمن الطاقة يحتاج لتكاثف الجهود والتعاون بين المنتجين والمستهلكين والنظر لقضية أمن الطاقة وفقا للإعتبارات الإقتصادية بعيدا عن الرؤية الأمنية .

2- إتسمت السياسة الطاقوية الروسية بالتأثر بمتغيرات فترة ما بعد الحرب الباردة ، دفعت بصانع القرار الروسي لتبني خيارات تتلائم والدور الروسي الرامي للهيمنة الإقليمية و العالمية محتكما في ذلك لحجم روسيا في التصنيف العالمي لقوى الطاقة الفاعلة.حيث تعددت خيارات الفاعل الروسي مابين المقاربات الصلبة المنتهجة للقبضة الأمنية في ضمان الأمن الطاقوي ، و المقاربات الإقتصادية من خلال تبني سياسات محورها شركاتها الوطنية للطاقة .

3- ساهم الموقع الحبيس لمنطقة بحر قزوين في تعزيز النفود والهيمنة الطاقوية الروسية على الفواعل الأخرى ، فنقل النفط والغاز القزويني إلى الأسواق العالمية يتم عبر خطوط الأنابيب حيث تستغل من قبل الأطراف بنسبة كبيرة ، في حين تخضع أغلبية خطوط الأنابيب للسيطرة الروسية مستفيدة من الإرث السوفياتي ، ومن هنا يصبح الموقع الجغرافي للمنطقة متغير رئيسي ساهم في تشكيل معالم الإستراتجية الطاقوية الروسية وحدد أبجديات توزيع روسيا لميكانيزمات الضغط والنفوذ.

4- أظهرت الدراسة أن إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين أثرت على التوجهات الروسية لتحقيق أمنها للطاقة ، خاصة مع إستغلال القوى من خارج المنطقة للمشكلة لإيجاد موطئ قدم في منطقة جيوإقتصادية ومحورية في السوق الطاقوي ، ما ساهم في تعقيد الوضع الجيوبوليتيكي للمنطقة كونها أضحت منطقة لتنفيد الإستراتيجيات للقوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة التي ترى فيها روسيا محاولة لتحييد نفوذها وتقويض دورها التقليدي في المنطقة القائم على سد الفراغ الجيوسياسي لتركة الإتحاد السوفياتي فالمنطقة أضحت بؤرة للتنافس والتحالفات الدولية والإقليمية التي شكلت ضغطا متزايدا على الوضع وجعله مرشحا للتصعيد.

5- إن إستراتيجية أمن الطاقة الروسي في منطقة بحر قزوين لم تلقى تجاوبا من قبل الأطراف الفاعلة في المنطقة كما الأطراف التي تحاول ولوج المنطقة للإستثمار ، على إعتبارها في نظرهم نموذج لتكريس الهيمنة الروسية وفقا لآليات توظيف مصادر الطاقة وتكرست الرؤية أكثر مع تصاعد حدة الأزمات والتي بينت مدى هشاشة رؤية الأطراف في مقابل التصور الروسي .

6- يعد مجمع الوقود والطاقة الروسي إلى جانب ترسانتها العسكرية الضامن لمكانة روسيا كقوة كبرى على المسرح الدولي كونه القطاع العامل بثباث في الإقتصاد الروسي ،كما ساهم في تحقيق نجاحات للسياسة الخارجية الروسية من خلال دبلوماسية الطاقة لكونها أداة فاعلة جيوسياسيا لضمان المصالح الإقتصادية والسياسية لروسيا .

7- أثرت الأزمات الدولية على الإستراتيجية الطاقوية لروسيا ومهدت لهشاشة تصورها للأمن الطاقوي كما شكلت ضغطا متزايدا على إندماج الإقتصاد الروسي في المنظومة الإقتصادية العالمية و تكامل قطاعها الطاقوي في منظومة العلاقات الإقتصادية لكونه قضية دولة من منظور علاقاتها السياسية الخارجية والجيوسياسية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

اللغة العربية :

1. ابن منظور ، **لسان العرب** ،ط1 ،القاهرة ، دار الحديث ، 2003.

2 .ب.إدوارد ،بورود زيكس ، **إدارة المخاطر والأزمات.** تر : أحمد المغربي ، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة ، 2008.

3. رياض محمد ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،ب ط، القاهرة ، 2004.

4. والت ستيفن : **العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة** . تر : زقاغ عادل وزيدان زياني ، الثقافة العالمية ، ب.س.ن، ب.ط.

5. عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، قطر ، ط1 ، 2014.

6. كنيدي بول ، **الإستعداد للقرن الواحد والعشرين** . تر : نظير جاهل ، ج 1 ، دار الأزمة الجديدة 1998 ، ب ط.

7. سيبيل فيليب لوبيز ، **الجغرافيا السياسية للبترول**.تر : نجاة الصليبي طويل ، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة ، الإمارات ، ط1 ، 2013.

8. دانييل يرغن ، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث** .تر : هيثم نشواتي/شكري مجاهد ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر، ط1، 2004.

9. محمد عرفة خديجة ، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، ط 1 ، 2004.

10. عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2000.

11. غريفتش مارتن ، تيري أوكالهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،مركز الخليج للأبحاث الإمارات ، ط1 ، 2008.

12.سيبيهري سامان ، الجغرافيا السياسية للنفط .تر :مركز الدراسات الإشتراكية، القاهرة 2001.

13. مجيد دياري صالح ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2010.

14.كلير مايكل ، الحروب على الموارد – الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية .تر : عدنان حسن، دار الكتاب العربي ، لبنان، ط2، 2002.

15.حداد سليم ، منطقة قزوين وأهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية ، دار المساعدة للتأليف والترجمة والنشر ، سوريا، ط2003،1.

ثانيا : اللغة الأجنبية

1. Pima Carine - Guerassinraff**, la chine dans le monde** ,panorama d'une ascension relations internationales de 1949 à nos jours , Paris ,ellipses, 2011.

2. Philips , william MC, **russian oil and natural gas strategic culture and security inplication of european dependence** , Naval post graduate school Monterley, california, 2007.

3. Varol Tugce, **the russian foreign energy pol**icy, european scientific institut, Macedonia,2013.

الدوريات والمقالات :

اللغة العربية :

1. خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال إفريقيا– جداول وخرائط– ، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ،**سلسلة البحث الراجع** ، عدد خاص ، ط1 ، 2016.

2. رفعت محمد الإمام ، الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 154 2013.

3. سرور عبد الناصر ، الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة : 1991–2007 ، **مجلة جامعة الأزهر** ، **سلسلة العلوم الإنسانية** ،المجلد 11 العدد 1 ،2009.

4. الشيخ نورهان ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي ، **سلسلة قضايا** العدد 56 القاهرة ،2009.

5. عبد الرضا نبيل جغفر ، الأهمية النفطية لبحر قزوين ، **مجلة الدراسات الإيرانية** ، العدد 15 2012.

6. عبد الرفيق كشوط ، أخرطة مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، **مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية** العد 24 ، 2014 .

7. عبد الله الحربي سليمان ،مفهوم الأمن : مستوياته وصياغته وتهديداته.دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 19 ، 2008 .

8. عبد الله حارث قحطان ، مرعي مثنى فائق ، أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية –الإيرانية **مجلة آداب الفراهيدي** ، العدد 19، 2014.

9. عبد المالك حطاب ، الوضع القانوني لبحر قزوين ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، العدد 9 2014.

10. علوي مصطفى ، تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية ، **مجلة السياسة الدولية** العدد 204، مؤسسة الأهرام ، مصر ، 2016.

11. فريجة أحمد، فريجة لديمة ،الأمن والتهديدات الأمنية في عالم مابعد الحرب الباردة ، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 14 ، 2016.

12. قدورة عماد ،محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة الصراع ، **دورية السياسة العربية** ، العدد 9 ، 2014.

13. مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط، **مدونة العلوم السياسية** جامعة بسكرة ، الجزائر ،2012

14. ملي أحمد ، التنافس الدولي على حوض قزوين ، **مجلة الدفاع الوطني** ، العدد 89 ، 2014.14.

اللغة الأجنبية :

1 . Aurélien saussay, Antoine Guillou,charles Boissel, **Baisse des prix du pétrole : aubaine économique, défi écologique** , Terra nova , 2015 .

2 . Denial yergin,**ensuring energy security**, **forgein affairsMagazine**,volum 85,USA, 2006

3 . Dominique David, , **securité** :l'après- new york ,**presses de sciences politiques**, paris, volume 67 ,2002 .

4 . *Florian Baumann,* energy security as multidimensional concept,**center for applied policy research *(c.a.p)* ,2008, p 8.**

5 . Institut montaigne , « Qulle politique de l'energie pour l'union européenne ? », **rapport** –Mars , paris.

6 . Justyna Misiągiewicz,***GEOPOLITICS AND ENERGY SECURITY*** **IN THE *CASPIAN REGION***, The Department of International Relation,Maria curie,sklodowska university

7. the world bank group, **energy security issues** ,Moscow,Washigton Dc ,2005

8. Thierry Balzac , « Qu'est que la securité nationale », **Revnue internationale et stratégique**,N52 ,2003/2004.

الصحف:

كوزهانوف نيكولاي ، شراكة يقظة بين موسكو وطهران –المصالح المتبادلة لاتصنع الثقة – ، **صحيفة العرب** ، العدد 10040، 2015.

المذكرات :

1.بن حسين سليمة ، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004**–2012 (مذكرة ماجستر دراسات إفريقية) ، جامعة الجزائر 3 ، 2013.

2.سليم قسوم ، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية** ، (مذكرة ماجستر تخصص الإستراتيجيات والمستقبليات) ، جامعة الجزائر3، 2010.

3.شملال وليد ، **دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض قزوين لفترة مابعد الحرب الباردة،** (مذكرة ماجستر علوم سياسية تخصص دراسات آسيوية) ، جامعة الجزائر 3 ،2014.

4.مزياني لطفي ، **الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية** (مذكرة ماجستر في العلوم السياسية) ، جامعة باتنة ، 2012.

5.معمري خالد ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ، (مذكرة ماجستر في العلوم السياسية)، جامعة باتنة ، 2008

6.وهيبة تباني ، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي . دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب** (مذكرة ماجستر علوم سياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية)، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2014.

المواقع الإلكترونية :

اللغة العربية :

1. إنتاج النفط الروسي عند أعلى مستوى منذ 1991، من الموقع

www.arabic.rt.com/news/839889: ، تم التصفح: 2017/5/7

2. إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**، المركز الديمقراطي العربي، من الموقع *www.democraticac.de/?p=25929.* تم التصفح: 15-5-2017

3. حسين علي عبد الباقي الرماح، **أمن الطاقة في السياسة الروسية بعد عام 2013**، ص57 ، من الموقع :*t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=748* ، *تم التصفح : 2017/04/12.*

4. خصخصت روسنفت الروسية مقابل 11 مليار دولار من الموقع: *www.aljazzera.net*، تم التصفح : 12-03- 2017.

5. سعد الله الفتحي، **الدور التركي في موازين النفط و الغاز**، من الموقع *www.aljazeera.net* تم التصفح :2017/04/21

6. عاطف السعداوي، **آسيا الوسطى و القوقاز بعد 11 سبتمبر** ، مركز الحضارات للدراسات السياسية ، من الموقع : *www.Hadara/center.com* تم التصفح : 5-4-2017.

7. لهب عطا عبد الوهاب ، **الطاقة في روسيا في ظل الأزمة الأوكرانية**، 2014 ، من الموقع *www.alghad.com* ، تم التصفح : 6-4-2017

8. لوك أويل: **إنتاج روسيا النفطي قد يهبط إلى 70 مليون طن**. من الموقع: *www.alhayat.com* تم التصفح : 2-5-2017.

9. مصطفى دسوقي كسبة، **ثروات آسيا الوسطى –قزوين من البترول والغاز**،ص955، من الموقع *www.hadaracenter.com/index.php?option=com* تم التصفح : 28-03-2017

10. منذر سليمان ، **نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته** ،على الموقع : *http:www.achr.eu/art381*، تم التصفح يوم : 16.02.2017

11. نظام بركات، **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي** ، من الموقع : *www.aljazeera.net* ، تم التصفح : 18-3-2017

13. هاجر محمد عبد النبي ،**أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000–2015)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية السياسية والإقتصادية ، 2016 من الموقع : *www.democraticac.de/?p=34018* ،تم التصفح : 8-3-2017 .

14. الوليد أبو حنيفة ،**الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية :دراسة في المفهوم والابعاد**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ،من الموقع : *www.democraticac.de/ ?p=42440*، تم التصفح : 19-02-2017.

اللغة الأجنبية:

1. Clara *Guilhem, Johannes Leininger* et Raphaële Xenidis, « **l'EU , la russie et la cart enérgitique** » من الموقع : *www.lemonde.fr/idees/.../l-ue-la-russie-et-carte-energetique_1618259_3232.html* تم التصفح : *2017-03-10*

2. Clément vigneaud ,**Géostratégie de la Caspienne** ,Institut d'Etudes Politiques d'Aix-en-Provence ,2008, p 6 : من الموقع http*://www.memoireonline.com/09/09/2703/Geostrategie-de-la-Caspienne.* تم التصفح: 2017-02-14

3. EU and russian policies on energy and climate change ,: من الموقع *www-europarl.europa-eu /../Expo-AFET-sp(2013/522304),* 2017*-4-6* : تم التصفح

4. Konstantine Golub ,**russia and energy security in the south caucasus** ,institue of geography of the Russian academy of science,2015 : من الموقع *www.cascade-caucasus.eu/en_GB/848,* تم التصفح : *2017 -02-09*

5. Mikko palonkorpi ,**energy security and the regional security complex theory**,Aleksanteri Institute, University of Helsinki ,p10 : من الموقع busieco.samnet.*sdu.dk/politics/nisa/papers/palonkorpi.pdf , -03-13:* تم *التصفح 2017*

6. Paul Gallis , **Nato and energy security** . congressional research service woshington DC, 2006 : من الموقع *www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a473481*.pdf ، تم التصفح : 12−2−2017

7. The caspian basin : **Geopolitics and futur balance of power**, p 13 : من الموقع *https://wikileaks.org/.../169973_110519%20CASPIAN%20FOR %,* تم التصفح : *2017-01-11*

8. une relation européene-russie : « Quelle relation » , : من الموقع *www.senat.fr/rap/R06-2007* 2017-4-11 : تم التصفح

قائمة الأشكال

شكل رقم 01 : صادرات النفط الروسية حسب الوجهة.....92

شكل رقم 02: مصادر الإمداد الطاقوي لأوروبا (البترول).....94

شكل رقم 03 : مصادر الغاز الطبيعي لأوروبا.....105

قائمة الجداول

جدول رقم 01 :أولويات الفواعل لأمن الطاقة.....**34**

جدول رقم 02: القواعد والقوات العسكرية الروسية في منطقة قزوين **69**

جدول رقم 03: Role du pétrole Dans l'économie du Russie **.....107**

قائمة الخرائط

خريطة رقم 01 : الموقع الجغرافي لروسيا.....44

خريطة رقم 02 : الموقع الجغرافي لقزوين.....53

خريطة رقم 03 : أهم طرق تصدير النفط والغاز القزويني.....73

خريطة رقم 04: شبكة أنابيب نقل الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية 101

خريطة رقم 05 : مشروع انابيب الغاز نابوكو.....104

خريطة رقم 06 : خط السيل الشمالي والجنوبي 106

الـفـهـرس

الفهرس

شكر.....

خطة البحث.....

ملخص الدراسة باللغة العربية .....

ملخص لدراسة باللغة الأجنبية.....

مقدمة 02

الفصـل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لأمن الطاقة

المبحث الأول: الأمن دراسـة إبستمولوجيـة 13

المطلب الأول : مفهــوم الأمــن 13

المطلب الثـاني : دراســـة في الأبعاد المضامينية للأمن.....16

المبحث الثـاني : تحـولات مـابعد الحـرب البـاردة وأثرها على مفهــوم ا لأمــن.....19

المطلب الأول : التحول على مستوى وحدة التحليل..... 20

المطلب الثاني: التحول على مستوى موضوع التحليل.....23

المبحث الثالث : أمن الطاقة في إطار ديناميكية مفهوم الأمن.....27

المطلب الأول : مفهوم أمن الطاقة..... 27

المطلب الثاني : تصور مفهوم الطاقة في نظرية العلاقات الدولية..... 35

المطلب الثالث : محددات الأمن الطاقوي 39

خلاصـــة الفصل

الفصـل الثـاني: أمن الطاقة الروسي في بحر قزوين : رؤية جيوسياسية وإقتصادية

المبحث الأول : سياسة أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة.....43

المطلب الأول : واقع مصادر الطاقة لروسيا..... 43

المطلب الثاني : المفهوم الروسي لأمن الطاقة.....47

المبحث الثاني: مقاربة جيوبوليتيكية لمنطقة بحر قزوين.....52

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لبحر قزوين.....52

المطلب الثاني : الواقع القانوني لبحر قزوين.....58

المبحث الثالث: ميكانزمات روسيا في تأمين الطاقة في بحر قزوين.....62

المطلب الأول: الإستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه بحر قزوين.....64

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الإستراتيجية الطاقوية في بحر قزوين.....66

خلاصـــة الفصل

الفصل الثالث : إنعكاسات الإستراتجية الطاقوية الروسية على التوازن الإستراتيجي العالمي

المبحث الأول : أمن الطاقة في بحر قزوين وإشكالية رسم التوازنات العالمية 77

المطلب الأول : مركزية أمن الطاقة في التنافس الدولي في بحر قزوين 77

المطلب الثاني : الأهمية الطاقوية لبحر قزوين للو.م .أ و أثره على الإستراتيجية الطاقوية الروسية.....82

المبحث الثاني : العلاقات الروسية الأوروبية في ضوء تحقيق الأمن الطاقوي.....86

المطلب الاول : إدارة الدولة للرهان الطاقوي ودوره في رسم العلاقات الخارجية لروسيا.....86

المطلب الثاني : الرؤية الطاقوية الروسية وأثرها على أمن الطاقة الأوروبي.....90

المبحث الثالث : واقع الإستراتجية الطاقوية الروسية في خضم الأزمات الدولية 97

المطلب الأول : أحداث 11 سبتمبر 2001 97

المطلب الثاني : الأزمة الأوكرانية 100

المطلب الثالث : إنخفاض سعر النفط..... 106

خلاصـــة الفصل

الخاتـــــمة.....111

قائـــمة المصادر والمراجـع.....114

قائمة الأشكال.....123

قائمة الجداول 124

قائمة الخرائط.....125

ملخص الدراسة

إستراتيجية أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة

بحر قزوين

هدفت الدراسة لتحليل وبحث أهمية المقاربة الطاقوية لمنطقة محورية في الإستراتيجيات العالمية كمنطقة بحر قزوين بالنسبة للفاعل الروسي الباحث للإستثمار في المتغير الطاقوي وفق مقاربة الأمن الإقتصادي كمؤشر للأمن القومي لروسيا.

فالإستراتيجية الطاقوية لروسيا في المنطقة تحركها متغيرات الهيمنة والنفود و تعاظم المصالح المتنافسة في منطقة بحر قزوين وما قد يشكله من ضغط على المصالح الطاقوية الروسية وبالتالي محوريتها كفاعل إستراتيجي تقليدي في المنطقة.

لدى تسعى الدراسة لاستعراض أهمية المتغير الطاقوي كأداة لتنفيذ الأجندة الروسية خارجيا وكسب رهان الفعالية في منطقة جيوبوليتيكية كبحر قزوين.

Abstract of the study

Russian energy security strategy after the Cold War

Caspian Sea

This study aims to analyze and examine the importance of the energy approach in central area in global strategies such as Caspian region for the Russia actor who invests in energy variable according to economic security approach as an indicator of national security of Russia.

Russian energy security in the area is driven by hegemonic and nepotism variable and growing rival interests in the Caspian and the pressure it may pose on Russia energy interests, so centrality as traditional strategic player in the area.

So the study seeks to review the importance energy variable as an instrument to implement the Russia agenda externally and win the gamble if effectiveness in geopolitical area such as the Caspian Sea.